عزيزى الدكتور مدثر عبد الرحيم

تحياتى ، كما أكدت لك مرارا اكون سعيدا عند آلسماع باعادة نشر كتيب «كفاح جيل». لذلك اكتب لك هذا لاسجل عرفانى بالجميل لاقتراحك وبقيامك باعادة الطبع كما اسجل تنازلى لك عن اى حق شرطى او ضمنى قانونى او معنوى يتعلق بما يسمى حقوق الطبع ومع ذلك اكرر شكرى وارجو ان تتقبل فائق الاحترام من المخلص.

أحمد خير

ص.ب ٧٤٧

الخرطوم

تلفون | مكتب ٧٦٢٨٣
| منزل ٨٠٢٢١٠

الملف/أ خ/

الخرطوم ٢٠/يناير/١٩٧٠ ١٩٦

عزيزى الدكتور مدثر عبد الرحيم

تحياتى ، كما اكدت لك مرارا اكون سعيدا عند السماع باعادة نشر كتيب " كفاح جيل " . لذلك اكتب لك هذا لاسجل عرفانى بالجميل لاقتراحك وبقيامك باعادة الطبع كما اسجل تنازلى لك عن اى حق شرطى او ضمنى قانونى او معنوى يتعلق بما يسمى حقوق الطبع ومع ذلك اكرر شكرى وارجو ان تتقبل فائق الاحترام من المخلص.

احمد خير

واما صاحب الكتاب، الاستاذ احمد خير المحامى، فعلم من اعلام الحركة الفكرية والوطنية فى السودان، عرف بين زملائه الذين حمل معهم مشعل الحركة الوطنية فى البلاد بذكائه ومقدرته العقلية الى جانب مشاركته العملية فى بناء الحركة الوطنية وحماسته وحرارة عاطفته فى مقاومة الحكام الانجليز ومدافعتهم عن البلاد مما ترتب عليه ان دخل السجن مرات، حبس فى احداها ثمانية عشر شهرا. ولد فى «مدنى» اوائل هذا القرن العشرين «حوالى سنة ١٩٠٥»، وتخرج من كلية غردون مترجما «سنة ١٩٢٥» ثم محاميا «سنة ١٩٤٤»، واشتغل بالسياسة فكانت له فيها مشاركات مشهورة ترجع الى الثلاثينات اذ ارتبط اسمه بالجمعية الادبية فى «مدنى» قلب الجزيرة النابض كما اشتهرت عندئذ بين الخريجين، وعنه وعن الجمعية الادبية راجت الدعوة لانشاء «مؤتمر الخريجين العام» الذى اصبح قطب الرحى فى الحركة الوطنية السودانية منذ قيامه، اوائل عام ١٩٣٨، الى ان حدث الانشقاق الشهير الذى نشأت عنه الاحزاب السودانية الرئيسية بعد الحرب العالمية الثانية. فكان الاستاذ احمد من الرواد الاولين بين «الاتحاديين» الذين اتخذوا التعاون مع مصر وسيلة لتحقيق الاستقلال وظلوا يحالفون المصريين اثناء مدافعتهم الانجليز عن البلاد مخاصمين فى ذلك «الاستقلاليين» الذين حملتهم الدعوة الى «وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى» وفكرة السيادة المصرية على السودان الى التشكك فى نوايا مصر بل ومعاداتها ومهادنة الانجليز على نحو ما بينا فى الجزء الخاص بالحركة الوطنية من كتابنا «الامبريالية والوطنية فى السودان» وكما اوضح الاستاذ احمد فى «كفاح جيل».

ولكن الاستاذ احمد الذى عرف بنزعته الفردية، وشخصيته المتميزة وغير قليل من حدة المزاج ايضا لم يطل التزامه بالعمل فى صفوف جماعة معينة من «الاتحاديين» بل صار اتحاديا مستقلا يخاصم كثيرا من الاتحاديين والاستقلاليين جميعا مستعينا فى ذلك بشدة حجته وقوة بيانه كاتبا وخطيبا ومحدثا. وقد اكسبه استعمال تلك الملكات فى مقاومة الانجليز - خاصة بعد اصداره الكتاب الذى بين يدينا الان، ثم سلسلة المقالات الشهيرة التى دبجها فى نقد الادارة البريطانية ثم جمعها فيما بعد فى كتاب اسماه «مآسى الانجليز فى السودان» - اعجاب الوطنيين وتقديرهم، وان اشتكى بعضهم من مظاهر فرديته وحدة مزاجه. وقد حال ذلك بينه وبين «الوزارة» التى كانت من نصيب كثير من زملائه ومن هم دونه قدرة وتضحية واسهاما فى بناء الحركة الوطنية اثناء الفترة

الانتقالية التى سبقت الاستقلال ثم بعد الاستقلال كذلك الى ان جاءت حكومة الفريق ابراهيم عبود بعد انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ فأفادت من خبرته ومقدرته وزيرا للخارجية ومستشارا قانونيا وسياسيا الى اواخر عهد الحكم العسكرى فى اكتوبر ١٩٦٤. وقد عاد، منذ ذلك الحين، لممارسة المحاماة والحياة الفكرية والادبية بنفس الروح المتوثب المستقل الذى عرف به منذ اكثر من اربعين عاما.

وانه ليسعدنى اذ اضع هذا الكتاب الهام بين ايدى القراء مرة ثانية، بعد مضى نحو ربع قرن منذ صدور طبعته الاولى، ان احيى الاستاذ الكبير داعيا له بطول العمر وحسن الثواب، وان اتقدم اليه باجزل الشكر واطيب الثناء لتفضله ـ وقد طلبت اليه مجرد السماح باعادة طبع كتابه ـ بالتنازل لى «عن اى حق شرطى او ضمنى، قانونى او معنوى يتعلق بما يسمى حقوق الطبع» كما قال فى خطاب رقيق ارسله الى بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٧٠.*

ولا يفوتنى فى هذا المقام ان اسجل جزيل شكرى كذلك للاستاذ الكبير مولانا السيد محمد احمد ابو رنات، رئيس القضاء الاسبق، وصديق الاستاذ احمد وصفيه، لتفضله بالمعلومات التى اعتمدت عليها فى الترجمة للاستاذ وقد امتنع ـ حياء وتواضعا ـ عن التحدث الى عن نفسه واعماله رغم الحاحى فى ذلك واحتيالى اليه بشتى الوسائل والسبل، ثم لتفضله بالاطلاع على ما كتبت، وإبداء ملاحظات نافعة عليه.

وبعد، ايها القارىء الكريم، فاننى اضع هذه الحلقة من الدراسات والمذكرات التى اعتزم اصدارها فى هذه السلسلة بين يديك، آملا ان اتبعها حلقات اخرى قريبا ان شاء الله، راجيا ان تجد فيها المتعة والفائدة والالهام. وبالله التوفيق فى البدء والختام.

مدثر عبد الرحيم الطيب

الخرطوم ٦/ ٤/ ١٩٧٠م

(*) نص وصورة الخطاب بصفحة ٤

مقدمة المؤلف

الحياة معركة مستعرة بين قوات الخير ، وبين جنود الشر وغرائز الطغيان . وما الرسالات السماوية ، ونهضات المصلحين ، والحركات التحريرية ، إلا بعض مظاهر هذا النضال المحتدم . وقد كسبت الانسانية كثيراً من المعارك . وهي ما تزال دائبة التقدم والظفر حتى تصل في نضالها الى مستوى الكمال — الكمال الذي يتم فيه التوازن بين القوى المادية وبين القيم المعنوية في هذا الوجود فتعمل متعاونة متسقة في خدمة المجتمع وسعادته .

وفي الشرق العربي اليوم مظاهر جدية لاحدى هذه المعارك . فالشرق العربي يتأهب لوثبة كبرى وانقلاب شامل يتخلص بهما مما علق بأهله في عصور الجهالة والانحلال من فساد وتأخر جعلهم نهباً للمطامع وفريسة للاستغلال الداخلي والخارجي . نعم في الشرق العربي الآن تقارب وبين جميع أجزائه ارتباط متزايد تتجاوب معه الصيحات الصادرة من كل جزء من أجزائه . ذلك لأن في عقلية الشرق العربي بعثاً وفي إحساسه تجديداً خلقاً إيماناً راسخاً بأن هذه الأقطار التي يتكون منها الشرق العربي ،

وحدة جغرافية ووحدة اقتصادية ، وينبغي لذلك أن تنشأ فيها وحدة اجتماعية متماسكة ومنسقة لتشارك ، متميزة بطابعها وتقاليدها ومثلها في تقدم الانسانية والحضارة .

ومن حق القيادة في الشرق العربي — القيادة بغير تعيين أو تخصيص — على الجنود أن يوافوها ، عند نهاية كل مرحلة ، بتجاربهم لتستعين بها على إكمال النقص وإصلاح الخطأ في خططها وأساليبها ، ولتتأهب أقوى عزماً وأكثر استعداداً ، لمواصلة الكفاح . فعظات الماضي سلاح المستقبل .

وهأنذا انتهز فرصة الوقفة التاريخية التي يقفها ، حسياً ومعنوياً ، أنصار الحرية المطلقة في مصر والسودان ، لأقدم للمشتغلين بشئون الشرق العربي ملحمة لنضال جيل في السودان . وآمل بذلك أن أسهم في سد الفراغ وتعويض ما فات ، لا سيما والسودان ينفرد ، دون سائر أجزاء الشرق العربي التي منيت بالاستعمار ، بقلة ما كتب أو نشر عنه باللغـــة العربية ، وعلى الأخص عن تكوينه وتطوره الاجتماعي .

وليست رغبتي في القيام بهذا الواجب وأداء هذا الدين بنت اليوم . فقد امتلأت بها نفسي لخمس سنين خلت ، ورغبت ، في مارس سنة ١٩٤٣ ، الى اللجنـــة الادارية بنادي الخريجين بأم درمان أن تقيم ، بمناسبة العيد الفضي للنادي العتيد ، مهرجاناً قومياً ، تستوقف فيه سير الزمن وترصد نقط التحول في تطور

حركة الخريجين ، تسجل معالمها الكبرى قبل أن تمتد اليها يد النسيان ، وتلقي على الماضي نظرة فاحصة فتأخذ من دروسه وعبره زاداً وعتاداً ، كما أملت يومئذ أن نقدم لرجال الطليعة والرواد المجهولين واجب التقدير والتحية إعترافاً بما أسدوا لوطنهم من أياد في ظروف قاسية وأيام حوالك . لكن عوادي الدهر الخئون ونزوات الأهواء حالت دون قبول الرجاء وتحقيق الملتمس .

غير أن الفكرة ما فتئت تعاودني بل لقد استبدت بي وصرت كلما مرت الأيام وتقادم الأجل أحس بثقل الدين وتراكم فوائده. وإني أحمد الله إذ وفقني لنشر هذه الصفحات تنفيذاً لما فكرت ، وتحقيقاً لما قدرت . ومن محاسن الصدف أن يجيء إخراج هذه الفصول وأنا بعيد عن المحيط السوداني ، منعزل عن المؤثرات المحلية ، وبعد أن أتيحت لي فرصة الاجتماع والاستماع الى عدد غفير من قـــادة الرأي في بلاد الشرق العربي المعروفين منهم والمجهولين ، مما جعل أو من شأنه أن يجعل نظرتي للحوادث وتقديري لها متأثراً بمقارنتها مع مثيلاتها من مشاكل الشرق العربي ومتوخياً لاعتبارات من المتعذر إدراكها على صحتها لولا هذه الجولة .

•

ليست محتويات هذا الكتيب إذن تاريخاً للسودان ، وإنما هي عرض لثمرات مجهود الخريجين في التطور الاجتماعي في السودان ،

ومن ناحية أخرى هي ترجمة لجيل . جيل ظهر في عالم الوجود في منتصف العقد الثاني من القرن العشرين ، وقام بتجربته الأولى في منتصف الثالث ، وقضى قرابـــة عقدين آخرين في فترة تنظيم جديد ثم ها هوذا يخرج بتجربته الثانية في منتصف الخامس .

ولقد حاولت في عرض هذه الصفحات تحقيق هدفين كان لهما في نفسي أهمية كبرى .

الأول — ان أثر الفرد في نتاج الجماعة جزئي لأن تطور المجتمع هو نتيجة تعاون مشترك يقوم به جميع المواطنين بغير استثناء لذلك حاولت ، ما وسعني الجهد والقصد ، أن أكون موضوعياً وأن أتمثل الجماعة دون الفرد والكل دون الجزء ، فان تراءى لبعض القراء غير ذلك فرجائي منه قبل أن ينحى عـــلي باللائمة ، أو يطلب لي الغفران ، أن يصحح موقفه من الحوادث إن كان لها معاصراً ، أو يراجع مصدره إن كان راوية .

والثاني — أن مستقبل المجتمع أمانة في يد الجيل القادم ومن حق هؤلاء أن يتبينوا القواعد والأسس التي سار عليها الجيـــل السابق ، لذلك لم أكتف بسرد الاحداث والوقائع ، كما وصلت الى علمي ، بل حاولت أن أقف عند بعضها ، وأتناوله بالشرح والتعليق ، وأربط بينها وبين مثيلاتها في البلاد الأخرى ، الأمر الذي قد يزيدها وضوحاً أو استجلاء اعتقاداً مني ألا فائدة من

هـــذه الفصول إن لم يجد فيها الجيل القادم بعض العظات والتجاريب .

●

ومع اعترافي بقصور أهليتي عن إهداء هذه الفصول ، لأنها ملك الجيل بأكمله، فأخالني لا أخرج على حق أو انتهك حرمات ان توجهت بالتحية الى جميع الزملاء الذين انعقدت لي معهم في مناسبات مختلفـــة أواصر الزمالة ـ زمالة طويلة أم عابرة ، انفصمت أم قائمة. فلا تزال آراؤهم وتوجيهاتهم ونقداتهم النبراس الهادي كما لا شك أن تأملاتهم ومناقشاتهم هي العامل الأساسي في ظهور المعالم الكبرى التي تقوم اليوم كعلامات الأميال في طريق النهضة السودانية الحديثة .

فإلى مواطني جميعاً ، إلى أولئك الذين أقاموا في عيد الفداء مؤتمراً للنهضة الوطنية ، وفي عيد الفطر مهرجاناً للأدب والفكر ، وفي عيد الهجرة يوماً للتعليم أقدم هذه الفصول ، ذكرى فترة كنت أتلمس فيهـــا أسباب الهداية وكان شخصهم دائماً مصدر الوحي والإلهام .

وأخيراً الى رمز التضحية وإنكار الذات ، الى الوفـــاء متجسماً في البشر ، أهدي هذه الفصول . وأجدد العهد .

القاهرة ، فبراير ١٩٤٨ ا. خ

الفصل الأول

قيادتان وجيلان

لقد ظل زمام المقاومة الشعبية ، منذ قيام الحكم الثنائي في السودان الى ما قبل الحرب العالمية الأولى ، منحصراً في أيدي الزعامات الروحية ، وكان « الجهاد الديني » ضد الكفار ، لا ضد المحتل الأجنبي أو المستعمر ، هو الشعار الوحيد الذي تهتز له القلوب ، وتتحرك له المشاعر ، ويقيم له أهل الرأي وزناً واعتباراً . لذلك ما انفكت المعارك والثورات المحلية تنشب بين الوطنيين وبين حكومة السودان في الشمال والجنوب . وكان زعماء تلك الحركات يرتدون دائماً مسوح الكهان والصالحين ويستندون في كسب الجمهور على نزول الوحي ، أو الهاتف السماوي ، يكلفهم بهداية العباد الى طريق الرشاد ، وتجديد الدين ومحو الفساد ، وطرد أعداء الله المشركين من البلاد . ولما كانت جميع « الاسلاميات » تتحدث عن ظهور « المهدي المنتظر » أو « المسيح » الذي يملأ الارض عدلاً بعد أن ملئت جوراً . ولما كانت الثورة المهدوية وحوادثها ما زالت قريبة العهد ماثلة في

الأذهان ، فليس غريباً أن يأخذ روح الثورة هذا الشعار لشدة تأثيره على الجماهير في الشمال وفي الجنوب .

والقيادة الدينية في السودان نوعان: قيادة مستنيرة، وأخرى ضاربة في غياهب الجهل تائهة في سراديب التعصب . والأخيرة هي التي انفردت بتعكير صفو الأمن بين الفينة والاخرى ، وفي جهات مختلفة تحت اسم الثورة الدينية ، تزهق فيها الارواح ويسفك الكثير من الجهد والمال ، قبل أن يلقى قادتها حتفهم ، في حومة الوغى أو على خشب المشانق ، دون كبير عطف أو اهتمام من الرأي العام .

أما الأولى — من علماء الشريعة ومشايخ الصوفية — فقد التزمت منـــذ البداية جانب التعاون مع الهيئة الحاكمة تعاوناً سلبياً أو إيجابياً ، ضعيفاً أو قوياً ، علنياً أو سرياً، مقبولاً لدى الرأي العام أو غير مقبول ، تبعاً لطرائق الرجال ونفسياتهم وفهمهم للحياة وتصورهم لما يصون مصلحة المجموعة .

في غضون هـــذه الفترة أخذت طبقة أخرى تجتاز طور التكوين والنشوء، وتلك هي طبقة الجيل الحديث في السودان . حديث في الترتيب الزمني ، وحديث لأنه الجيل الذي نال قسطاً من العلوم العصرية ، ونال حظاً أوفر من التدريب والصقل في دواوين الحكومة ، وبدأ ينظر الى الحياة والى المجتمع السوداني بمنظار عصري ويقدره تقديراً عصرياً ، هو مزيج من الثقافة

الدينية السليمة ، ومن الثقافة الاوربية الجارفة . بدأ أفراد هذه الطبقة ، وهم إذ ذاك قلة محدودة ، يحسون إحساساً غريباً على البيئة ، يحسون بكيانهم في الحياة ، كما يحسون بما لهذا الكيان من الحقوق وما يقع عليه من التبعات والاعباء التي ترتفع في خيال الشباب وبمقاييس الشباب الى درجة الأثمان والعقيدة ترخص في افتدائها الأموال والمهج .

نادي الخريجين بأم درمان :

يحدثنا بعض المعاصرين ، من شباب الأمس وشيوخ اليوم ، أن جماعة المدرسين بمدرسة أم درمان الابتدائية قد صح عزمهم ، عام ١٩١٤ ، على تأسيس ناد تضم عضويته زمرة المتخرجين من المدارس السودانية . وان هذا المشروع قد أجل لانشغال رجال حكومة السودان إذ ذاك باحداث الحرب الأولى . وما أن وضعت الحرب أوزارها حتى بعثت الفكرة وسارت في طريق التنفيذ حثيثاً . وتأسس ، في صيف ١٩١٨ بأم درمان أول ناد للمتخرجين قال عنه رئيسه الفخري الأول ، المستر سمبسون ، مدير كلية غردون في خطبة الافتتاح « ان هذا النادي سيلعب دوراً هاماً في التاريخ » . ولقد خلدت هذه العبارة على ألسنة السودانيين حتى يومنا هذا سواء أإتفقوا في مدلولها ومرماها مع قائلها أم اختلفوا . فمن العسير الآن أن نقرر على وجه يرضي ضمير التاريخ أن المستر سمبسون كان يقصد الى التوجيه والايحاء ، أو كان ينطق بلسان القدر !!

وسواء أكان القائمون على هذه الفكرة قد استوحوها من وجود مثيلتها في مصر ، أنذاك « نادي المدارس العليا » أيام كان الاحرار في وادي النيل ، يسيرون على حداء مؤسس الحزب الوطني مصطفى كامل باشا ، ويتأثرون خطاه ، أم أن الفكرة وليدة التطور الذهني الذي من شأنه أن ينمي غريزة التضامن الاجتماعي ، أم أنها عرض من أعراض الشعور الطبقي الكامن في الانسان والذي كان قميناً أن يبرز في المجتمع السوداني — مهما كانت الدوافع والاسباب فواقع الأمر في حوادث الأيام أن الجيل الحديث في السودان قد بدأ يتحرك وقد أخذت عناصر الحياة تدب في أوصاله .

حركة الفكر :

وما ضرت العلياء الا عمائم تساوم فينا وهي فينا سوائم

بتأسيس النادي بدأ الجيل الحديث في السودان يشعر بكيان مستقل في المجتمع السوداني وانحصر جهده وجهاده لبضع سنوات في تحقيق غرض واحد وهو محاولة انتزاع أزمة القيادة الشعبية من الزعماء الدينيين . ولقد كانت مظاهر هذا النضال ، شن الحرب العلنية آناً ، السرية في أكثر الأحايين ، على الحركة الصوفية ولقد ساهم بأكبر نصيب فيها أعضاء هيئة التدريس الذين وجدوا في طلبة المدارس والناشئة في الأندية، تربة صالحة لغرس بذور دعوتهم وتعهدها ، واعتمدوا في نضالهم على سلاح المنطق

والجدل العقلي. وكانوا ينادون بتحرير الفكر وانطلاقه من قيود العادات ورواسب التقاليد الفاسدة وأوهام الخرافة التي ليست من الدين في شيء.

والمتأمل في هذه الظاهرة بعد أكثر من ربع قرن وعلى ضوء ثقافة تاريخية واجتماعية ناضجة، يلحظ في ثناياها أغراض دعوة الطليعة من أحرار الفكر الذين انبثوا في أرجاء أوربا وأحدثوا تلك الثـــورة الفكرية Renaisance التي مهدت السبيل لحركة «الاصلاح الديني» وما تلاها من انقلابات وحروب وثورات قفزت بالمجتمع الأوربي من ظلمـــات القرون الوسطى الى نور الحضارة الحديثة. وهو أيضاً الاتجاه الذي سلكته مصر والشرق العربي بزعامة جمال الدين الافغاني وتلميذه الإمام محمد عبده. ولا يسع المرء، والحالة هذه، إلا أن يتساءل: هل كان الخريجون، في مناهضتهم للصوفية في السودان مدفوعين بغريزة المنافسة لانتزاع القيادة من الزعمـــاء الدينيين وكانوا في دخيلة أنفسهم يثيرونها حرباً طبقية سرعان ما انسحبوا منها وتنكروا على مبادئهم وزملائهم عندما مدت اليهم الصوفية أيديها وارتبطت مصالح زعمائهم معها، شأنهم في ذلك شأن الانتهازيين في كل زمان ومكان. يبدأ الواحد أول حياته مكافحاً في سبيل الحرية والمثل العليا، حتى اذا ما أرضى طموحه الشخصي، واستجيبت مطالبه الذاتية انخرط في سلك المؤيدين وتهادن مع خصوم مبادئه ومثله وانتهى به الأمر أخيراً للجلوس في مقعد وثير في صفوف الهيئة الحاكمة يسبق اسمه لقب، وتتبعه رتبة ؟؟!

أم أن الجماعة البشرية ، وإن اختلف بها الزمان والمكان ، تسير في موكب الحياة في طريق مرسوم لا معدى عنه لذلك كان لا بد قبل الحصول على الحرية السياسية للأفراد والجماعات من العمل على تحرير العقول من عقابيل الخرافة والأوهام الراسبة وفك العقد النفسية ؟ وإذا كان الأمر كذلك أفلم يأن للانسان ، بحكم إنسانيته ، أن يتعظ بسوابق أخيه الانسان ويلحق بقافلة الحضارة دون أن يتعرض للمحن والتجاريب التي تعرض لها سلفه من ثورات وحروب ؟ !

مهما تكن الاجابة فقد سارت هذه الدعوة ، تؤيدها دعاية بارعة في نفوس متفتحة وظروف مؤاتية حتى وصل الأمر الى عقد اجتماع عام لاعضاء النادي بأم درمان للبحث في اقتراح محدد هو «التعاون مع الزعماء الدينيين» انعقدت مناظرة حامية وقام جدل عنيف وصريح بين المؤيدين والمعارضين للاقتراح . لم تتعرض الحكومة لهذه المناظرة وما درت أو درى القائمون بها أنهم يسطرون الفصل الأول في انجيل الحرية السياسية في السودان . وقد انتهج المؤيدون للتعاون أسلوباً خبيثاً إذ أتهموا المعارضين بمالئة الحكومة وسلوك طريق تتنافى مع مصلحة البلاد التي تقتضي — على حد قولهم — تأسيس حركة تقوم على التعاون بين شباب فتي فاهم ونفوذ ديني لا حد له . على ان هذه الحجة رغم ما أحيط بها من الكياسة والمهارة لم تنفذ الى قلوب الاكثرية وسقط الاقتراح صريع هجوم شن عليه من طابورين .

طابور المؤمنين بضرورة تحرير الفكر من النفوذ الديني من حيث المبدأ دون الالتفات الى ملابسات الزمان والمكان . وطابور آخر لا يعارض من حيث المبدأ بقدر مايعارض لما يساور نفوس رجـــاله من شكوك عن أهداف الفكرة ودوافعها لانهم كانوا يعتقدون أنها من انحاء أحد المعسكرات الطائفية تحقيقاً لرغبات رئيسها في ضم الجيل الحديث الى صفوف أتباعه .

ولقد بلغ التعصب ضد التعاون مع الزعماء الدينيين أن نادى فريق بعدم قبول الدار التي وهبها أحد الزعمـــاء لتكون مقراً للنادي ، وكادوا يفوزون .

أما من ناحية الوعي القومي والثقافة السياسية فقد كان الخريجون لذلك العهد في أول الدرج . فما كادوا يطلعون عـلى تعــاليم الرئيس ولسون ، التي ظهرت عقيب الحرب الأولى وتمخضت عنها عصبة الأمم ، حتى خيل اليهم أن العالم مقبل على فترة يقوم فيها القانون مقام الفوضى بين الجمعيات البشرية ، ويحل الحق محل القوة ، وخيل اليهم أيضاً أن عصبة الأمم سوف تلتزم وتنفذ جميع المبادىء التي حواها ميثاقها ، ومـــا على الأمم المستضعفة الا أن تعلن رأيها وتحدد مطالبها حتى تنهض العصبة وتنتصف لها من الأمة المعتدية . فلما نشبت الثورة الوطنية في مصر عام ١٩١٩ بدأ هؤلاء الافراد القلائل في السودان يستنهضون الكتلة المستنيرة من مواطنيهم من تجار وموظفين

وقصروا عملهم أول الامر على نشر أخبارها وأنبائها مع شيء من المبالغة في تمجيد رجالها وقادتها وأحاطتهم في حاضرهم وماضيهم بهالة البطولة والنبوغ حتى صار لاسم سعد زغلول ، ومحمد الباسل ، من الاحترام والاكبار ما لم يتأت لاسم أي بطل من أبطال التاريخ الأولين. ثم امتد نشاطهم فبدأوا يعملون لتأليف الجمعيات السرية في شكل الخلايا المحدودة الافراد ، المجهولة الحلقات ، وكان لهم من الصحافة المصرية المادة الكافية للتوجيه كما كان يزيد في ايمانهم ما يتعرض له ويصبر عليه ، في بطولة ورجولة ، قادة الثورة الوطنية في مصر وجنودها المعروفون والمجهولون من اضطهاد واعتقال أو نفي وإعدام .

السياسة المصرية وانطباعها في السودان :

ثم جاءت لجنة ملتروكان لما لقيته من إهمال وإغفال كما كان لإضراب الموظفين أثر عميق هز أوضاع الحياة السودانية من جذورها وزاد في قوتها وثقتها وقدم لها سلاحاً جديدا ضد الاستعمار كانت عنه في جهل وغفلة . أما تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ فقد قوبل في السودان بشعور مختلف كل الاختلاف عما قوبل به في مصر حتى ليقرر المرء اليوم ، مطمئناً ، أن المشتغلين بالقضية الوطنية في السودان لم يتبينوا تماماً في ذلك الوقت الأسباب التي حملت الوفد المصري على مقاطعة التصريح ومعارضة أنصاره وتجريح لجنة الثلاثين التي قامت بوضع الدستور . ذلك لأن الرأي العام في السودان ـ اذا جاز استعمال الاصطلاح ـ

قد كان مأخوذاً بمجرد الاعتراف باستقلال مصر الذي دلل على انتصار الثورة المصرية خصوصاً اذا ما قيست نتائجها بنتائج الحركة الهندية ، والحركات الاخرى في العالم العربي . من أجل ذلك انقسم الرأي بين المثقفين في السودان تبعاً للحزبية المصرية وصار لجريدة السياسة اليومية والأسبوعية عدد من القراء أخذ يزداد على مر الزمن . فلم يك يخطر على بال السودانيين أن الاستقلال قد يقوم مع شروط وقيود تتصل بحرية التشريع وتتغلغل في الاداة الحكومية ، كما لم يكن يدور بخاطرهم عام ١٩٢٢ ، أن الاستقلال قد يقوم مع الاحتلال !

وعندما نصبت أول مائدة للمفاوضات قامت في السودان حركة لجمع توقيعات من كبار السودانيين لدفع الحجة المصرية القائلة بوحدة السيادة ، في مصر والسودان، وكانت هذه الحركة بقيادة السيد عبد الرحمن المهدي . عند ذاك أخذ رجال جمعية «اللواء الابيض» في جمع توقيعات مضادة لها ولقد نشأ من التوتر والاحتكاك بين الجبهتين المتعارضتين ما دفع في ١٩٢٤/٥/١٥ رجال الجمعية للخروج من السرية . ومهد الجو لقيام المظاهرات في أم درمان وعطبرة وفي بور سودان ومدني. ومع ان المتظاهرين كانوا يهتفون بحياة مصر ، وحياة ملك مصر ، ولم ترد كلمة السودان على أفواههم الا في القليل الذي لا يعتد به ، فقد انضم للحركة عدد كبير من أهل البلاد وأيدتها الأغلبية الساحقة لأن هذه الشعارات كانت في رأيهم واعتقادهم تعبيراً صادقاً عن

عواطفهم ورغباتهم ذلك لأنهم كانوا ينظرون الى المصريين الذين بين ظهرانيهم على كثرتهم آنذاك عسكريين ومدنيين — نظرة صحيحة لا يشوبها خطل أو ختل . كانوا يرون فيهم موظفين فقط مثلهم مثل السوريين واللبنانيين والسودانيين (ويعتبرون الجميع آلات لتسيير الاداة الحكومية في الاتجاه الذي يرسمه السادة الانجليز ، وعلى أية حال غير مسئولين عنها .

وليس معنى هذا أن السودانيين ، أو بعضهم ، كانوا راضين كل الرضاء ، أو بعض الرضاء ، عن موقف الموظف المصري أو السوري او اللبناني إزاء الإنجليز ، وإزاء قضية الحرية . كلا . فلم يصل الى السودان من أبناء تلك البلاد إلا قلة تعد على أطراف الأصابع يعتبرون عنواناً حسناً لمجتمع من المجتمعات . أما الأكثرية فقد كانوا أداة أكثر طواعية من السودانيين لتنفيذ مآرب السياسة البريطانية بعضهم عن وعي وإدراك وبعضهم عن استخذاء وتخاذل . والامر في الحالين يدعو للأسى والألم . فهناك من المصريين من لم يتردد في قبول البقاء في السودان بعد الجيش المصري عند ما طلب إليه الانجليز ذلك . وهناك من اللبنانيين من قام بأقذر أدوار الجاسوسية ومن لا يزال يعمل لحساب الانجليز .

والاشارة الى جمع التوقيعات تجرنا الى عقد مقارنة بين الطريقة الانجليزية والطريقة المصرية في تناول المسألة السودانية ، أما الانجليز فقد حاولوا دائماً أن يكون موقفهم منها متفقاً في

الظاهر مع النظريات الدولية الحديثة مثل « حق تقرير المصير »، « ومصلحة السودانيين وإرادتهم » تلك النظريات التي تنسجم مع الاتجاه الدولي ويسهل فهمها على الأوربيين ولظاهرها بريق يرضي غرور المتطلعين من الناشئة ويهيىء جواً ملائماً للدفاع عنها، أما المصريون فقد تسلطت عليهم ثقافتهم القانونية — سواء في القضية المصرية أو في مسألة السودان التي صارت فيما بعد وحدة وادي النيل — فتناولوا الاحتلال الانجليزي على أساس بطلانه وبطلان المعاهدات التي تمت في ظله مدللين على ذلك بأسباب البطلان في العقود الخاصة، وبسلسلة طويلة من البحوث التاريخية، والمعاهدات الدولية، وتصريحات الانجليز من وزراء وساسة، وكأني بهم في حماستهم لمثل هذا الاتجاه القانوني، يحسون أن للاحتلال ما يبرره لو لم يقطعوا عليه الطريق بمثل هذه الحجج والأدلة، وفاتهم دائماً أن إرادة الشعب ورغبته هي الفيصل في ذلك. ويتضح هذا الاتجـــاه في علاجهم لقضية الامتيازات الأجنبية. فقد قدم الساسة المصريون منذ عهد بعيد، الاعترافات على أن الامتيازات حق مشروع للأجانب ما لم يثبت بالدليل الحسي أن القضاة المصريين قد فقهوا القانون الاوربي وبلغوا فيه مستوى الأوربيين، مع أن الوضع السليم هو أن تعمل الحكومة المصرية تنفيذاً لارادة الشعب على الغاء الامتيازات بجرة قلم دون اعتبار لما يسمى مصلحة الاجانب، الذين لهم بعد ذلك مطلق الحرية في البقاء أو الرحيل.

أما مسألة السودان فقد تكررت فيها الأخطاء واتخذ الساسة المصريون ازاءها أسلوباً يدل على أن اهتمامهم بها لا يزيد على ضمان حصول مصر لنصيب من ماء النيل يكفي طاقتها الزراعية. أما مستقبل القطرين في عالم دائم التطور فأمر لم يوله الساسة المصريون، بالاجماع، أي اعتبار.

جمعية اللواء الابيض:

أما جمعية «اللواء الابيض» وهي إحدى الجمعيات السرية التي كانت تعمل على بعث الوعي القومي، فمن العسير التعرض لها بشيء من التفصيل بعد أن صادرت الحكومة جميع المستندات، وجعل أكثر من بقي من رجالها حراً طليقاً يضفي ثوباً من ذاتيته على التاريخ يبدو فيه الحرص على الاستئثار بأكبر نصيب مما خلفته تلك الحركة من تراث، لا جدال في أنه سيبقى موضع التقدير والاكبار على مر الأيام. والأمر الذي ثبت له الاجماع أنها تأسست في الخرطوم في أوائل ١٩٢٤ وكان يرأسها اليوز باشي علي عبد اللطيف الذي أحيل الى المعاش في ١٩٢٢ لقيامه في مدني بحركة ظهرت فيها ميوله وأراؤه السياسية. ولقد كانت الحركة في مجموعها صدى سودانياً للحركة التحريرية التي نهض بها المصريون في الشمال وكانت ترمي لاشراك السودانيين على مرأى ومسمع من العالم في نضال وادي النيل ضد الاستعمار البريطاني، وتسجيل سخط السودانيين وإعتراضهم على بقاء الانجليز في شطري وادي النيل. كان شعار السودانيين كما كان

شعار المصريين أنذاك «تحيى مصر» وكان يتقدم مظاهراتهم علم أبيض عليه خريطة نهر النيل وفي جانبه الأعلى الى اليسار الهلال ولقد ساهم في تأييد نفوذ هذه الجمعية بالاحتجاج والمظاهرات فروع في المدن الكبرى ولما كان أكثر أعضاء لجنتها الادارية من موظفي البريد والبرق والتليفون فلقد لعب هؤلاء دوراً كبيراً في نشر أخبار الجمعية وأوامرها وضربوا سياجاً محكم الحلقات من الرقابة على رؤساء الحكومة وما ينتوون اتخاذه من الاجراءات .

ولقد ناهض هذه الحركة ، علاوة على بوليس حكومة السودان الذي زيد أضعافاً ببعض الاحتياطي ، جماعة من المتخرجين السودانيين أكثرهم من المشايخ (القضاة والمدرسين) بينهم بعض الضباط والموظفين المدنيين . وكان نشاط هؤلاء متمثلاً فيما تنشره جريدة «حضارة السودان» من هجوم شخصي على زعماء الحركة فوصفتهم بصغر السن ، ووصمتهم بقلة الادراك والتجارب ، مما يفيد ضمناً أن الرأي العام السوداني لم يكن مستعداً لقبول المطاعن في مبادىء الدعوة وإهدافها ولكنه قد يستثار من حيث انقياده لحفنة من صغار «الافندية» . ولما كانت «حضارة السودان» صحيفة حكومية ، إدارة وتحريراً وتوزيعاً ، لم يكن لما تنضح به أعمدتها أي أثر في النفوس ، لذلك أوعزها اليها رجال ادارة «المخابرات» في حكومة السودان

بأن تعيد في السودان نشر ما كانت تفيض بـــه «الوطن[1]» المصرية من حملات ومطاعن على سعد زغلول. لعلها أقذع ما وجه الى زعيم سياسي في الشرق حتى اليوم.

على أن المعارضين لحركة ١٩٢٤ سرعان ما سقطوا صرعى وتلاشت جهودهم في خضم الوطنية الهائجة، لم يجدوا لهم سنداً غير الحكومة وقوات البوليس. والذي بقي مجهولاً على الرأي العام حتى يومنا هذا أن المعارضين قد لازمتهم نزعة انتهازية، فقد اجتمع نفر منهم في أم درمان وحرروا مذكرة الى الحاكم العام يستنكرون فيها حركة ١٩٢٤، ويؤكدون أنها لا تحظى بتأييد القيادة الرشيدة، والرجال المسئولين في البلاد، ولا سند لها الا بين الرعاع والغوغاء. ومع ذلك فهي في ظنهم تكشف بلا ادنى ريب عن تبرم السودانيين بالنظام القائم وسخطهم عليه ويقترحون، لتهدئة الرأي العام، ادخال اصلاح في الوضع الاداري.

للتاريخ أن يتساءل — وقد التزم الصمت جميع أصحاب هذه المذكرة — هل كان هؤلاء الرجال يترسمون خطى أبطال تصريح ٢٨ فبراير في مصر، ويهدفون للحصول على كسب مادي يقدمونه للجمهور لقاء القضاء على المد الثوري باحداث

---

١ — كان وكلاء حكومة السودان يوزعون بالمجان كميات كبيرة من هذه الصحيفة في الاقاليم والمدن بالسودان.

الفرقة وتصديع جبهة المقاومة ؟ لقد أثبتت التجاريب في الوقت الحاضر على الأقل ، أن قبول المكاسب الجزئية وتقديمها للجمهور مع ترك الجهاز الحكومي في يد المستعمر هو الوقوف على أول درج المساومة . والمساومة في المسائل الوطنية تلحق بها أشد الاضرار إذ تزيدها تعقيداً وتضعف الثقة بين القيادة والجنود فتتيح الفرص لدعاة الهزيمة أو لأصحاب المطامع ليغيروا من أوضاع القضية ويطمسوا معالمها الاولى التي نهض على أساسها الشعب . فهل كان هؤلاء الثائرون على الثورة يعملون بوحي العقلية المعتدلة التي تنشأ أصيلة في بعض النفوس ، وتطرأ على البعض الآخر في سني الشيخوخة عندما تموت فيهم روح الكفاح ويستسلمون الى أنصاف الحلول تبريراً لموقفهم وحفاظاً على منصب الزعامة الذي يصبح حقاً بعد أن كان منحة شعبية ، والذي يصير غاية لذاته بعد أن كان وسيلة لتحقيق مطالب الشعب .؟؟ هذه العقلية المعتدلة التي لم تخل منها حركة وطنية في أي زمان أو مكان ؟ أم كان هؤلاء الرجال يعملون بوحي من بعض العناصر الحكومية في السودان ؟ كل هذا سيبقى سراً لا سبيل الى استجلاء كنهه بامانة تاريخية !!

لكن هناك من القرائن ما يسمح لنا بالحكم عليهم والترجيح ضدهم عندما نقيس موقف معتدلي ١٩٢٤ ، بموقف الانفصاليين اليوم من الاتحاديين من جهة ، وبموقفهم من حكومة السودان من جهة أخرى . فقد يستطيع المؤرخ الأمين أن يدرك سلامة

موقف الانفصاليين ان هم عملوا على الحيلولة دون تعاون مصر وانجلترا معاً على حساب السودان باعتبار أن كليهما يرغب استعماره واستغلاله ، فيهدفون الى ايجاد الفرقة بينهما بالتعاون مع مصر للخلاص من انجلترا ، ثم الخلاص من مصر على انفراد ، وهي التهمة التي ما فتئت الصحافة الانجليزية ترددها ظاهراً للطعن في الاتحاديين وحقيقة لتخويف الرأي العام المصري كيما ينصرف عن السودان . كما يستطاع ادراك سلامة موقف الانفصاليين إن اتخذوا ازاء كل من مصر وانجلترا موقفاً سوياً . أما أن يسيروا في تعاونهم مع حكومة السودان الى مدى انضمامهم محاربين في الجبهة الانجليزية ضد مصر ، فهذا ما لا يتفق عقلاً مع أي حركة استقلالية لها ما بين مصر والسودان من صلات . يؤيد ذلك موقف الاتحاديين من رجال الحزب الجمهوري في السودان فمع بعد الشقة بين المبدأين نجد الفريقين — بعد أن امتد ميدان النضال خارج السودان — يتبادلان عواطف الاحترام والود بين مواطنين مختلفين في الرأي عن اخلاص ونزاهة ، ولا يتركان فرصة تبدو للتعاون دون أن يهتبلاها ، بخلاف الاتحاديين والانفصاليين .

ومجافاة الانفصاليين للصواب والحق تتضح فوق هذا وذاك من غموض دعوتهم فهذه « الانفصالية » أو « الاستقلالية لا مدلول لها .

هل هم جمهوريون ؟

أم هم ملكيون ؟

أم هم دعاة انضمام الى رابطة الشعوب البريطانية ؟

إن عدم ظهور المدلول مع قيام الضرورة الملحة لظهوره ترجع الى سبب وحيد لا ثاني له ، ذلك توقع الضرر من اعلانه باعتراض الناس عليه واعراضهم عنه عملاً بالحديث الشريف ! انهم انفصاليون عن مصر فقط ولا اعتراض لهم على بقاء الانجليز في السودان ؟ انهم ملكيون ؟ ان الذي يسمح للغموض أن يكتنف آراءه وتصرفاته في أمر لا مناص فيه من التعاون مع الغير ، قد أباح لاولئك الغير ، كما أباح للتاريخ ، أن يذهبوا في تأويل قصده ونياته كل مذهب .

ان قبول مبدأ الاتحاد مع القول بتأجيل الخوض في شكل الاتحاد مع مصر حتى تقوم في السودان حكومة سودانية ديمقراطية منطق أعرج يكشف عن شعور بالضعف كما يكشف عن خبث غير مستور . أما الضعف فلأن الكثرة الساحقة في السودان ترغب الاتحاد فلا مندوحة عن مسايرة عواطفها بقبول المبدأ ، وأما الخبث فلعلمهم أن في ذلك إضعافاً لموقف الاتحاديين أمام الشعب المصري وإحداثاً للفرقة في صفوفهم في السودان لأن المصري الذي يقبل المساومة في وحدة السيادة لم يوجد بعد .

والواقع العملي ان « الحكومة السودانية الدمقراطية » لن

يهبط أعضاؤها من السماء بل ستقوم — وأمر السودانيين لله !! — من حفنة من قادة الاحزاب في الوقت الحاضر . والسودان ، على حد قول الانفصاليين ، ممثل في الجهتين بصرف النظر عن وجود الاكثرية والاقلية ، فما هي الحكمة في تأجيل القرار مع ما يحدثه ذلك التأجيل من الانقسام والشرور ؟!

وقد فطن لهذا الحرج صاحب جريدة « الرائد » فنادى بالجمهورية الاشتراكية فخرج — كما يقول الفقهاء — بالجمهورية عن « الملكية » وعن غموض حزب الامـــة ، وبالاشتراكية عن « حنبلة » الجمهوريين اطلاقاً . لكن الجماهير ، وهي بفطرتها ناقد مرهف الاحساس ، لم تجز عليها براعة صاحب الرائد فقابلته بالصمت والاهمال !!

ان « الانفصالية » تبدو اليوم كما لم تبد في أي حقبة من حقب الماضي ، اتجاهاً خاطئاً من حيث المبدأ كما هو خاطىء من حيث الأسلوب الكفاحي ضد الاستعمار ، واذا جاز لأنصار التحرير التسامح مع المخطئين في تقرير المبادىء الوطنية فلا يجوز لهم التسامح مع المنحرفين عن الكفاح ضد المستعمر .

الانفصالية خطأ في المبدأ لأنها تتعارض مع الاتجاه الحديث لتطور الجماعة الانسانية فالسودانيون، قبل المصريين، وأولئك وهـــؤلاء قبل العرب ، يجب أن يؤمنوا بأن عصر الدويلات الصغيرة قد مضى وانقضى ، بتقدم العلم وتطور الاستراتيجية ،

ولرغبة البشر في بناء حضارة انسانية عالمية . والانفصاليون ، قبل الاتحاديين ، يعلمون أن الرقي الثقافي المتزايد في مصر يهدف مندفعاً بالمجتمع في سبيل اللامركزية الادارية وغرس بـــذور دمقراطية مثلى يستطيع معها كل عضو من أعضاء المجتمع — ابتداء من الكفر — أن يرعى مصالحه مستقلا عن طفيليات البيروقراطية في القاهرة .

ولو تحررت مصر اليوم من عقابيل النفوذ الأجنبي لانهارت قوائم الاستعمار وذوت جذوره ولارتفعت مكانها عمد الدمقراطية المثالية بجميع نعوتها وأوصافها ، بل لو سلم الشرق العربي من النفوذ الاجنبي لتحققت أحلام دعاة التحرير الصحيح والاتحاد السليم في الشرق العربي .

فاذا كانت العبرة والمطلب عند الفاهمين من قادة السودانيين هو إقامة الحكم الصالح لتوفير سعادة الفرد وحريته في مصر والسودان، لاتضح للمخلصين منهم أن دولة وادي النيل المتحدة، القائمة على أسس من الديمقراطية واللامركزية ، أقدر على أن توفر للفرد من أبنائها جميع الضمانات . ونستطيع أن نتقدم في النقاش مع أنصار الحرية المطلقة خاصة إلى أبعد من ذلك ونطلب اليهم بكل صراحة أن يتذكروا أن الديمقراطية ليست سلعة تشترى أو خلعة ترتدى وإنما هي أساليب وعقلية تكتسب وتنمى بمرور الزمن وان جهاز حكومة سودانية في نطاق دولة وادي النيل

المتحدة أدعى للاسراع بترسيخ تقاليد الديمقراطية في السودان واحترام أسسها منه في عهد حكومة مستقلة ذلك لأن المجتمع المصري وسنلزم في السودان بالاهتداء بسوابقـــه والاسترشاد بأخطائه وعبره ، قد سبقنا الى ممارستها ومحاولة تثبيت قوائمها وقد دفع مهرها من كفاح أبنائه ويجب ألا نغفل ، فيلبسنا الغرور أو الجهل بالتاريخ وننسى ان السودان ، وإن سلم من الارستقراطية القبلية والجنسية والاقتصادية ، فليس سليماً من الارستقراطية الدينية والثقافية . ووجود أرستقراطية مهما كان نوعها يعرض جهازنا الحكومي لشر أنواع الامراض الاجتماعيـــة . يعرضنا للدكتاتورية البرلمانية ومضاعفاتها . ولعل الفاهمين في السودان قد اكتشفوا هذا الداء في تجربة المؤتمر ، رغم الفارق الذي لا قياس معه أبداً .

والانفصالية خطـــأ من حيث الاسلوب الكفاحي بدليل جدلي قائم على المبدأ الوطني السوداني السليم وهو « سوء الظن بكل ما هو حكومي حتى يثبت العكس » فحماس الانجليز لفكرة الانفصال وتأييدهم لها بل غرسهم لبذورها ، مما لم يعد خافياً على العالم اجمع ، كما لم يكن في يوم من الايام خافياً على السودانيين ، لعمري أن هذا الحماس وحده يجب أن ينبه الوطني الصميم إلى ما وراء الانفصالية من شرور وفخاخ ، لان الاطمئنان للوعود والعهود الانجليزية في سنة ١٩٤٧ فضيحة مشينة تلطخ جبين هذا الجيل ولا تستطيع الاجيال اللاحقة لها دفعاً .

والانفصالية خطأ من حيث الاسلوب الكفاحي بدليل موضوعي . ذلك اذا كنا نحن أبناء شمال السودان نتمسك ونتشبث بقيام دولة سودانية منفصلة جمهورية أو ملكية ، فانما نحن بلا ريب ، عن وعي أو عن غير وعي ، نمد للاستعمار في أسباب البقاء ، في مصر وفي السودان على السواء ، حتى يواجهنا في المستقبل القريب بحركة انفصالية ، من حزب أمة في الجنوب ، على غرار الشعارات والمبادىء التي يرددها الانفصاليون اليوم ، وحركة كهذه سيحرم على رجال حزب الامة بالذات الاعتراض عليها ، وسيستحيل عليهم حتى لو لم يتقيدوا بالمبادىء الاخلاقية . فالحدود الجغرافية خطوط وهمية تظهر وتختفي بريشة الرسام تبعاً لإرادة الشعوب أو حق الفتح الذي لا عبرة له اليوم إلا في سجلات التاريخ الدولي ، ومجرى الماء سواء للري أو للملاحة بين المناطق الجغرافية ، لا يستلزم حتماً ربطها في السياسة ونظم الحكم .

ولن تظل أضرار الحركة الانفصالية ومضاعفاتها قاصرة على جنوب السودان فقط بل ان شماله معرض لأخطارهما ان بقي الاستعمار الانجليزي فترة أخرى من الزمن . فانقسام الهند الى حكومتين ، واحتمال وقوع انقسامات اخرى ، لرغبة الامراء في التحكم والتملك ، كل ذلك يجب ان تكون لنا منه عظة وعبرة .

الفصل الثاني

انتفاضات حركة ١٩٢٤

استجابت حكومة السودان لمذكرة معتدلي ١٩٢٤ وانتصر المعتدلون من الانجليز الداعون لنظام المجالس المحلية اذ كانوا يرمون من ورائه علاوة على القضاء على نشاط جمعية « اللواء الأبيض » أن يكون وسيلة لتخفيض العنصر المصري في السلك الاداري بحكومة السودان، فقد كان الضباط المصريون يسيطرون على الأداة التنفيذية حتى صبغوها الى حد كبير بالطابع المصري كما كانت اعتبارات اللغة والدين تمهد لمن أراد منهم — وقليل ما هم — السبيل للتغلغل في يسر وسرعة في المجتمع السوداني.

مظاهرة طلبة المدرسة الحربية :

لكن الحوادث تتابعت على عجـــل وأخذت برقاب بعضها البعض وحالت دون تحقيق الاهداف التي كان يتطلع اليها ويحلم بها كل من الجانبين : الانجليز وصنائعهم في السودان. والمناضلون وقادتهم في مصر والسودان . ففي صباح أحد أيام السبت من

شهر أغسطس من عام ١٩٢٤ فوجىء أهل الخرطوم مفاجأة سارة وعنيفة معاً ، خفقت قلوبهم بالفرح حتى كادت تخرج من حناجرهم مع الهتافات ، وذرفت عيونهم دمع الغبطة ، لقد كان الحادث اضخم من ان تصدقه عقول البعض أو تحتمله أعصاب البعض الآخر ، فوجىء أهل العاصمة دون سابق إنذار أو إرهاص بقيام طلبة المدرسة الحربية في مظاهرة تهتف بحياة فؤاد الأول ملك مصر وبالحرية وسقوط الاستعمار .

وفي لمح البصر وبمعونة موظفي البريد والبرق والتليفون ، كالعادة ، انتشرت الانباء في العاصمة ومنها الى المدن الكبيرة تعلن أن طلبة المدرسة الحربية قد خرجوا جميعهم في مظاهرة سلمية تأييداً للحركة الوطنية . ومع صعوبة المواصلات في تلك الايام فقد خرج أهل العاصمة عن بكرة أبيهم الى الشوارع والطرقات والميادين يحيون الطلبة ويكبرون روحهم ويشاركونهم الهتاف والأناشيد .

كان طلبة المدرسة الحربية لقلة عددهم ، وحسن منظرهم وكمال هندامهم في المدرسة أو في خارجها كما كانوا لضمان مستقبلهم في الجيش المصري — كانوا دائماً موضع اعجاب الرأي العام وتقديره ، كانوا مثال اغتباط الآباء ، وغبطة الرفاق إذا ساروا في الطرقات فرادى وجماعات هفت اليهم القلوب والانظار وأحاطتهم بالرعاية والاكبار ، فلما خرجوا في مظاهرة وطنية يشاركون

الرأي العــام عواطفه وميوله ، كان جمهور أهل العاصمة عند حسن ظنهم فخرجت العاصمة برمتها تستقبلهم . خرج البعض في اعجاب وخرج آخرون عن تأييد أما الكثرة فخرجت لتشبع هتافاً ، وترتوي نداء وتنفس عن شعورها المكبوت في حماية سواعد فتية ، وجنود مدربين مدججين بالسلاح كانوا سياجاً شفى غليل المتظاهرين ووقاهم من عنف البوليس .

لقد كانت المظاهرة ، ككل شيء يصدر عن طلبة المدرسة الحربية ، رشيقة أنيقة ، سار موكبها في الشوارع الرئيسية في روعة ومهابة وفي دقة ونظام ، وكان يتبعها من الخلف أركان حرب المدرسة ومساعدوه من الضباط كما لحق بهم قومندانها الانجليزي . وقف الطلبة أمــام سراي الحاكم العام ورددوا الهتافات مع التحية العسكرية للملك فؤاد الاول ، ثم ساروا الى السجن العمومي ورددوا التحية للمعتقلين السياسيين ، ثم عادوا الى مدرستهم ليجدوا مخازنها قد أفرغت مما حوته من أسلحة وذخائر . قضى الطلبــة أسبوعاً وبعض الاسبوع معتقلين في مدرستهم ثم نقلوا الى باخرة نيلية سيق أكثرهم منها الى السجن .

تبادر الى فهم الجمهور أن طلبة المدرسة الحربية تظاهروا بوحي ممن بقي خارج السجن من رجال جمعية اللواء الابيض ، وكان لمن ذهبوا هذا المذهب ، في الهتافات ما يؤيد استنتاجهم تأييداً يغنيهم عن زيادة البحث والاستقصاء . وحقيقة الأمر أن

الطلبة خرجوا في مظاهرتهم لتدعيم الشعور القومي والسياسة التي كانت تدعو لها جمعية اللواء الابيض ، غير ان السبب المباشر يرجع الى ظروف خاصة . فقد صدرت الأوامر العسكرية ، قبل المظاهرة بيومين ، تعلن عن ترقية عشر من طلبة المدرسة الحربية بالقاهرة الى رتبة الملازم الثاني وترقية ثلاث من طلبة مدرسة الخرطوم .

ولما بحث الخرطوميون عن سر هذا التمييز أثبتوا ، من مصدر ما زال مجهولاً ، أن العسكريين الانجليز هم المسئولون عنه ليقدموا للسودانيين دليلاً مادياً وشخصياً عن مقدار تقدير المصريين لهم . فقرر زعماء الطلبة ، في جلسة قصيرة أن يتظاهروا في شكل طابور يهتف بحياة ملك مصر ، ليكون في ذلك من جانبهم رداً سريعاً حاسماً على أن مثل هذه المسائل الفرعية الصغيرة لن تؤثر على القضية الكبرى أو تمسها .

ألحق طلبة المدرسة الحربية ببقية سجناء الثورة في (كوبر) وبدأت الضبطية القضائية في التحريات والتحقيق بهـــذا في السودان . أما في مصر فقد انقطعت المفاوضات ، وركدت الحركة الوطنية ، وأخذ المد الثوري في الانكماش قليلاً قليلاً . وبدأ الرأي العام في السودان على وجه الاجمال يتململ وتساوره الشكوك والريب في سلامة الاتجاه ، خصوصاً ، وأن هذا النوع من أساليب النضـــال السلبي — المظاهرات والهتافات

والاحتجاجات — كان جديداً وغريباً على جمهرة أهل الرأي في البلاد ، إذ لم يعهدوا عن آبائهم وسلفهم الا أسلوباً واحداً هو أسلوب الحرب والقتال ، فإما الى القبر وإما الى الصدر .

ومن جهة أخرى أخذ المعتدلون ينفثون دعايتهم وسمومهم ، ويتحدثون عن عزم الحكومة على تأسيس المجالس البلدية ، والمجلس الاستشاري ، وهي ، كما كانوا يقولون ، أساس النظام النيابي .

اغتيال السردار :

وبينما الناس في حيرة قاتلة ، وقلق مميت ، اهتز البرق بنبأ اغتيال السرلي استاك باشا حاكم السودان ، وسردار الجيش المصري أنذاك . جاء هذا النبأ مصحوباً بنبأ الانذار البريطاني لحكومة سعد زغلول باشا ، وتوقع السودانيون نضالاً عنيفاً بين دولتين مستقلتين ، أو في الأقل ثورة جارفة في مصر احتجاجاً على الانذار البريطاني . لكنهم صعقوا باستقالة وزارة اجتمعت لها — في تقديرهم على الأقل — جميع عناصر القوة ، وقيام وزارة كان شعارها « انقاذ ما يمكن انقاذه » وليس بين رجالها من سبقته الى السودان شهرة في سني الثورة ، فكان لهذه الحوادث في جملتها وفي تفصيلها أثر سيء وساحق في نفوس السودانيين ، الذين لم يستطيعوا — ولا عهد لهم بمفارقات السياسة العليا في مصر من قبل — أن يربطوا بين اغتيال السردار واستقالة الحكومة المصرية . فالأول في نظر السودانيين لا يعدو

أن يكون حادثاً جنائياً عارضاً كانوا يرون ألا تخرج تسويته عن نطاق الوسائل الدبلوماسية ، أو الاحتكام الى المنظمات الدولية القائمة أنذاك ، خصوصاً وان القتيل موظف في خدمة الحكومة المصرية ليس لانجلترا في شأنه حق التدخل ولم يكن يتوقع السودانيون أن الصلات بين مصر وانجلترا ، بعد الاستقلال ، تتأثر باعتبارات اخرى .

على ان الحوادث لم تمهل الرأي العام في السودان أو تترك له فرصة للتروي والتفكير . وقبل أن يحاول الفاهمون تحليل المفارقات السابقة وقبولها بواسطة شتى المعاذير والتعليلات، نبتت بين ظهرانيهم مفاجأة أخرى أشد وأقسى . وذلك عندما شاهدوا الفرق المصرية دماً وبشرة تتأهب لمغادرة السودان ورأوا وحدات الاحتلال الانجليزي تقوم بمحاصرة المعسكرات المصرية إمعاناً في التدليل على أن الجيش المصري يبارح البلاد تحت الضغط العسكري ، الأمر الذي لا يعدو في نظر السودانيين الحقيقة البسيطة وهي التقاء جيشين في حالة حرب . وليس بسر ان الرأي العام السوداني لم يخامره الشك أي الطريقين ستختار الوحدات المصرية ، بصرف النظر عما يترتب على اختيارها من العواقب ، وليس بسر أيضاً ان القائمقام أحمد رفعت بك كان يعبر عن عقلية البيئة التي كان يعيش بين ظهرانيها ، وكان يصدر في تصرفاته عن ارادتها ، فما أن عرف أنه قرر البقاء « على قلبها الى طالون» حتى انتابت العاصمة المثلثة — أم درمان، الخرطوم،

الخرطوم البحرية ـ نشوة الظفر ، وسرت في أهلها هزة النخوة وأخذ كل منهم أهبته لواجبه ، فالموت لا يكون إلا مرة !

ثورة الوحدات السودانية :

وفي اصيل الخميس ١٩٢٤/١١/٢٧ وقد انحدرت الشمس الى مقرها وأضفت على صفحة الماء ، عند ملتقى النيلين الأبيض والأزرق، لوناً قانياً ينذر بالدماء التي ستخضب أرض الخرطوم، وأرسلت الى نفوس سكان العاصمة اشعاعاً كهربائياً يزيد في النيران التي تتقد في القلوب وتلتهب بين الجوانح . في هذه اللحظة تحركت فصيلت من الكتيبة الحادية عشرة السودانية يقودها حفنة من شباب الضباط لا يبلغون العشرة ، سارت في صفين بينهما عربة صغيرة يدفعها جنديان تحمل ٦ مدافع رشاشة وصناديق من الخراطيش هي كل ما لديهم من العتاد والذخيرة . شق هذا الطابور شارع فكتوريا ثم عرج على شارع السردار ميمما شطر الخرطوم البحرية لينضم رجاله الى قيادة القائمقام رفعت بك ويبقوا تحت أمرته . فاعترضهم ، يا لسخرية الأقدار ، الميرلاي هدلستون بك ـ الجنرال هدلستون حاكم السودان فيما بعد ـ فلم ينصاعوا لأمره لأن القيادة الشرعية ، كما قالوا له ، قد انتقلت الى رفعت بك . فعندما وقف على غايتهم ولمس تصميمهم انطلق الى حيث تعسكر الحامية الانجليزية وأمرها أن تقطع عليهم الطريق . وعند مغيب الشمس تبادل الفريقان النار ونشبت ملحمة استمرت طيلة الليل ونهار الجمعة ثم انجلت عن

انتصار الحامية الانجليزية التي استعملت المدافع الهاون . تشتت الجنود السودانيون ، وقتل من الضباط ثلاثة ، واختفى رابع ، واستسلم الأخرون . أما خسارة الحامية الانجليزية فقد اختلفت فيها الروايات .

هل كان الضباط السودانيون يرومون الهجرة الى مصر ، هرباً من اضطهاد الانجليز وتأميناً لمستقبلهم في الجيش المصري ؟

أم كانوا يرمون من وراء الانضمام الى قيادة رفعت بك الى الاحتفاظ بولائهم للقيادة الشرعية والوفاء بالعهد الذي قطعوه للقائد الأعلى عند التوظف ؟

أم كان غرضهم القيام بحركة مسلحة تتعاون فيها الوحدات السودانية والمصرية لاستلام زمام الموقف عسكرياً ومدنياً في السودان ، وقد كان ذلك ميسوراً ، ومن ثم دفع الحكومة المصرية لمعالجة الأمر الواقع مع بريطانيا ؟

وإذا كان الأمر كذلك ، فلم التزمت القيادة المصرية الحياد التام ؟

أم أن الضباط السودانيين ، وكانوا بلا ريب يشاركون زعماء اللواء الابيض المعتقلين في المبدأ والعقيدة ، ان لم نقل الخطة والعمل ، كانوا يرمون ، بهذه المجازفة الخطيرة ، الى ابقاء نار الوطنية مشتعلة أطول فترة من الزمان ؟

من اليسير الآن استبعاد بعض هذه الفروض والاحتمالات ، لا سيما الاول والاخير ، ولكن من العسير بل من المستحيل الوصول الى معرفة الحقيقة على وجه اليقين قبل أن يتطوع من بقي على قيد الحياة من أبطال هذه الحركة فيزيح الستار .

•

أتاح اغتيال السردار في شوارع القاهرة الفرصة المبتغاة للعسكرية البريطانية في مصر والسودان ، فكانت لها بمثابة حادث سراجيفو بالنسبة للعسكرية البروسية في عام ١٩١٤ فكشف الاستعمار البريطاني عن نابه واستسلمت القيادة الوطنية في كل من مصر والسودان ، وهكذا أسدل الستار على الفصل الاول من ثورة ١٩١٩ في السودان .

ومن الناحية السياسية تراجعت الادارة السودانية ونقضت عهدها الذي قطعته ، في ساعة الشدة للانتهازيين ، ووضعت على الرف مشروع الحكومة المحلية والمجلس الاستشاري ، وتولى السرجون ما في منصب الحاكم العام ، فأمر بالاندفاع في سياسة قبلية واسعة النطاق .

وفي الجانب الشعبي اختفى من ميدان النضال قادة الحركة ونافخوا نارها ، فهاجر البعض الى مصر ليجدوا أن النفوذ الانجليزي يسيطر على سياستها ويتغلغل في شؤونها كما هو الحال في

السودان ، وان من غضب عليه الانجليز سدت في وجهه سبل الكسب والعمل ، وكان لهذا الاكتشاف أثر قاس ، خلق ، وهو خليق أن يفعل في غير الشواذ ، عقداً نفسية جمة لبست ثوب الكراهية والاحتقار لكل ما هو مصري حتى يومنا هذا . وفريق آخر أودع السجن ونفي الى مستنقعات بحر الغزال ليلقى حتفه أو ينتقل الى مستشفى المجاذيب . وخرج من قدرت له النجاة والسلامة الى مجتمع مزيج من عنصرين — احدهما جاهل لتاريخ الحركة وظروفها السليمة ، والآخر متنكر لها . أما من بقي في السودان بمنجاة من قبضة البوليس ويد القانون فقد طلق جمهرتهم ، طلاقاً بائناً لا رجعة فيه ، فكرة الكفاح المشترك بين المصريين والسودانيين لرفع نير الاستعمار البريطاني وقنع بأن يكرس ما بقي له من جهد في سبيل الحصول على مقعد مريح في موكب الحياة طبقاً للمراسيم والطقوس التي تقررها حكومة السودان .

حركة ١٩٢٤ في الميزان :

وقد اختلف الناس غداة الثورة . واذا بهم يختلفون حتى اليوم ، في رأيهم عنها والحكم لها أو عليها . فقد اعتبرها فريق حركة طائشة انزلق فيها حفنة من شباب تنقصه التجاريب السياسية ، كما تنقصه الدربة والنضوج ، ويدلل أهل هذا الرأي على ذلك بالويلات التي جرتها على الأفراد وعلى البلاد وغير ذلك من النتائج المحسوسة الملموسة ، وكانت جمة . وجمهرة أهل هذا

الرأي من المعتدلين ، خصوم الحركة منذ البداية، أو ممن اكتووا بنيرانها . وتعصب لها فريق آخر فمجد أبطالها ، وهتف من قلبه بوطنيتهم وإخلاصهم ، ونزاهة قصدهم ، وكان يتعزى بكريم المعاني ، ضارباً صفحاً عن النتائج المادية التي لا يجد منها سنداً ودليلاً مهما ضعف، ورمى شانئوها بالوصولية وممالأة المستعمرين.

ولكي يصدر التاريخ حكماً سليماً بصدد حركة ١٩٢٤ ينبغي علينا أن ننظر في أمرها ونقدرها لا بظروف اليوم ، ومقاييس هذه السنين ، وانما يجب أن تقاس على ضوء الظروف التي اكتنفتها والمؤثرات المحلية والعالمية التي كان لا سبيل للبيئة السودانية أنذاك من التحلل عنها .

١ ـ نشبت الثورة والعالم أجمع والشعوب المستضعفة على الخصوص متأثرة بالمبادىء الانسانية والمثل العليا التي أعلنها الحلفاء في ساعة الشدة ، وعلى أساسها تكونت عصبة الأمم .

٢ ـ نشبت الثورة بعد ان انتصر البلاشفة على انجلترا وفرنسا في « حرب التدخل » وجعلوا ينشرون تعاليم جديدة ويدعون للثورة العالمية ضد الاستعمار والاستغلال، ولم تقف أنباء دعوتهم عند مصر ، بل امتدت منها الى السودان وتعهد بها شابان، هجر أحدهم السودان ، وتجنس فيما بعد بالجنسية البرازيلية ، وهجر الثاني الفكرة الشيوعية لأن الدعوة لها لم تحقق طموحه، وترضي نزعاته .

٣ — نشبت الثورة بعد أن انتصر أتاتورك انتصاراً باهراً قذف باليونان الى عرض البحر ، وطوح في انجلترا ، بوزارة لويد جورج وبرلمانها .

٤ — نشبت الثـــورة وقد نشطت في السودان حركة بناء خزان سنار وما تبع ذلك من رخاء مفاجىء ، ودخول عناصر أجنبية لبناء الخزان ، حملت هذه العناصر أفكاراً عصرية .

٥ — نشبت الثورة بعـــد أن تنسم المصريون أريج الحرية وسعدوا بنعمى النظام النيابي ، ولا نزاع أن السودانيين والعرب أجمع قد تأثروا تأثراً عميقاً ومباشراً بما حدث في مصر .

٦ — نشبت الثورة وفي فلسطين ثورة وفي سوريا ولبنان ملاحم عسكرية بين العرب وبين الفرنسيين وكذلك في العراق والحجاز ، بل ان الشرق العربي كله قطعة من لهب .

٧ — نشبت الثورة وكانت الهند بقوتها العددية الهائلة تقود ثورات واضطرابات ومقاطعة ، واستحدثت أسلوباً جديداً في الكفاحية السياسي ، « العصيان المدني » .

٨ — نشبت الثورة والعقلية الكفاحية في السودان — وفي الشرق العربي — كانت ما تزال عقلية ساذجة آمنت بتعاليم عصبة الأمم واعتقدت أن حكم القانون سيسود العلاقات الدولية .

وما كان للسودانيين ، وهم يعيشون في هذا العالم ويتأثرون بحوادثه وتطوراته ، أن يقفوا عنه بمعزل كالجمادات او كالجماعات الانسانية التي هي في عداد الجمادات . فزعماء ١٩٢٤ قد قدموا الدليـــل على حيوية السودانيين ، وسخطهم على الاستعمار ، ورغبتهم في الحيـــاة الحرة الكريمة ، ومن أجل ذلك ستبقى ذكراهم موضع الاجلال والتكريم ، وستعرف الأجيال القادمة كيف تخلد تاريخهم وتجعل من أيامهم أعياداً غير أن ذلك لا يمنعنا الآن ، وبعد مضي قرابة ربع قرن ، من أن نقرر أن من واجبات القيادة الشعبية أن ترسم للحركات القومية الحدود والاتجاهات ، وتتحكم في تطورها حتى لا تخرج عن الخطة المرسومة. ولا ريب أن مظاهرة طلبة المدرسة الحربية ، واغتيال السردار في القاهرة ، والملحمة العسكرية في الخرطوم ، قد انحرفت بحركة ١٩٢٤ عن الموقف الذي نتمنى اليوم ان لو انتهت عنده : موقف الاحتجاج والسخط على قيام الاستعمار . فقد أتاحت هذه الحوادث الفرصة ليلجأ الاستعمار الى استعمال القوة تحت ستار الدفاع عن الأمن والنظـــام وان يرصد نتاج ١٩٢٤ لمصلحته في قائمة الأرباح ، فاستطاع :

١ — أن يقضي على المدرسة الحربية ، ومن بعدها على مدرسة البوليس والإدارة في هدوء ودون ما اعتراض أو ضجة ، وقضى بذلك على بعض العوامل التي كانت تساهم في نمو طبقة من الجيل الجديد .

٢ – كان الاستعمار مضطراً للتدليل على قيام «الثنائية» فعلاً لأن يترك المناصب الثانوية بالادارة السودانية للعنصر المصري، ومع أنــــه لم يكن لهؤلاء أثر في توجيه سياسة البلاد، لكن وجودهم كان عاملاً فعالاً – كما تبين بعد ١٩٢٤ – في تأجيـــل السياسة القبلية وعرقلة[١] الأداة الاستعمارية في السودان أول الأمر. فلما اختفى المصريون انتفت الموانع فجأة وانقلب الأمر ولم تعد ثمة حاجة للتأجيل فضاعفت عجلة الاستعمار من سرعتها.

٣ – هبت حكومة السودان مذعورة تحت ضغط الحركة السياسية فتقدمت بمشروع الحكومة المحلية تبتاع به المعتدلين والانتهازيين، ولما انهزمت الثورة عقب اغتيال السردار ابتلعت مشاريعها[٢] وأرجأتها ربع قرن آخر من الزمان. والمتأمل في تطور الحركات الكفاحية في جميع مراحل التاريخ، وفي مختلف البلدان والأمم، سواء ما كان منها ضد استعمار اجنبي أو مـــا كان منها للمطالبة باصلاح داخلي، لا يسعه إلا أن يلاحظ قيام التلازم بين «الانتهازية» وبين المعتدلين، حتى ليصح القول ان

---

١ – الملاحظ ان مديرية دارفور التي رؤي منذ البداية أن تسير على نظام قبلي بحت قصرت شئونها على ضباط الادارة السودانيين فقط، وكانوا يختلفون في زيهم وألقابهم الرسمية.

٢ – وفي عام ١٩٤٦ هبت مذعورة لحركة رفد السودان فمنحت علاوة الحرب المغرية، وأعلنت تأسيس المجلس التشريعي تمهيداً لاستقلال السودان لاحداث الفرقة والتصدع في صفوف الجبهة الوطنية،

الاعتدال عنوان مستعار ينتحله الانتهازيون لاخفاء حقيقتهم ذلك أن الذين برزوا في العصر الحديث باسم « العقل والواقع » سواء في مصر والهند ، أو في فلسطين وإيرلندة ، أو في الطور الأول من الثورة الروسية ، لم يصدروا في تصرفاتهم عن خطة مبيتة وهدف مرسوم معلوم ، ولكنهم كانوا ، لرغبتهم في تحطيم الحركات الوطنية ، رغبة مبعثها شعور القلق الذي يساورهم من موقفهم من هذه الحركات ، كانوا يتشبثون بأول وسيلة لتحطيمها ، مع علمهم علماً يقينياً لا تحجبه إلا مطامعهم المرتقبة ، ومصالحهم القائمة ، انهم لو صمدوا في موقفهم السلبي حتى النهاية لفاز الجناح المتطرف بنصيب أوفر مما تقبلوه دون أن تحدث الفرقة والانقسام في الجبهة الوطنية .

بيد انه يتعين علينا تتمة للمقارنة والقياس أن نتساءل : ماذا نالت الأمم التي استسلمت للاستعمار والمستعمرين منذ ان استعبدوها . إن نظرة عابرة الى خريطة الامبراطوريتين الفرنسية والبريطانية ، والايطالية المؤودة ، تكفي لترجيح الحكم لأي حركة قوميه وتفضيلها على موقف الجمود والاستسلام! فالحركات الوطنية ، وان فشلت ، تعمل على تقدم الأمم ونهضتها. لا سيما اذا ادخلنا في الاعتبار ، كما يجب أن نفعل ، الأثر المعنوي والوعي الاجتماعي والثقافة السياسية التي تخلفها الثورة للاجيال اللاحقة فتشتق منها العظات والعبر ، وتستخلص التجاريب والدروس لتهتدي بها في المستقبل .

الفصل الثالث

اعداد وتنظيم

أشرقت شمس ١٩٢٥ حزينة ملتفحة بدم الثورة التي ظلت نيرانها مستعرة قرابة سبعة أشهر من العام السابق (مايو — نوفمبر ١٩٢٤) وخرج المجتمع السوداني مكلوماً تردد في أصدائه زفرات الأيتام والأرامل ، وامتلأ الفضاء بشهيق النفوس المعذبة ، وأنين القلوب الجريحة . وخيمت على البلاد ظلمة خرساء ويأس قاتل لا يتخللها اشعاع من الأمل ، أو وميض من النور يشف عن المستقبل. وانكشف المسرح عن انتصار ايجابي كامل للاستعمار الانجليزي في مصر والسودان. وأدركت حكومة السودان ان البلاد تجتاز فترة من الضعف والانحلال. فقررت ان تعجل ببرنامج استعماري ، وفقاً للسياسة التقليدية التي تسير عليها الامبراطورية في البلاد الاخرى ، قبل أن تفلت الفرصة . فنزعت نقاب الحيطة والحذر واندفعت بأقصى ما تستطيع . وكان المظهر النظري لتلك السياسة في الجهاز الحكومي اصدار تشريعات الادارة القبلية . أما مظهرها في التطبيق فاضطهاد المتعلمين ، والتضييق عليهم ، وتشجيع غير المتعلمين ، ودفعهم لتقدم الصفوف ، وتولي القيادة.

تعاونت جميع هذه الظروف فخلفت في نفوس أنصار الحركة التحريرية في السودان رد فعل مميت ، كما خلقت بين بعضهم البعض كثيراً من سوء الظن وفقدان الثقة . فقبع كل في داره وانطوى على نفسه لا يطالع الصحف المصرية إلا خلسة ، ولا يتناول الحديث في السياسة العالمية والسياسة المصرية إلا مع قلة محدودة ومختارة . أما الحديث في السياسة المحلية فقاصر ، حتى بين مثل هذه القلة، على الكناية والإشارة البعيدة المدلول. وطغت على البلاد موجة كثيفة من الكبت والاضطهاد لاحقت جميع الأفراد وجميع الطبقات حتى تلاميذ المدارس خصوصاً في كلية غردون . ونشأت بين طبقة الموظفين منافسة وتسابق لاسترضاء حكامهم الانجليز بعد أن رأوا ما ناله مناصرو الاستعمار إبان الثورة[١] . وسرى بين المثقفين ، موظفين أم تجاراً ، شعور التشاؤم تفيض به أشعارهم وكتاباتهم التي كانوا يتبادلونها في شكل الرسائل الخاصة .

امتدت هذه الفترة — فترة الضعف والانحلال — قرابة عامين أو ثلاثة، من العسير تحديدها على وجه التحقيق في جميع أرجاء البلاد، لكنها بلا ريب قد استطالت في الأرياف والأقاليم النائية ، بقدر ما قصرت في المدن الكبيرة والحضر أخذ المثقفون بعدها يفيقون شيئاً فشيئاً من أثر الصدمة التي أصابتهم ، وينقهون من

---

١ — في أول عام ١٩٢٦ أغدقت الامبراطورية على رجالها فمنحت رتبة فارس ولقبها مع عدد وفير من مختلف الأوسمة .

فعل المخدر الذي تجرعوه . وبدأوا كالمستيقظ من نوم عميق ، في بيداء مجهولة ، يتلفتون ويتساءلون . ثم جعلوا يراجعون حساب سنة ١٩٢٤ ، يستخرجون منه العظات والعبر ، ويتحسسون مواطن الخطأ والصواب ، علهم يستهدون بها في تنظيم جديد .

كان الاجماع منعقداً على ان أشد ما لحق بالحركة من أضرار راجع الى نقص الوعي واليقظة في أفراد الشعب من جهة . وعجز القادة، في مصر والسودان على السواء، عن أن ينتزعوا شعاراتهم من صميم الحياة التي يعيش فيها الشعب لتتضح الأهداف، وتستبين الاغراض التي من أجلها يهب الشعب لنصرتهم وتأييدهم . فكلمتي « الحرية والاستقلال » ، على اطلاقها ، لا مدلول لهما عند الاكثرية الساحقة من المصريين عندئذ. فمع ان انجلترا قد اعترفت بها لمصر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لكن ذلك الاعتراف وما صاحبه من تغيير طارىء على اسم الدولة ، وعلاقاتها بالدول الأخرى ، ومن قيام الحياة النيابية ، كل هذه المظاهر لم تغير من واقع الحياة التي يحياها رجل الشارع في مصر، ريفها وحضرها.

أما في السودان فقد اتضح أن شعار الثورة « لتحي مصر » لغز يتعذر مدلوله . فيفسره البعض تفسيراً دينياً لأن مصر ورثت في نظرهم زعامة الاسلام بعد تركيا ، ويرجعه البعض الآخر الى ما قبل المهدية ، ويكفي لقبوله عند فريق ثالث انه الشعار « المغيظ » لرجال الحكم القائم في السودان، واتضح ثانياً،

ان أي حركة وطنية ، يراد لها النجاح ، يجب أن تستند الى تأييد شعبي ساحق. ويتطلب هذا وعياً سياسياً قوياً عند الجماهير ، كما يتطلب عند القادة ، إلماماً تاماً بالتطورات السياسية في العالم وبتاريخ الحركات الشعبية الأخرى . فلا بد إذن من استزادة المحصول العلمي بالجهد الشخصي ، وفهم أحوال المجتمع السوداني فهماً علمياً ، كما لا بد أيضاً من تنوير أفراد الشعب وتنبيههم الى حقوقهم على الدولة وواجباتهم لها ، وأخيراً لا بد من قيام الارتباط بينهم وبين الجيل الجديد .

المدارس الفكرية :

ولما كانت جمهرة المتعلمين في السودان مجندة عن بكرة أبيها في سلك موظفي الحكومة ، لذلك تحتم عليهم ، لتحقيق هذا البرنامج ، أن يعملوا في جبهتين في وقت واحد . عليهم ان يكونوا ، داخل الديوان ، عمالاً نشيطين يقدرون واجبهم حق قدره ويؤدونه في الوجه الأكمل في ذكاء وخبرة حتى يتجنبوا اضطهاد رؤسائهم المتحرشين بهم ، وفي الوقت نفسه يراقبوا بنظرة فاحصة أعمال الحكومة وخططها ، فيتبينوا أهدافها ومراميها . وكان عليهم ، خارج الديوان ، أن يقوموا بدور طلبة العلم وتلاميذه ويقبلوا على المطالعة والمدارسة لتثقيف أنفسهم وتنمية ملكاتهم المهملة .

والمتعلم السوداني – ان أسعده الحظ – يعرف الانجليزية زيادة على لغته العربية ، لذلك انحصر نشاطهم في نتاج المطبعة العربية

بمصر ، والمطبعة الانجليزية بلندن ، ونشأت من جراء ذلك ، في غير ما ضجة أو ضوضاء ، جمعيات صغيرة قوامها زملاء الحي والحارة ، ورفاق الفصل والمدرسة ، وأبناء الديوان والمهنة الواحدة . نشأ بعضها للتمثيل وبعضها للمطالعة المشتركة والمراجعة ، وأخرى للخطابة وقرض الشعر والمناظرات .

وجد الشباب في هذه الهيئات والجماعات مادة لاشباع رغباته ، وعاملا لارضاء نزعاته ، وعالماً فسيحاً يعيش فيه — عن طريق الخيال طوراً وعن طريق الحقيقة أطواراً — لآماله وأمانيه ، وكانت هذه الجماعات تلتقي في المنازل ، فازدهرت بمنأى عن الرقباء ، ثم تطورت حتى صارت مدارس فكرية قامت بين أعضائها زمالة ، وتوثقت بينهم من جهة ، وبين أساتذتهم من جهة أخرى ، صلات وروابط لعلها أقوى من صلات الرحم والدم . فجعلوا يعيشون مع الأحياء في أجوائهم ويرجعون من أجل القدامى قروناً طويلة الى الوراء . وكم كان يلذ لهم أن تتعصب كل مدرسة لأستاذها وتعقد له دون غيره لواء الزعامة والقيادة الفكرية في عصره . وتختلف مع المدرسة الاخرى ، ويعنفون في تعصبهم واختلافاتهم حول عمالقة الفكر وأساطين الأدب ، في الشرق والغرب . وكان من المظاهر المألوفة أن ترى أكداساً من المؤلفات الانجليزية والعربية ، وأكواماً من الصحف ، تشغل في عناية لا تمتد الى غيرها من الأثاث والمحتويات الأخرى ، أكبر حيز في غرفة الشاب السوداني وتستنفد أكبر جزء من دخله ، ومن

الطبيعي أن يلتهموا في البداية كل ما تقع عليه أعينهم وتصل اليه أيديهم دون تمييز أو تفضيل . لكن التجربة والمران ، على يدي المرشد الأكبر – الزمن – أهلتهم للاختيار . وإن لزم ان نعترف بالفضل لذويه فانما نسجله لجنود مجهولين من محترفي النقد الأدبي في انجلترا ومن هواته في مصر . فبإرشاد هؤلاء وبميل الفطرة السليمة ، تتلمذ المثقفون السودانيون لرجال حرية الفكر والمدافعين عن حقوق الانسان وكرامته . ولما كانت المناهج المدرسية لذلك العهد خلواً من مبادىء العلوم التجريبية تعذر عليهم تناول المؤلفات المتعمقة في العلوم ، ومع ذلك استطاعوا أن يرافقوا دارون ويستمعوا لفرويد ، بمساعدة ما ينشر عنهم من اللمحات القصيرة في الصحافة المصرية . أما في البيئة المصرية فقد كانت الكثرة تتعصب سياسياً للوفد المصري ، إلا أن تلك العصبية السياسية لم تمنعهم من أن يدركوا القيمة الفنية الصحيحة للشعراء والكتاب من مختلف الأحزاب ، لذلك كانت جريدة السياسة اليومية وعددها الأسبوعي ، تحتلان مكاناً محترماً بالنظر لمستواهما الرفيع ، لم تفقداه إلا بعد أن تخلت عنهما الكتيبة الممتازة التي حشدت لإخراجهما أول الأمر .

وامتد مورد الثقافة والاطلاع فشمل الرحلات سواء في داخل السودان ، أو في خارجه ، الى مصر والبلاد العربية .

---

١ – الاستاذ عباس العقاد في « البلاغ الاسبوعي » ، والاستاذ اسماعيل مظهر في « المصور » .

والحق ان الرحلات الى مصر عملت على أن ينظر السودانيون في شئونهم نظرة صحيحة بطريق المقارنة والقياس .

وكانت الصحافة المحلية في العقد الثالث من القرن العشرين مقصورة على « حضارة السودان » فزحف الشبان اليها ، ومدوا يد المعونة لمحررها الشيخ المرهق ، فأحسن استقبالهم لأنهم التزموا التعميم ، وقصروا نتاجهم على القصيد الذي يتغنى بمجد الاسلام والعروبة ، والمقالة التي تتحدث عن مبادىء الثورة الفرنسية ، وغيرها من مبسطات الثقافة السياسية . ثم جعلوا يقتنصون المناسبات ، ويصطنعونها اصطناعاً ، للظهور في الميدان الشعبي ، وأمام الجمهور ، فهذا عيد الهجرة ، وذلك مولد النبي ، ومن حفل وداع الى حفل تكريم ، ينفسون فيها عن مشاعرهم المكبوتة ، ويرمزون الى آمالهم ويؤمنون الى آلامهم ، وحتى هذا التحايل والاحتياط لم يكن يمر دون ملاحظة أو إنذار من رجال الادارة !

غير ان العمل الصحفي في تلك الحدود الضيقة وفي ذلك الميدان المحصور لم يرض طموح كتاب الجيل ولم يتسع لنشاطهم الدافق .

المدرسة الاهلية — أم درمان :

ثم دقت الطبول وخرجت « حضارة السودان » تتهادى بنبأ خطير هو دعوة الجماهير للاكتتاب لتأسيس مدرسة ابتدائية أهلية في أم درمان . إنها تباشير العهد الجديد واليقظة القومية ،

وأسلوب كفاحي متسق مع عقلية العصر. إنه الجيل الجديد بدأ يعمل في وضح النهار . كانت المدرسة مخصصة لمدينة أم درمان ومع ذلك فقد ساهمت جميع المديريات والمدن الأخرى في إنشائها لأن الرأي العام كان تواقاً لاقامة مؤسسات أهلية ترضي رغبته وتغذي نشاطه .

ملجأ القرش :

وبعد فـــترة وجيزة تقدم طابور ثان وابتنى قلعة جديدة فأسس « ملجأ القرش » [١] لإيواء الأيتام وتعليمهم وتدريبهم . وكانت وسيلة جمع المال ، ببيع طوابع القرش في الاسواق وللسابلة ، جديدة في ذاتها ، فيها خيال وشاعرية أتاحت للشبان القيام بمظاهرات حبيبة الى أنفسهم ، فانطلقوا في الطرقات ، يتصلون بالجمهور ويتجهون للعظيم الثري ، كما يتجهون للفقير المعدم ، والمرأة العجوز على السواء . ولا يطلبون من هذا أو تلك إلا قرشاً واحـــداً ، يقدمها الجمهور وفي عينيه دهشة وعلى جبينه علامات الاستفهام ! ما لهؤلاء الشباب يستجدون قرشاً واحداً؟ وسرعان ما تلقى هؤلاء المستفهمون الجواب عملياً، فرأوا منارة الملجأ ترتفع سامقة، وشاهدوا منتجاته تغزو الاسواق. كل ذلك بفضل نشاط الجيل الجديد في ميدان ليس للحكومة فيه سبيل

---

١ — صدر الاقتراح في الصحف من الاستاذ عبد الفتاح المغربي .

للتدخل. والملجأ اليوم مؤسسة تساهم في النهضة التعليمية وستساهم غداً ، ان وجدت العناية ، في نهضة صناعية .

ولقد حرص القائمون على هذه المؤسسات ان يجعلوها بمنأى عن نفوذ الطائفية . وقد أفاد هذا الاتجاه وكفل للمؤسسات نمواً مضطرداً سليماً وإن كان بطيئاً .

وقد تعرض الملجأ لبعض هذه المشاكل ، إذ عرض أحد الزعماء الدينيين على القائمين به تبرعاً سخياً ، وتعهد أن يكفل له ميزانية تفي التزاماته وتساعده على النهوض ، على أن يكون مشرفاً على توجيه شئونه ويوضع تحت رعايته. لكن لجنته آنذاك اعتذرت عن قبول العرض في لطف ، لأنها ترى من المصلحة أن تقوم المؤسسة على أسس جماعية يرجع الفضل فيها للشعب عامة دون تمييز أو تخصيص ! !

التعليم في معاهد القاهرة :

وأخذ فريق من المغامرين يهاجر سراً للالتحاق بالمعاهد المصرية ، ويهاجر تحت ظروف قاسية ساقت بعضهم الى سجن «التخشيبة» في القاهرة ، وانتهت بآخرين الى خصومة مع الأهل ، ومقاطعة الأسرة في السودان ، لكنهم صمدوا أمام كل هذه الصعاب وتتابعت أفواجهم سنة اثر أخرى. وقد كان المهاجرون يعتمدون في مصر على عطف الأمير عمر طوسون وقلة من

السودانيين ، وفي السودان على نفر محدود من زملائهم وجميعهم من صغـــار الموظفين . وأخيراً وبعد جهود مضنية أدركت الحكومة المصرية النتائج السياسية الخطيرة المترتبة على تعليم السودانيين في مصر . فأقرت المبدأ وصار تشجيعهم من الأمور الاساسية التي تترسمها وزارة المعارف . فالى هؤلاء وأولئك ومن ساهم معهم في العلن والخفاء يرجع الفضل في قيام «بيت السودان» اليوم .

الحركة الرياضية :

أما ميادين الرياضة البدنية فقد أتاحت فرصاً واسعة لنشاط الشباب ، لا سيما وقد تبينوا أن ميدان الرياضة لا يثير شكوك رجـــال الحكومة ومخاوفهم . بل ان كثيراً من الانجليز ساهم مساهمة ايجابية في النشاط الرياضي مع الفارق الكبير بين الهدف والوسيلة عند هؤلاء وهؤلاء . ولقد ساهمت الأندية الرياضية بنصيب موفور في توثيق الصلات بين الشباب ، وخلق الثقة فيما بينهم ، وهي اليوم معاقل قوية لتوجيه الرأي العام وللانتخابات ، ومراكز للنشاط الشعبي العميق .

القبلية والقومية :

في هذه الفترة كانت تدور رحى معركة خفية ، ولكنها بالغة الحدة والعنف ، بين حكومة السودان من جهة ، وبين الجيل الجديد من جهـــة أخرى . كانت حكومة السودان تعمل على

تأريث القبلية . فخلقت الادارة الاهلية ، وأقامت حدودها على أساس قبلي. وعلى أساس القبلية أيضاً صدرت الخرط الحكومية. وصار التعصب للقبلية ، والتمسك بهـــا ، مفتاح النجاح وسلم الرقي في الدوائر الحكومية . وعلى العكس ، فان الحديث عن جنسية سودانية ، واغفال القبلية ومحاربتها ، اتجاه معاد وفي القليل متعارض مع سياسة الحكومة، يستوجب اللوم وفي بعض الأحوال والأمكنة العقوبة والجزاء .

غير ان جنود الاستعمار لم تستطع أن تقف طويلاً للنضال أمام قوات التطور الاجتماعي السليم ، التي تعاونت وتكاتفت وصمدت للاستعمار والرجعية الانجليزية حتى انتصرت عليها . وقد اشتركت في هذا النضال عوامل مختلفة : أولها الحركة الصناعية في خزان سنار والجزيرة ، وثانيها ارتباط البلاد عن طريق السيارة ، وعامل آخر ساهم به الفنانون السودانيون عن طريق الفونوغراف. انتصرت «السودانية» الوطنية على «القبلية» الاستعمارية . غير ان المعركة قد تجددت اليوم في وضع آخر . اليوم تطلب قوات التحرير الوطنية أفقاً أرحب وحرية أوسع ، يتمشيان مع الاتجاه السياسي المعاصر ، وتأبى قوات الاستعمار إلا الوقوف في طريق قافـــلة الحضارة ، وموكب الانسان في السودان . اليوم يطلب السودانيون انشاء اتحـــاد من مصر والسودان، يتمشى مع عالم من الاتحادات الامريكية، والروسية، وجامعة الشعوب الانجليزية . ويأبى الاستعمار إلا أن يحسبنا داخل جدران « السودانية » الضيقة ، السودانية التي يعرفون هم

عن يقين انها لن تعيش بأمن من حبائل الاستعمار الاجنبي ، والاستغلال الداخلي. ولكن كما انتصرت جحافل الحق في المعركة الأولى ، ستنتصر في المعركة الثانية ، فالحق يعلو ولا يعلى عليه.

انتصرت في تلك الفترة حركة المقاومة السرية لتأييد الوطنية السودانية على سياسة حكومة السودان لتأييد القبلية والحيلولة دون الارتباط والتكتل وقد بعث ذلك الانتصار الخفي روح الثقة بين أفراد الطبقة المثقفة وجعلها تفكر في السير الى الأمام ونشأت في ١٩٢٩ الجمعيات السرية تتلمس أحسن الوسائل للقيام بنشاط وطني .

مجلس العشرة :

منذ القدم كانت الشدائد والمحن وسيلة لإرهاف الشعور وشحذ الهمم . وكذلك كانت الأزمة الاقتصادية (١٩٢٩ — ١٩٣٢) التي أناخت بكلا كلها على السودان ، وثقلت وطأتها على السودانيين. فقد أيقظت الشكوك الدفينة في نفوس رعاة الماشية وأصحابها في البوادي ، ونبهت أذهان زارعي القطن في قرى الجزيرة وحول شواطىء النيل ، بما لا يقل عن أثرها على التاجر الصغير والعامل الفقير. وبدأ أفراد الجمهور يتساءلون ، بل يستنكرون : ما سر هذا الضيق والعوز؟ ما سببه وما مؤداه؟ والسماء لم تبخل بوبلها ، والنيل لم يغض ولم ييبس ، والأرض لم تمد ! هنا وجد دعاة الجيل الحديث الفرصة سانحة فانتهزوها ، ووضعوا النقط

فوق الحروف ، كما يقول الانجليز . ولأول مرة في التاريخ القي القبض على الاستعمار متلبساً بجرمه ، وسيق الى قفص الاتهام ، بينما جلس الرأي العام السوداني في منصة المحلفين ، وأصدر منها قرار الإدانة بإجماع لا فارق فيه بين الجيل الحديث والقديم .

عاونت الحكومة، باحدى قراراتها لمعالجة الأزمة، في اثبات هذه التهمة وذلك عندما قررت تخفيض مرتب المتخرج من كلية غردون الى ٥ جنيهات ونصف بعد ان كان ثمانية جنيهات . عندها بدأ همس سرعان ما تحول الى ضجة . ثم أعلن الطلبة الاضراب عن الدراسة والتزام الهدوء مع البقاء في داخليتهم (الاعتصام) . فاهتزت أسلاك البرق والتليفون ، وأحاط البوليس بحـــرم المدرسة . فلم يمكنه الطلبة – بالتزامهم الهدوء والسكينة في منازلهم المدرسية – من التحرش بهم .

لقد كان لجدة الحادث من جهة، واتصاله بالأزمة الاقتصادية، موضوع الساعة ، من جهة أخرى ، أثر عنيف زاد من اهتمام الرأي العام بالقضية ، فانضم على الفور الى جانب الطلبة، واعتبر قرار الحكومة تعسفاً لا تقره العدالة ، ولا مبرر له ولا موجب، لا سيما وان الوفر الناتج من ذلك الاجراء لا يبلغ بضع جنيهات في العام يبتلعها مرتب بريطاني واحد . وعندما تعقدت الأمور أقسم الطلبة على الاستمرار في الاضراب . لاحت للانتهازيين فرصـــة التدخل ، وتتابعت الوفود تنصح الطلبة بالعودة الى

دروسهم ريثما يصلون مع الحكومة الى قرار عادل! وأخيراً وفد على الطلبة السيد عبد الرحمن المهدي باشا ولكن جمهرة الطلبة لم تتزحزح عن موقفها ، وطالبوا جميع الوسطاء ، دون استثناء ، أن ينظروا الى المسألة من زاوية الوطنية ، وأن ينتصروا ، كلما نشب خلاف بين السوداني والحكومة ، الى الأول .

في نفس الوقت كان فريق من شباب المتخرجين على وثيق الصلة بالطلبة منذ البداية ، يشاركهم الرأي والعاطفة ويزودهم بالمعلومات . فعمل هؤلاء على أن يعقد الخريجون اجتماعاً عاماً انتهى الى انتخاب لجنة من عشرة ، من رجال الصف الأول لتتخذ من الاجراءات ما تراه كفيلاً بانصاف الطلبة ، سلكت لجنة العشرة طرقاً غامضة ملتوية وانتهت ، عن طريق الالتماس والاستعطاف ، لا عن طريق المطالبة بالعدالة والحق ، الى الحصول على موافقة الحكومة لرفع المرتب الى ٦ جنيهات ونصف كما كسبت سخط الرأي العام منها .

لفت اجتماع الخريجين وانتخاب لجنة العشرة ، بالرغم مما انتهى اليه من نتيجة غير مرضية ، نظر كثير من الخريجين الى استخلاص عبرة وتقرير مبدأ ، ذلك ان اجتماعهم وتعاونهم أمر سهل ميسور في ذاته ، وانهم بالتعاون سيحققون كثيراً مما يتحدثون عنه ويأملونه ، وعلى قدر اتحادهم وتآزرهم يكون نجاحهم .

الانقسام الاول :

في هذه الفترة نكب الخريجون بحركة انقسام شديد، أهدرت جهودهم ، وشتت شملهم ومنعتهم من الأعمال الايجابية النافعة .

اندلعت نيران الخصومة إثر حادث عرضي بسيط في مظهره، فقد قرأ أحد المتخرجين من الشبان مقالاتي « حضارة السودان » وعندما جاء فيه ماساً بسمو الأمير عمر طوسون . فكتب عليها بالخط العريض « وا سوأتاه » وأثبتها على لوحة النادي لكي يشهدها أكبر عدد من رواده. ولما كانت لجنة النادي من أصدقاء المحـــرر « الشيخ أحمد عثمان القاضي » وممن يشار كونه الميول والاتجاه ، نشبت بينهم وبين الشبان معركة . ثم تتابعت سلسلة الخلافات والخصومة الشخصية وامتدت أكثر من عامين ، انتصر في خلالهـــا على طول الخط ، وفي جميع الانتخابات ، الفريق المهيمن على اللجنة . وفي انتخابات العام الثالث اضرب الفريق الثائر عن التصويت وانسحب من النادي وهجره زعماؤهم حتى يومنا هذا .

وقعت هذه الحوادث في أم درمان، ولبس النضال والتحزب أثواباً جمة ومظاهر مختلفة حار في فهمها وتحليلها خريجو الأقاليم، وأخيراً استهجنوها عندما شبه لهم ان الخلاف لم يقم على مبدأ ، وان أسسه لا تمت الى المصلحة العامة، بل قام على شخص الرئيس حتى انتحل كل فريق من الحزبين من اسم الرئيس لقباً ونعتاً . فيقال : « شوقست » و « فيلست » .

والذي زاد من ألم خريجي الاقالـــيم وبعض المحايدين ومن استهجانهم لهذه الظاهرة أن رأوا الفريق المسيطر على النادي يعتمد على تأييد المهدي باشا له مادياً وأدبياً وعددياً. أما الفريق الثاني فقد كان زعماؤه من أنصار المرغني باشا لكنه كان يرتكز في القاعدة على جمهرة الثائرين على القيادة الدينية ، المتطلعين الى فجر جديد ، ونهضة علمانية متحررة من فاسد التقاليد . ولم يكن الانسجام كاملاً بين القيادة والجنود بل قد يصح أن يقال ان الضرورة التكتيكية وحدها جمعت بينهم .

●

من العسير حصر أسباب هذا الانشقاق وتقدير عواقبه ، لكنا نستطيع أن نرجح انه يرجع في جوهره وحقيقته الى الاختلاف بين عقليتين وجيلين :

الجيل المخضرم الذي نهض بحركة ١٩٢٤ ، واشترك فيهـــا مؤيداً أو معارضاً ، وقد كان مسيطراً على النادي ، معتمداً في قوته العددية على كبار الخريجين ونفوذهم ، تؤيدهم حفنة قليلة من الشباب الذين يمتون اليهم بصلات المحسوبية والزلفى . كان هذا الجيل يسير بالنادي لغير ما هدف مرسوم ، أو غاية معلومة ، وهو لم ينقه من فعل المخدر الذي تجرع منه كميات كبيرة عقيب عام ١٩٢٤ . يقابل هؤلاء الجيل الذي نشأ بعد الثورة ، وانطلق من حجرات الدراسة مندفعاً لا يلوي على شيء . لا يقر الحكمة

ولا الكياسة ولا يؤمن بأن الوطنية نوع من السياسة . ولقد قام من بين هؤلاء جماعة تآمروا على أحداث انقلاب في هيئة النادي الادارية ، وملء جميع المناصب بالشبان مع ترك الرئاسة لأحد الشيوخ الذين لا يثير نشاطهم شكوك رجال حكومة السودان ليكون لهم وجاء من الشبهات والرقابة . ومن ثم ينطلقون في تنفيذ برنامج اجتماعي ، يوثق الصلات بين الخريجين وبين الرأي العام ويعيد الثقة والتعاون .

تلك كانت الدوافع التي اقتنع بها دعاة الانقلاب وعملوا تحت تأثيرها ولكن خطتهم لم يكتب لها التوفيق .

غير أن هذا الخلاف أنتج في المعسكرين نشاطاً واجتماعات ، وجدلاً ومشاورات ، مكنت شباب المتخرجين من الاتصال بشيوخهم وكهولهم من رجال القيـــادة في كلا المعسكرين . فعجموا عودهم ، وسبروا غورهم . وقد خرجوا من هذه التجاريب بكثير من خيبة الأمل في رجال الصفوف الأمامية . لذلك اتجهوا الى ميدان الجمعيات الخاصة لعهدهم السابق والى ميدان الصحافة . فظهرت في هذه الفترة « السودان » و « النهضة » الاسبوعيتان ، اللتان فتحتا ميداناً أشبع الميول الناشئة وأرضى طموح ذوي المواهب فأسهموا في تحريرهما وتوجيههما وأدخلوا فيهما أسلوباً وروحاً جديدين فيهما صراحة وفيهما جد وتناولوا من المواضيع ما يتصل بشئون الجمهور كالضرائب وطريقة

تحصيلها . والادارة الأهلية ، والمناطق المقفلة وأثاروا الشك في سياسة الحكومة ، وأثاروا حفيظة الرأي العام بقضية الجنوب والمخاوف من فصله .

مناورات استعمارية :

عندئذ بدأت حكومة السودان تشعر أن دوائر الخريجين تحتاج الى رعاية وتوجيه وان الموقف السلبي قد يؤدي الى نتائج غير مأمونة العواقب . فأخذ رجالها يعملون عن طريق موظفي مكتب الأمن العام وكانوا يهدفون الى خلق أنصار لهم بين قادة الجيل الجديد وتنشئتهم على أسس ومبادىء تتفق في غاياتها ومراميها — ان لم تتفق في مظهرها — مع المقاصد والاهداف التي كان يسعى نحوها معتدلو ١٩٢٤ تحت اسم الكينونة ، والذاتية ، والقومية السودانية وما الى ذلك من العبارات التي تستجيب لها الناشئة في يسر وسهولة ، وتؤيدها عن عقيدة وتعصب .

سارت هذه الحملة في طابورين : تحرك الأول ، بقيادة الاستاذ ادوارد عطية [١] ، من مكتب الأمن العام نحو جبهة الشباب وركز هجومه على الجمعيات الأدبية وحلقات المناقشة ، والمناظرات ، التي كانت تنعقد في الدور الخاصة مستغلا سلاح

---

١ — مدير المكتب العربي بلندن الآن .

الأدب ، والثقافة ، والعلم ، والصداقة الفكرية . وقاد الطابور الآخر كبار الموظفين الانجليز وركزوا رماحهم على كبار الموظفين السودانيين ، فأكثروا من التزاور ومجالس السمر وتبـادل الاحاديث والآراء « المعقولة » عن المسائل العامة ، حول موائد الشاي ، وأكواب المثلجات ، في جو مجرد عن الكلفة والرسميات مشبع بروح الود وانكار فارق الجنس والدين . جو يهدف ، على حد قولهم ، الى التعاون على أداء رسالة انسانية خالصة ، هي خير السودان والسودانيين . غير أن الحـاسة الوطنية عند السودانيين كانت مرهفة قوية . أو لنقل أن فراسة الوطنية كانت كفيلة بإحباط كل هذه الأحابيل والمؤامرات حتى ليصح القول أن الطابور الاول لم يفلح في استمالة أي عدد من الشبان . والحفنة القليلة التي اكتسبها — مدرسة الفجر — كانت واقعة تحت تأثير ظروف لا مناص من أن تؤدي بهـا الى صفوف من ينعتونهم بالاعتدال . وفيما عدا هذه المدرسة فقد ذعرت صفوف الخريجين من مجرد فكرة الاجتماع بوكلاء مكتب الأمن العام حتى ليكفي أن تنطلق اشاعة ، مجهولة المصدر ، بأن الاجتماع المقرر في مكان ما سيحضره المستر ادوارد عطيه لينصرفوا عنه ويقاطعوه . وكل من ساقته الظروف الطارئة للمساهمة في أحد هذه الاجتماعات بغير سابق علم صار هدفاً لسهام الوعظ من البعض ، والنقد اللاذع من البعض الآخر ، والاتهام القارص من المتطرفين .

فلقد كان شعار الشباب ومبـدؤهم الوطني « سوء الظن والابتعاد عن كل ما هو حكومي حتى يثبت العكس » .

أما الطابور الثاني فقد خيل الى رجاله أن الارض اكثر خصوبة وصلاحية ، فعكفوا يعملون فيها على احدث أساليب الفلاحة العلمية مطمئنين الى غرسهم وفاتهم ان الخصب والنماء كان في طبقة سطحية رقيقة طرأت بعد ١٩٢٤، وان الزرع مصاب بالشلل عما قريب ، لان هذه الفئة أحد رجلين : إما مجند في القيادة الشعبية بحكم التقاليد والنخوة العربية التي لن يستطيع لها فكاكا . وإما محجور عليه حجراً اجتماعياً فلن يجد له سنداً أو تأييداً ، شأنه شأن الصديق الجاهل يضر ولا ينفع . وعامل آخر يجب أن يؤخذ في الاعتبار وهو ان بين رجال هذا الجيل خصومة تقليدية ورثوها ونشأوا عليها ، ألهبت جذوتها المنافسة على المناصب الرسمية والمكانة الاجتماعية ، وأخيراً جـــاءت خلافات النادي ضغثاً على إبالة .

كل هذه العوامل ساعدت على أن تنتهي جهود هذا الطابور ايضاً الى نتائج سلبية عديمة الجدوى والأثر، إن لم تقل عكسية .

معاهدة ١٩٣٦ :

يسجل التاريخ ان الاحداث السياسية والحركات التحريرية قد تأثرت في العقد الرابع من القرن العشرين ، الى حد بعيد ، بظهور دول المحور كعامل اساسي في السياسة الدولية . وبدأ السودانيون ، كما بدأ العالم ، يحسون أن انجلترا لم تعد حرة طليقة اليد في تكييف الشئون العالمية ، لأن المانيا النازية أخذت ، على

لسان هتلر وأعوانه ، تخاطب انجلترا بالأسلوب الذي طالما تمنى السودانيون لو تكلموا به ، أو سمعوا من يوجهه الى سادة لندن. وقد امتد أثر هذه الظاهرة السياسية الجديدة — كما هو طبيعي — الى مصر فارتدى بعض بنيها القمصان الملونة ، ورسموا داخل إطارات وطنية ، وبألفاظ طنانة ، برامج كبيرة ، مؤملين ، بلا ريب ، أن يأخذ الشعب منها ترياقاً للضعف والانحلال القومي كيفما تبدّ ، وقد سارت دول المحور على سياسة التحدي لانجلترا وإحراج عصبة الامم ، حتى ضرب ، في عام ١٩٣٦ ، آخر مسمار في نعش العصبة الذي حمل في موكب سار في مقدمته زعماء النازية الفاشية والعسكرية اليابانية ، ومن خلفهم عجائز الامبراطورية الفرنسية والانجليزية يحملون بساط الرحمة ، ولسان حالهم يقول : « هكذا تكون عاقبة الغدر والخديعة » .

ومن الحق أن نسجل ان الضربة القاتلة التي أصابت العصبة لم يوجهها لها العسكريون اليابانيون ، الذين ابتلعوا منشوكو دون أن تتثاءب العصبة . ولم يوجهها النازي ، الذين أعلنوا ونفذوا سياسة الغـاء معاهدة فرسايل بنداً إثر آخر دون أن تتمطأ العصبة . ولم تكلها لها ايطاليا الفاشية التي قفزت على عنق الحبشة وافترستها قبـل أن تتمكن العصبة من ارسال بعثات الهلال الأحمر !! بل إن الذي وجه الضربة القاضية الى العصبة هم حماة العصبـة أنفسهم — بريطانيا وفرنسا — باقرارهم فضيحة هور — لافال .

كيفما كانت الاسباب ، فقد أفلت شمس العصبة واحتلت ايطاليا الحبشة . وضاعفت حامياتها في ليبيا . وكانت انجلترا تأمل وتنادي ، على لسان الصحافة المصرية ذاتها[١] ، بضرورة قيام محالفة عسكرية بين مصر وانجلترا ، ثم تكهرب الجو في مصر ، ووقعت في الجامعة المصرية حوادث دامية ، نصبت على أثرها مائدة للمفاوضات ، اشترطت انجلترا أن تمثل مصر فيها جبهة من جميع الأحزاب ، لتتعاون على الدفاع عن المعاهدة بعد توقيعها . وقد اتضح الآن ، وان لم يتضح للكثيرين بالأمس ، ان الانجليز كانوا يرمون ، من وراء المفاوضات ، للوصول الى وضع مشروع يحفظ لهم التوازن العسكري ، في حالة نشوب حرب مع ايطاليا ، كما كان محتملاً .

ذهب الفريق المصري الى حلبة المفاوضات جبهة متحدة متماسكة في المظهر والشكل ، متباينة متنافرة في العقلية ، كما هي متباينة في فهم القضية المصرية ، يحمل جميع اعضائها مكروبات الشقاق والخصومة ، وعدم الثقة . تلك المكروبات التي عاشت في شرايينهم وافرخت في دمائهم . وقد بدأت المفاوضات قبل أن يقضي رجال الجبهة المدة الكافية للمران معاً . وبالرجوع الى تصريحات موقعي المعاهدة اليوم ومحاولة كل منهم القاء تبعتها على غيره يسهل علينا تقدير ما كان يجول في ذهن كل واحد منهم أثناء المفاوضات .

---

١ — الاستاذ العقاد في « روز اليوسف » اليومية .

وثمة ملاحظة أخرى ، وهي ان المفاوضين المصريين — كما يبدو من مضبطة مفاوضات عام ١٩٣٦ ، ومن القياس الى تجاريب ١٩٤٦ — لم يدرجوا على سنة رسم خطتهم قبل الذهاب الى مائدة المفاوضات ، وذلك بالاتفاق فيما بينهم ، على الحد الأقصى لمطالبهم ، والنصاب الأدنى لها ، ومحاولة صب الاوضاع المختلفة في قوالب لفظية وصيغ قانونية متعددة . وقصر المفاوضات على تغيير المبنى دون المعنى . وبذلك يحتكرون حق المبادأة والعرض ، ويحصرون الطرف الآخر في موقف القبول أو الرفض . لكنهم كانوا يتقدمون الى مفاوضة الخصوم على أساس الصيغ المجملة ، وشعارات الجماهير الثائرة ، التي لا وجود لها في قاموس الدبلوماسية ، ولا تصح إلا عندما يملي المنتصر شروطه على المهزوم .

قوبلت المفاوضات ، ومن بعدهـــا المعاهدة ، في القاهرة بالسرور والاغتباط . لكن الشعور ازاءها في الخرطوم اجتاز ثلاثة أطوار : فقد استقبلت أنباء المفاوضات بسرور يمازجـــه قلق مبعثه الخوف من الوصول الى نتائج مخيبة للآمال . ذلك لان السودانيين ، ظلوا أحقاباً طويلة تداعبهم صورة جيش الانقاذ ، الزاحف من مصر ، لينتشلهم من براثن الامبراطورية البريطانية . حتى ليحفظوا عن ظهر قلب العبارات النارية التي أعلنها زعماء مصر بصـــدد السودان . وارتكاناً على هذه الأحلام ، طفقوا يشيدون من طيف المفاوضات ، قصور الحرية والحياة الكريمة التي يروعهم أن تتلاشى مع شمس المعاهدة .

نعم كانت تداعبهم الأحلام الجميلة والأماني العذاب فيسبحون في جوها الناعم ، ويسيرون الى تحديد اليوم الذي يرون فيـــه ممثليهم يتخذون أماكنهم في البرلمان المصري . كانوا يأملون أن تتمخض معركة المفاوضات عن (مقدوني) حديث ليقطع بسيف الحق العقدة التي تربطهم الى عجلة الامبراطورية البريطانية . فقـــد أقنعتهم سياسة حكومة السودان ، في الفترة التي تلت ١٩٢٤ ، بان السودان اذا ما فصل عن مصر ، كتب له الفناء . كما اقتنع الكل بضرورة زوال الحكم الثنائي ، لأن في استمراره بقاء الانجليز في السودان طليقين من كل قيد ديمقراطي ، او تقدير لمصلحة السودانيين .

لكن هذا الاشفاق سرعان ما تحول الى خيبة أمل قاتـــلة عندما حمل المتفاوضون حقائبهم ، ويمموا صوب لندن ، لتوقيع نصوص ، عرف الانجليز في السودان[1] انهـــا لن تمس الوضع

---

١ ـ عندما قامت بعض الصعاب في صياغة الفقرات الخاصة بالسودان في مفاوضات ١٩٣٦ استدعيت بالطائرة من انجلترا حيث كنت أقضي اجازتي للتشاور مع المندوبين المصريين . وقد كانت هذه أول مرة تتاح لحاكم السودان العام المعين من قبل ملك مصر بناء على توصيات الحكومة البريطانية أن يفضي ببيان شفوي الى الرجال الرسميين في مصر عن نتائج الوصاية البريطانية على السودان .

وعند عودتي الى لندن استجوبتني وزارة الخارجية البريطانية عما قلت لاعضاء الوفد المصري ، فأجبت ان البيانات التي قدمتها لهم كانت مطابقة لما كنت انتوي قـــوله اليكم وهو الحق الصراح . ص ٢٧٧ ، جولات رسمية ، للسير سايمز حاكم السودان العام .

الاداري في قليل أو كثير ، بل الأنكى من ذلك انها قد اعترفت بالاحتلال الانجليزي في السودان ، كما اعترفت ايضاً باتفاقية ١٨٩٩ .

خلقت هـذه الاخبار ، وقد انتشرت بسرعة البرق في السودان ، خيبة أمل في النفوس . وأدرك السودانيون ان عاصفة المفاوضات أخذتهم على غرة . أخذتهم قبل أن يقوم من بينهم من ينذرهم كيلا يسرفوا في التفاؤل ، ويسترسلوا مـع الأوهام . أدركوا ، بعد فوات الفرصة ، ان المفاوض المصري لم يحسن استغلال المـوقف العسكري الذي تجمع حول « بحر الروم » لمصلحة مصر والسودان ، بل سمح بأن يرصد هذا العامل لحساب المفاوض الانجليزي ، ولمصلحة انجلترا .

أما الطور الثالث ، فهو عندما انبلج الصبح لكل ذي عينين والقى السودانيون أنفسهم أمام الأمر الواقع . عند ذلك زالت الغشاوة عن البصائر ، وانبثق اشعاع الحقيقة ، وجثم على الصدور شعور التقصير وعدم القيام بالواجب الوطني . أدركوا ان الأمة التي تظل نائمة حالمة في الوقت الذي يكون مصيرها في الميزان لا يحق لمثل هذه الامة أن تحتل مكانها تحت الشمس . أدركوا ان المفاوض المصري ، تحت ضغط الحوادث المتجددة والزمان المتقادم ، بدأ يتحلل من طقوس السياسة التقليدية التي كانت تجعـل استقلال السودان من الاستعمار الانجليزي شرطاً لازم الأداء لإبرام المعاهدات . وفي إحدى لحظات اليقظة والاشراق

قطع الشباب السوداني على أنفسهم العهـــد والميثاق ان يسهموا باشخاصهم عندما تحين الفرصة لتعديل المعاهدة التي تبينوا من النظرة العابرة الى نصوصها انها قصيرة الأجل لن يرضي بريق طلائها الشعب المصري إلا الى حين . أقسم الشباب السوداني في محراب الوطنية . اقسموا فرادى في هدوء وصمت . وانصرفوا الى دورهم يهمهمون :

ان البـــلاد ذليلة حتى يراق بها الدم
والعيش في اكنافها لسوى الجهول جهنم

المهرجان الادبي [١] :

لقد كان من ثمار المجهود التثقيفي الذي نهض به الخريجون نشوء الجمعيات الأدبية التي ، كما قلنا سابقاً ، بدأت اعمالها في المنازل والدور الخاصة . ثم انتقلت ، بعد ان اعترف بقيمتها الرأي العام ، الى الاندية . وأخذت تمارس نشاطها في كنفها ورحابها حتى صار وجود جمعية أدبية في مدينة ما دليلاً على وجـــود ناديها ، وليس العكس . بمعنى ان صارت الجمعيات الادبية أصلاً ، والنوادي مظهراً .

نشأت الجمعيات أول الأمر في العاصمة الوطنية ، أم درمان . لكن دواعي الحياة والكسب كانت تضطر الافراد الى الانتقال

---

١ – جاء المهرجان في الترتيب الزمني بعد قيام المؤتمر ، غير انه يدخل من حيث اغراضه ومقاصده في نتاج فترة الاعداد والتنظيم .

الى الأقاليم والمدن النائية وكانت تنقل معهم جرائيم هذه الافكار وهذه البدع . وكثيراً ما وجد أعضاء مدرسة فكرية واحدة أنفسهم ، عن غير قصد ، مجتمعين في إحدى المدن ، فيدفعهم الحنين الى الماضي ، أو العقيدة المتأصلة ، إلى استئناف نشاطهم ومن ثم ينضم اليهم ويؤيدهم أو يأخذ عنهم زملاء آخرون من أبناء المنطقة أو من الذين طوحت بهم اليها ظروف العيش .

ومن الجمعيات التي نشأت في الاقاليم ، على اكتاف زملاء عاصميين ، « جمعية واد مدني الأدبية » ولعلها من أكثر الجمعيات نشاطاً . ولا شك انها ارفعها شأناً ، وأكثرها تأثيراً في تطور النهضة الحديثة وأبقاها أثراً في سجل تاريخ السودان .

نشأت هذه الجمعية في رحاب نادي واد مدني «قلب الجزيرة النابض » ، كما تواضع الخريجون على تسمية المدينة . نشأت في صيف ١٩٣٦ في قلة محدودة ، وهدوء وانطواء ، كأنها جماعة من الماسون. وكان قوامها أفراد من «مدرسة أبي روف» بأم درمان. وقــد حرص القائمون بها على أن يكون الانتساب الى الجمعية مستنداً على رغبة العضو ، وأن تكون العبرة بالمواظبة على حضور الجلسات الاسبوعية والمساهمة في الانتاج الأدبي . ولا تستتبع العضوية فيما عدا ذلك تبعات أو التزاماً ، سواء من الناحية المادية أو من الناحية الأدبية . فقد كان هدف الاعضاء الاسمى هــو تثقيف انفسهم والمران على الاداء كتابة وارتجالاً .

ويتكون مكتب الجمعية ، وهي تسير على هذا التقليد الى اليوم ، من عضوين يتبادلان الرئاسة والسكرتارية أسبوعاً لفترة شهر واحد. ثم يخلفهما آخران بالتطوع ، دون تعيين أو انتخاب. ومن دواعي التأمل والتفكير أو التقدير .أن نسجل ان الاقبال على الجمعية كان محدوداً ، وان أعضاءها كانوا ينتبذون مكاناً قصياً من النادي وان حقهم في أثاثه وحجراته يتوقف على ما يتوفر من حاجـــة الاعضاء الآخرين من هواة التسلية والسمر الخفيف . بل ان هؤلاء كثيراً ما كانوا يروحون عن أنفسهم بالتندر « بتفاهات » أعضاء الجمعية الادبية الذين بلغ من جهدهم ومصابرتهم ان كانوا يعقدون اجتماعاتهم في مواعيدها بانتظام ولو من ثلاثة أعضاء ، بينهم الرئيس والسكرتير ، ويستمعون باهتمام بالغ الى محاضرات بعضهم البعض حتى ازدهرت الجمعية ، وتردد أصداء نشاطها في الصحف والأندية الاخرى . وعقد لها أخيراً لواء التقدير والاعجاب ، من المشتغلين بالأدب أو بالمسائل العامة. وصارت من أكبر دواعي الفخر في واد مدني . فلا يزور النادي أو المدينة عظيم أو كبير ، ابتداء من الحاكم العام ، الا كان في قائمة نشاطه زيارة الجمعية الأدبية .

وقد فطن رجال الادارة الى ما يكمن وراء نشاط الجمعية ، فاتخذوها مقياساً لمعرفة الاتجاهات العامة . وحرصوا عن طريق ضابط تعليم المديرية ، أن يوثقوا معها الصلات. فاسهم في نشاطها الموظفون الانجليز ، وزودوها بالكتب والمراجع عربية وانجليزية . وكثيراً ما كان يثير ضابط التعليم للمناقشة بعض الشئون المحلية ،

وبعض النظريات السياسية كالشيوعية، والفاشية، والديمقراطية.
ولعل الذي أثار اهتمام رجال الادارة ان الدعوة الى « مؤتمر الخريجين » كانت بذت أفكار أحد أعضائها. كما اتصل اعضاء الجمعية بحزب مصر الفتاة في القاهرة وترتب على هذا الاتصال زيارة رئيس الحزب الاستاذ أحمد حسين للسودان، وإلقائه محاضرة في قلب الجزيرة النابض.

والجمعية واد مدني الأدبية أن تفخر بحق. فقد دام الصفاء بين أعضائها والقائمين بها فترة طويلة. ولم تتعرض للانشقاقات التي تعوق نشاط الخريجين وتحول دون تعاونهم واتحادهم. ولعل مرجع ذلك ان القائمين عليها كانوا مبرئين من تأثير الطائفية ومبرئين أيضاً من ادواء الأنانية والنفعية. كما كان يسود بينهم مستوى رفيع من التسامح وحرية الفكر. فللعضو ان يخوض فيما شاء، كيف شاء وله ان يتكلم بالعربية أو بالانجليزية. ومن تقاليد الجمعية ألا يبدي الأعضاء، أو المكتب، استحساناً أو استهجاناً سواء للموضوع أو للاسلوب.

ومن دواعي فخر الجمعية أيضاً انها أسهمت والأصح انفردت بصياغة الأحاسيس والمشاعر الوطنية في أفكار وصبها في قوالب لمس فيها الجمهور ما يدور في خاطره وهضمها وفهمها فانضوى تحت لوائها مؤيداً وأصبحت اليوم عمد النهضة التحريرية. فمن أحد أعضائها صدرت الدعوة الى المؤتمر، ومنه أيضاً صدر النداء « للمهرجان »، وعنه ثالثاً برزت فكرة يوم « التعليم ».

●

لم تكن فكرة « المهرجان الأدبي » ثمرة حلم جميل أو وحي خيال عارض ، ولكنها خلاصة تأملات أعضاء « مدرسة واد مدني » ، سواء في اجتماعاتهم الرسمية ، أو في جلسات السمر . وهي على الأرجح وليدة الرغبة في اشراك اكبر عدد من حملة الاقلام في السودان في نتاج الجمعية الأدبي . فكما أصبح المؤتمر وقفة جامعة للوطنية السودانية ، فليصبح المهرجان وقفة جامعة للأدب والفن . فالوطنية والأدب متلازمان . كما كان يداعب خيال رجال الجمعية الامل في مساهمة أدباء مصر لا سيما بعد أن اتصلوا ، عن طريق مصر الفتاة ، بالاستاذ توفيق الحكيم الذي أهداهم مجموعة من مؤلفاته . كل هذا مجتمعاً هدى رجال الجمعية الى اخراج فكرة « المهرجان الادبي » ليكون معرضاً للانتاج العلمي والأدبي والتاريخي ، ومعرضاً للانتاج الفني ، من نحت وتصوير . وقد تقرر ان يعقد المهرجان في اليوم الثاني لعيد الفطر حتى تتيح عطلته الفرصة للانتقال والأسفار .

وقد كان الرأي العام عند حسن ظن الجمعية فاشترك فيه عدد غفير من حملة القلم ورجال الفن في السودان حتى لم يتسع المقـــام لعرض البحوث التي قام بها اعضاء الجمعية أنفسهم . وشهدت المدينة (نوفمبر ١٩٣٩) عيداً قومياً رائعاً زاد من بهجة العيـــد الديني ومسراته وازدحمت بوفود الادباء المشتركين ، والأعيان الزائرين من الشيوخ والشباب كما ساهم بالبرق المئات من بينهم جميع الزعماء الدينيين . ولم يجد رجال الادارة إزاء هذا

الاجماع الشعبي بدأ من الاعتراف بالمهرجان ، والمساهمة فيه . فأرسل مدير المديرية الى رئيس المهرجان يخطره قبل حفلة الافتتاح بساعة واحدة بعزمه على حضور الحفل ليلقي كلمة بعد كلمة الرئيس .

وقد كان في عزم الجمعية أن تصدر كتاباً « ذهبياً » يحوي جميع البحوث التي قدمت كما يحوي اللوحات الفنية التي عرضت . غير ان صعوبات الطباعة في السودان ، علاوة على أزمة الورق أثناء الحرب ، حالت دون ذلك . ويوم يتاح نشر هذه الصفحات ، وهي لا تزال في حرز أمين ، سيرى الجيل الحديث ان « المدارس الفكرية » قد سلحت خريجيها بمستوى مقدور من الثقافة والاطلاع وان لم تقدم لهم درجات وألقاباً علمية معترفاً بها . وقد امتاز نتاج المهرجان بأن انتحى جميع المساهمين جوانب موضوعية علمية وتقدموا بابحاث تنم عن جهد .

وقد أصبح المهرجان عيداً وطنياً ، وصارت شعلته ، مثل شعلة الأولمب عند قدماء اليونان ، تنتقل من اقليم الى آخر . فأسلمها نادي مدني الى نادي أم درمان حيث وفد رسولان [1] من القاهرة ، يحملان مساهمة كبار أدباء مصر . ومن أم درمان تسلمها نادي الخرطوم . ومنه انتقلت الى الابيض « عروس الرمال » . وهي الآن تلتهب في عطبرة . وهكذا دواليك ، ما دام في السودانيين قلب ينبض بالحياة ، وروح تقدر الآداب والفنون .

---

١ — الاستاذ محمد حسنين مخلوف وحافظ جلال .

الفصل الرابع

مؤتمر الخريجين العام

الفرد والجماعة :

التحديد الزمني لميلاد المبادىء الاجتماعية ، ولظهور ثمرات العقل البشري ، التي تميز مراحل التطور ، ونقط التحول ، في سير الجماعة الانسانية : والتحديد النسبي ، أي نسبة تلك المبادىء والنظريات والثمار الفكرية لشخوص معينين ، وقصرها عليهم بدرجة تؤهلهم — في عالم التجارة والقانون — أن يتملكوا حقوق الطبع والاختراع — مثل هذا الاتجاه ، في سوق التاريخ ، تحيز لا يقره العلم ، ولا يقره المنطق السليم ، ولا ينبغي لهما أن يقراه . لأن في إقراره اهداراً للجهد البشري المتواصل المتداخل الحلقات منذ القدم .

فالذخيرة الانسانية ، من بدء الخليقة ، صرح واحد آخذ في النمو والكمال اللانهائي . تشد بعض طبقاته البعض الآخر ، وتهيىء لها أسباب التنسيق والانسجام اللازمة للوحدة الفنية .

فاذا برزت في بعض طبقات الصرح العليا ، نظريات مستحدثة في فن العمارة ، أو في طرائق التطبيق ، أو في أساليب التجميل والتنسيق ؛ وان اختلفت اسس النظريات المستحدثة ، كل الاختلاف ، أو تعارضت كل التعارض ، مع أسس النظريات القديمة التي قامت وفقها الطبقات السفلى ؛ فان مثل هـــذا الانقلاب « أو الثورة » جد سطحي ، لا يؤثر على جوهر الحقيقة العلمية الثابتة في عالم المرئيات والمحسوس ، وهي أن النظريات الحديثة ، الانقلابية ، مدينة في نشوئها في الذهن ، أو في تطبيقها في دنيا الواقع ، الى الجهود الأولى . وينبغي ألا نسمح لروعة الحديث ، وفخامته ورونقه ، أن تمنع تقديرنا واكبارنا النسبي لجهود الطليعة والرواد الذين شقوا الطريق أولاً :

فالوحدات ، البشرية ، في أصغر صورها وفي أكبرها على السواء ، وفي أعظمها وأحقرها ، ليست مستقلة بل هي مرتبطة ببعضها ، متأثرة بما حولها عن قرب أو بعد ، تأثيراً مباشراً أو غير مباشر . فالأسرة تعمل في نطاقها الخاص بيد أنهـــا ، في الواقع ، تسهم عن طريق مباشر في رقي الجماعة التي هي جزء منها — مدينة أو كفرا . ومن مجموع تلك الجماعات تنهض الأمة . ومن ثم يخطو العالم درجة في سلم الحضارة .

ومثل الجماعات البشرية في ذلك مثل الاجرام الكونية تبدو للعين المجردة منفصلة في منطقتها ، مستقلة في وظيفتها التي تقوم بها . مع أنه قد ثبت علمياً أنها تسير أو تدور ، محكومة بناموس التعاون الأزلي ، القائم بين اجزاء الكل الحي ، العامل .

وليس معنى هذا انكار أثر العنصر الشخصي « البطل » أو الحط من قيمة جهـــود الأفراد ، الذين ترتبط آثار الانسانية بأسمائهم ، أو الذين يظهرون على ، مسرح الحياة ، كالاجرام السماوية الكبرى ، في دور البطولة ، فتعجب بهم الجماهير ، وتمجد ذكراهم ، وتتغنى بمواقفهم ، بلْ – في بعض الأزمان والأمكنة – تعبد ذواتهم . فان هذا الانكار ، أيضاً ، غلو لا يقره التحقيق العـــلمي . ذلك لأن العنصر الشخصي عامل جوهري ، لا غنى عنه في المسرحيات البشرية ، يؤثر عليها ويوجهها وفق تقديره وأهوائه .

لكن هذا التأثير مقصور على الشكل وعلى طريقة الاخراج لا يمس الموضوع والحقيقة إلا بمقدار أثر الأسلوب على الفكرة . وينبغي علينا أن نقيده داخل هذا الاطار لئلا تتعرض البشرية ، في بعض وحداتها ، إن لم تتعرض في مجموعها ، الى الانتكاسات التي وضح ، من تجربة الثورة النازية ، اننا لم نتحصن ضدها بالمصل الكافي ، فنعود القهقرى ، أو نهدد بالعودة ، الى عهد « عبادة البطل » والاعتراف بالسلطة المطلقة التي تستمد نفوذها من سلطان الآلهة ، كما كان الحال بالانسان في بعض العصور .

فثورة ١٩١٩ في مصر ، والثورة النازية في المانيا ، مثلاً ، كل منها ظاهرة اجتماعية لازمة لتطور الجماعة التي حدثت فيها ، وكان حدوثها واقعاً حتماً لو لم يوجد سعد زغلول في مصر ، أو هتلر في المانيا . ومع أن الذي لا نزاع فيه أن لكل من الرجلين،

كما لأعوانهما الاقربين ، أثراً بعيداً في تكييف حركتهم ، وتوجيهها الى ما انتهت عليه من نجاح أو فشل . غير أن تأثيرهما وتأثير أعوانهما لا يعدو مساهمة الافراد في نتاج الجماعة ، شأنهم شأن القائد في المعركة يديرها ويوجهها بمقدار ما يجده من التعاون والاخلاص من جنوده .

غير أن ارتباط الظواهر الاجتماعية بالأشخاص وانتسابها لذواتهم لا يأتي عفواً واعتباطاً وإنما يقع وفقاً لقواعد ونظم دقيقية . فلا بد من توفر الصلاحية والأهلية ، التي لا تتأتى ، بدورها ، الا مع الجهد . الجهد والمران القليلين عند المطبوعين ، والشاقين المضنيين عند غير المطوعين . لأن الملكة المطبوعة وإن كانت من أهم أركان الأهلية في القادة والمخترعين وغيرهم من عمالقة المجتمع فلا غناء معها أيضاً من التدريب والصقل ، فالملاحظ أن الأنبياء والمرسلين أنفسهم ، لم يعتمدوا ، إلا القليل ، على الخوارق والمعجزات وحدها ، وقد كان لهم فيها الغناء كل الغناء . لكن الحكمة الأزلية قد فرضت عليهم ، وإجتازت بهم ، فترة الاعداد والتدريب .

●

فميلاد فكرة مؤتمر الخريجين بالسودان في رأس أو رؤوس ، وربط ذلك الميلاد بزمن معين ، وحصر الأسباب والدوافع التي عملت على اخراجها ؛ أمر تصل درجته من العسر الى عداد المستحيلات ، ذلك لأن المؤتمر :

أولاً — دعوة للنضال الوطني تهدف لإقامة دعائم الحرية بين مجموعة من البشر ، جثم على صدورهم ، وخنق أنفاسهم ، وتصرف في أقدارهم ، استعمار أجنبي والعاطفة الوطنية إحدى ملكات الخير الأصيلة في جميع الأدميين. واضمحلالها عند البعض ، وكالها ، أو ظغيانها ، عند البعض الآخر ، لا يسمح بتخصيصها على جماعة . ومن جهة أخرى نجد ملكة التحرر تتلازم مع الحكم الفاسد ، تلازم الماء والاكسوجين . أيما وجد الحكم الفاسد . قامت الرغبة في إزالته والقضاء عليه .

ثانياً — جاءت الدعوة في واقع الأمر ، الذي أوجزته الفصول السابقة ، بعد ثورات أو فورات ، اتخذت أشكالاً مختلفة تبعاً لظروف المكان والزمان ، وتبعاً لادراك القائمين بها (المخرجين) ، وتقديرهم للأمور . لكنها اتفقت جميعها في تحديد الهدف وتعيين المقصد ، وهو التخلص من الاستعمار الاجنبي [1] .

ثالثاً — سبقت دعوة المؤتمر ارهاصات شتى ، اسهم فيها المفكرون والكتاب والشعراء مما تفيض به عيون الأدب في الفترة السابقة لتبلور الفكرة وظهورها وما سيكشفه

---

١ — يروي ان أحد « الكجور » الزعيم الروحي لقبيلة في جنوب السودان لما مثل بين يدي الحاكم بتهمة الثورة أجاب الحاكم الذي سأله عن سبب خروجه على الحكومة بأن أخذ قبضة من التراب وقربها الى أنف الحاكم وطلب اليه في بساطة أن « شم هذه الارض أتجد فيها رائحة ابيك » ؟

تاريخ الادب السوداني يوم يكتب له التسجيل ذلك قول الاستاذ علي نور ، شاعر المؤتمر .

هذي يدي لسماء المجد أرفعها   رمزاً يشير الى المستقبل الحسن
لما ترجيه تحت الشمس من وطر   وما نفديه بالارواح من وطن

•

دقوا البشائر للدنيا باجمعها   وللعروبة من شام الى يمن
انا هممنا وارهفنا عزائمنا   على النهوض بشعب للعلا قمن

•

الله أكبر هذا الروح اعرفه   اذا تذكرت أيامي ويعرفني
كنا ننميه سراً في جوانحنا   حتى استحال الى الاجهار والعلن

ولما كانت أي دعوة لا يتوفر لها القبول والنجاح الا اذ نبتت من وحي الجماهير والمجموعة ، فان الدعوة الى المؤتمر ، وإن وردت على لسان فرد ، ما كان يكتب لها النجاح لو لم تكن نتاجاً مشتركاً لجماعة من الرجال تنتظمهم « الجمعية الأدبية بنادي وادمدني » وجماعة أخرى غير منتظمة هم الاصدقاء والزملاء سودانيون وأجانب ، الذين كان يعيش معهم الداعي ويتصل بهم شخصياً أو بالرسائل . بل إن النظرة العلمية السليمة تلزمنا لنقرر أنه لو لم تأت تلك الدعوة معبرة عما يدور في أذهان الكثرة الفاهمة ، في صورة من الصور ، حتى ليحسب كل واحد أنها له ، وكانت بحق فكرة الجماهير أو الفكرة المحصة من

الجمهور ، لما كتب لها البقاء والخلود في سجل التاريخ . لا سيما وأن الجمعية الأدبية، بنادي وادمدني ، وإن ظفرت ، كما سبقت الاشارة ، دون الجمعيات الاخرى بلفت أنظار الجمهور السوداني، واحتكرت اعجابه ، فلم يك لها بعد النفوذ الشخصي والادبي أي قوة تنفيذية .

وثمة عامل « رابع » ليس من الأمانة في تقدير التاريخ اغفال ذكره . ذلك أن السودان ظل في تاريخه الحديث متأثراً دائماً ، تأثيراً مباشراً بعيد المدى ، بتطور الحركات الشعبية في مصر والشرق العربي . كما كان متأثراً ايضا ، ولمدى مماثل في الكيف والكم ، عن طريق المطبعة الانجليزية ، بتطور الحركة التحريرية العالمية . ولا ريب أن كلمة « المؤتمر » ، اي اسم الهيئة الشعبية المقترح تأسيسها ، مستوحاة من المؤتمر الهندي .

●

في نطاق هذه الحدود والقيود ، وتحت هذه الاضواء ، نورد الحقيقة السطحية الآتية . وهي أن الدعوة لتأسيس « مؤتمر الخريجين » في السودان قد ظهرت ، أول مرة ، في شهر يونيو من عام ١٩٣٥ على صفحات جريدة السودان [1] . لكنها لم تثر ، عندئذ ، اهتمام قادة الرأي العام . فلم يكتب لها الظهور الى عالم الوجود . ثم عادت وبرزت ثانية ، من صاحبها الاول ، على

---

١ — خطاب مفتوح الى « طويجي » الاستاذ خضر احمد بالجامعة العربية ، صاحب اسبوعيات في « الهدف » . من أحمد خير .

صفحات مجلة الفجر [1] في شهر مايو ١٩٣٧ ، فصادفت قبولاً واستعداداً من رجال « المدارس الفكرية » التي كانت تقود الرأي العام في العاصمة المثلثة . وبعد عدة اجتماعات ومدارسات خاصة أقحم المشروع على نادي الخريجين بام درمان فبرزت الفكرة في وضعها القائم .

●

في عالم مضطرب داخلياً وخارجياً ، ومجتمع قلق مبلبل الأفكار ناقم على الاوضاع ، وحكومة حائرة مشفقة من العواقب العملية لمعاهدة ١٩٣٦ ؛ وسط هذه العوامل المتضاربة ، وهذه الظروف المتعارضة التي كانت تتجاذب المجتمع السوداني ، فتدفعه طوراً الى مهاوي اليأس القاتل والواقعية الذليلة ، وترتفع به أخرى الى أعلى موجات التفاؤل والثقة بالإنتصار ؛ وعلى يد جيل أفاد من تجاريب السنين وصهرته جحيم الدواوين والمصانع الحكومية ، بقدر ما أفاد من محتويات الدفاتر والكتب ، واكتملت له عوامل التهيؤ كما بدأ يحس أن العالم الخارجي مقبل على أزمة حربية حادة — ولد مؤتمر الخريجين العام بالسودان .

جاء المؤتمر كالطفل المدلل في أسرة عريقة الحسب موفورة النسب محرومة من الولد والذرية ، فأولاه جميع الخريجين عطفهم

---

١ — محاضرة في نادي رادمدني عن « واجبنا السياسي بعد المعاهدة » أي معاهدة ١٩٣٦ .

وحنوهم وحماسهم . ومن فرط الحب والحنان اختلفوا من فجر حياته ، اختلافاً كبيراً ، على أمثل الطرق لتنشئة الطفل وتهذيبه وتدريبه ، حتى يتم إعداده واستعداده للقيام برسالته الخطيرة على خير الوجوه وأتمها . ومن فرط حبهم للوليد ، ورغبتهم الصادقة في عمل كل ما يحقق مصلحته ، لم يتعد اختلافهم طور تبادل الرأي والاقناع . فلقد رغب فريق أن ينهج على سنن المؤتمر الهندي ، فيدرج الوليد السوداني في أسلوب نقابة للموظفين ، تعني بمصالحهم وشؤونهم . ومن ثم يدلف ، بعد أن يشتد ساعده ويقوى زنده ، الى ميدان النضال الوطني . وأمل فريق آخر أن يقفز فوراً الى مكانة الوفد المصري في أوليات أيامه ويكون « مؤتمر السودان » وانتهج فريق ثالث موقفاً وسطاً ورأى أن يستنير بالتاريخ ويهتدي بالسوابق دون أن يتقيد بها . والعبرة بقيام هيئة تضم الخريجين أما المستقبل فهو من شأن الاجيال اللاحقة .

وسرعان ما اختفى هذا الخلاف على الشكليات في أحشاء الحماس الدافق ، حماس يفيض ويندفع عن مختلف الرغبات والدوافع . رغبة الشباب في أن يتقدم الصفوف ، ويعمل في هيئة تضم القوى المبعثرة ، وتحشدها في جبهة واحدة ، تتولى مهمة الفدائيين . ورغبة أخرى يشترك فيها جميع السودانيين ، بمختلف طبقاتهم ، وهي ضرورة إزالة الوضع الحكومي القائم . لذلك ما إن صدرت الدعوة حتى خف لقبولها نحو ألفين من

المتخرجين ، وهرول لحضور الاجتماع ألف وثمانون على اختلاف في المهنة وفوارق السن ، أكثرهم من العاصمـــة ، لقرب الدار ، وبينهم بضع مئات من الاقاليم . وبعد سماع كلمات قصيرة، نثراً ونظماً ، ترمي في مجموعها الى استنهاض الهمم وشحذ العزائم ، وبعد ملء بطاقات بالأسماء المنتخبة لتكوين الهيئة الستينية ، انفرط العقد في هدوء ، دون قرار يرضي رغبات المتحمسين من الشباب ، أو يزيل دهشة المتفرجين من شيوخ المدرسة القديمة . ثم اجتمعت الهيئة وانتخبت من بين أعضائها ١٥ يكونون اللجنة التنفيذية .

ولم يك تحديد عدد أعضاء الهيئة أو اللجنة توخياً لحكمة ، أو نزولاً على قاعدة حسابية أو تمثيلية ، لكن الاعتبار الاول والاخير كان لايجاد أماكن تتسع لاستيعاب أكبر عدد ممن يرجى خيرهم ، أو يتقى شرهم .

والوسيلة الوحيدة للوصول الى كراسي الهيئة ، ومنها الى عضوية اللجنة التنفيذية، هو الانتخاب السري المباشر في الاجتماع العام . ومع ذلك فقد اتفق أن صارت عضوية اللجنة وأغلب كراسي الهيئة ، وقفاً على رجال الصف الاول من الخريجـــين . وسواء أكان ذلك راجعاً الى العمل بتقاليـــد البيئة التي تقضي بتقديم ذوي السن ، أم كان ذلك لبقية من الثقة فان احتكار هذا الجيل للقيادة قد كانت له فوائد وعيوبه .

فمن فوائده أن ضمن للمؤتمر اطمئنان الحكومة ووقاه الاضطهاد والدسائس . لأن كبار الخريجين يقومون ، في نظر حكومة السودان بمهمة صمام الأمان ، ومركب النجاة . ومن الوقائع الثابتة أن السكرتير الاداري قد أصدر في أول الاسبوع بعد الانتخابات منشوراً سرياً الى حكام المقاطعات ينبئهم فيه بتأسيس المؤتمر ويقدم لهم نبذة قصيرة عن شخصية كل فرد من أعضاء الهيئة ويبين لهم في ختام الرسالة ان الحكومة ستقف من هذه المؤسسة موقفاً سلبياً حتى تتبين اتجاهات رجالها . وقعت صورة من هذه الرسالة في يد أعضاء مدرسة أبي روف فأجمعوا رأيهم على أن يلقيها مجهول على مائدة اللجنة التنفيذية قبيل اجتماع الاعضاء لكي يقف هؤلاء على سياسة الحكومة نحوهم . وقد كان لهم ما أرادوا من وسيلة وغاية !!

وأوضح العيوب لحشد زعماء الخريجين آنذاك في قيادة المؤتمر أنهم كانوا ، كما لا يزالون الى اليوم ، لا يستطيعون التعاون في جبهة . فليس بينهم من عوامل التجانس والانسجام أي سبب . واختلاف المشارب والنزعات وانعدام الثقة فيما بين أعضاء اللجنة علاوة على جدة الحركة ساعد على أضعاف الاداة ، وتعطيل انتاجها .

ليس من الخير في شيء عقد مقارنة بين لجنة وأخرى . فأعمال المؤتمر هي ثمار جهود أمة تبرز في معرض الجيل . كما لا نريد أن نقدم قائمة بأعمال المؤتمر يوماً بعد يوم أو عاماً بعد عام ، لأن

ثمار جهود الجماعات بله الأمم لا تقاس بمثل هذه الفترات القصيرة . وفوق ذلك فان لجان المؤتمر المتعاقبة لم تدرج على تقديم مثل هذا الحساب التفصيلي بانتظام ودقة يساعدان الأجيال اللاحقة على القيام بما لها من حق الغربلة والمراجعة . لذلك رأيت أن أقسم تاريخ المؤتمر الى ثلاث فترات لكل منها ، في نظري ، ما يميزها عن مثيلاتها وان اشتركت ثلاثتها في المظهر العام .

الفترة الاولى	٣٨ — ١٩٤٠	٣ سنوات
« الثانية	٤١ — ١٩٤٤	٥ «
« الثالثة	٤٦ — ؟	؟

دبلوماسية :

احتل رجال الصف الاول من الخريجين مكاناً في المجتمع السوداني تلي مكانة الزعماء الدينيين مباشرة ، وصاروا بسبب ذلك مصدر قوة المجتمع ، كما صاروا مصدر ضعفه . فقد أفاد رجال الصف الاول فوائد شخصية محسوسة في الفترة التي تلت ١٩٢٤ فتسنموا مناصب في الاداة الحكومية مكنتهم ، بالقياس لمواطنيهم ، من أن يتمتعوا بالعيش الرغد كما يتمتعون بمظاهر جوفاء من الجاه والسلطان . ولذلك احتكروا حق المشورة والنصح عند الحاكمين ، وحق مراجعتهم عند الخطورة . كما احتكروا نفس الحق مع الفارق عند الزعماء الدينيين ، ويلاحظ أن أحد الحقين كان وسيلة وجوازاً للثاني . وقد أفاد كبار الخريجين من الحقين معاً نفوذاً عند الأهلين يزداد ويضعف أو

ينهار تبعاً لثبات الواحد منهم في مكانته عند رجال الحكم أو رجال الدين أو تحوله من تلك المكانة . على إنهم في إجماع لم يخل من الشذوذ والاستثناء ، لم ينالوا احترام المتخرجين ممن يلونهم ، ذلك لأن اختلاف الزمن واختلاف نظرة كل للحياة قد أنتج اختلافاً في القيم المعنوية كيفها وكمها .

ولقد كان لهذه الظروف مجتمعة مع تقادم العمر ووطأة الشيخوخة وأعبائها أثر فعال . فانقطع أكثرهم عن متابعة القراءة والاضطلاع ، وأصيبوا بالترهل العقلي وضعف الاعصاب ، مما جعلهم ينأون عن المجتمعات التي تعرضهم للجدل والنقاش مع من هم دونهم في السن والجاه أو من يخالفونهم في الرأي والعقيدة . لكنهم كانوا بحكم ما سبقت الاشارة اليه ، قد احتكروا حق القيادة ، والاشراف على كل أمر يكتب له النجاح . ولا فوز لحركة أو مشروع اذا عارضوه وناهضوه ، أو وقفوا منه موقفاً سلبياً، مثلهم في ذلك مثل كبار المحتكرين في المجتمع الرأسمالي، يكرههم صغار التجار والمولين ، لكنهم لا يستطيعون النهوض بعمل أو مشروع الا بالتعاون معهم أو الاعتماد عليهم .

لكل هذه الاعتبارات يعتبر عهدهم في المؤتمر – الفترة الاولى – مع كثير من التجوز والتسامح ، عهد إعداد وتنظيم .

وقد وفقوا أول الامر فوضعوا تقليداً حسناً يجعل رئاسة المؤتمر دورية بأن يتولاها كل شهر واحد من اثني عشر عضواً مع إبقاء ثلاثة أعضاء في منصب السكرتير والمحاسب وأمين

الصندوق . وهذا التقليد من شأنه أن ينأى بالمجتمع السوداني من الاوضاع العقيمة السيئة التي تجعل الرئاسة وقفاً على فرد يتعذر انتقالها الى من هو أصلح منه دون احداث هزة عنيفة تطيح بالوحدة والتعاون . ومن شأن هذا التقليد أن يغرس بذور الديمقراطية السليمة ويقضي على أعراض الدكتاتورية [1] غير ان هؤلاء الرجال لم يقرروا هذا المبدأ عن عقيدة ورضاء لتأريث هذه النظريات الكريمة ، بل لجأوا اليه لتفادي الشحناء والخلاف حول منصب الرئاسة الامر الذي كان سبباً في انقسامهم وخصومتهم لبضع سنين خلت .

ثم وضعوا دستور المؤتمر [2] وحددوا أغراضه ، « خدمة المصلحة العامة للبلاد والخريجين » ، ونستطيع أن نقطع في ثقة واطمئنان أن الكلمة الاخيرة لم تقصد لذاتها بل كانت حرزاً يقي الحركة ، في أوليات أيامها النكبات والشرور . ثم عرفوا معنى المتخرج تعريفاً فيه مرونة تحتمل أوسع المعاني وتشف عن أهداف الحركة في نظر الكثرة الساحقة . ثم وضعوا بعد الدستور عدة لوائح : واحدة لتنظيم الاجتماعات والاجراآت ، وأخرى للشئون المالية ، وثالثة للأحكام العامة التي تخرج عن نطاق

---

١ – ومن القواعد المقررة نصاً الا يمثل المؤتمر الا عضوان من اللجنة التنفيذية وان كل تصريح أو بيان لا يصدر من السكرتارية لا يعبر عن سياسة المؤتمر .

٢ – انظر الملحق الاول .

الأوليتين . وقد كانوا في تقنينهم هذا مسترشدين ومتأثرين تأثراً لا يخلو من الجمود بثقافة تجاريبهم في دواوين الحكومة ، فصبوا في هذه اللوائح للعصارة التي اختزنوها بضعة من السنين .

ثم أقدموا على الاتصال بالحكومة متقدمين بالدستور واللوائح شارحين أهداف المؤتمر وغايته في رسالة يؤخذ عليها التفصيل الذي يتناقض مع تعميم الدستور كما يؤخذ عليها وضعها بالانكليزية وإغراقها في دبلوماسية ذاخرة بالألفاظ الرخوة . وقد أتاحت هذه الرسالة الفرصة للسكرتير الاداري فوعد باعتراف الحكومة ليكون المؤتمر هيئة « شبه عامة » إذا التزم حدوده التي راح يستخلصها من ذلك الخطاب متجاهلاً للدستور بما فيه من تعميم مقصود .

ثم أدخلوا في أساليب المؤتمر تقليد « لجان الاختصاص » وهي كاللجان البرلمانية تقوم بتحضير المسائل ودرسها توطئة لعرضها على الهيئة العامة . كما أنشأوا صحيفة نصف شهرية بقيت حتى نهاية العهد عديمة الأثر فاترة الروح فقيرة في تحريرها لا تعبر عن المؤتمر في شيء الا في السلبية التي اتسم بها العهد كله وعاشت حتى قبرت دليلاً على ضعف اداة المؤتمر وباباً لصرف أمواله في غير طائل .

وجاء طور العمل الايجابي ، فتقدم المؤتمر الى الحكومة في هذه الفترة ببضع مذكرات على فترات متباعدة ، الأولى لاصلاح التعليم في البلاد ، والثانية لإصلاح شؤون المعهد الديني . وقد

قوبلتا في الدوائر الرسمية بترحاب واستحسان أحدثا ضجة ودوياً كان لهما في الواقع بمثابة عويل الجنازة. لأنه أرضى كبرياء الكاتبين فغفلوا عن مصير مذكراتهم التي كانت تصاغ دائماً في قالب الالتماس ولفت النظر أي أسلوب الصحافة في فترة الرقابة العسكرية . ثم تقدموا بثالثة لتحسين اجازات الموظفين اعترضت عليها الحكومة واعتبرتها تدخلاً غير مشروع في العلاقة بين الأجير والمستأجر ، وتلقت اللجنة تبليغاً رسمياً بذلك .

وفي سبتمبر من عام ١٩٣٩ نشبت الحرب العالمية الثانية وسرعان ما أعلن المؤتمر سياسة التأييد الصريح المطلق للديمقراطية ، أو على الأصح لبريطانيا . وكان هذا هو الاتجاه الصحيح الذي يعبر عن رأي أكثرية المؤتمرين وتقديرهم الرزين وإن لم يتفق مع عواطفهم وشعورهم آنذاك . وقد قرت حكومة السودان عيناً بهذا الموقف واطمأنت له ، كما وثقت من إخلاص المؤتمرين أو لعلها أرادت أن تقرن قولهم بالعمل الايجابي فطلبت الى اللجنة التنفيذية انتداب من يمثلها في هيئة الاشراف على محطة الاذاعة وتقدمت بعد ذلك خطوة الى الأمام فسمحت في شيء من التردد وكثير من قيود الحذر والحيطة بأن تذاع بيانات عن الحرب باسم المؤتمر . وقد عرض على المؤتمر في هذه اللحظات أن ينتهز فرصة الحرب فيقود حملة لانشاء جيش وطني أو لتشجيع التجنيد في صفوف قوة دفاع السودان لكن هذه الفكرة أهملت لما أثير حولها من غبار الشكوك في الظاهر . وفي

الحقيقة لما تنطوي عليه من خطورة وجرأة . كما أهملت مع الأسف دعوة « السعديين » لدخول مصر الحرب في سنة ١٩٤٠ .

أما في مناحي الاصلاح الاجتماعي فقد حاولت اللجنة أن تطرق عدة أبواب كما حاولت في ميدان الاقتصاد تأسيس شركة تجارية . لكن التوفيق جانبها في جميع ذلك لسبب أو لأسباب لا يطمئن المرء لقبولها : قد يكون ذلك لضعف الثقافة الاجتماعية وعدم الالمام بأصول هذه المسائل إلماماً سليماً . وقد يكون السبب فقدان الشخصية الخلاقة والقوة الدافعة المنفذة . كما قد يكون لعدم الاحاطة بالنفسية السودانية ، إحاطة لا بد منها لمن يطلب التأييد في القيام باصلاح !!

ومهما يكن من الأمر فقد انقضت هذه الفترة من عمر المؤتمر بعد ثلاثة أعوام كان عدد المؤتمرين في هبوط مستمر ، بلغ ٧٥٠ في الثانية و ٦٠٠ في الثالثة ؛ بينما لم تزد لجانه الفرعية في الأقاليم عن عشر ظلت في عالم الوجود لحماس أعضائها المحليين ورغبتهم في الاحتفاظ بهيكل المؤتمر . ووصل الأمر في العام الثالث أن بدأ الرأي العام يتساءل في جرأة نقلها بعض الشباب الثائر الى ميدان الصحافة « ماذا فعل المؤتمر »؟ وبدأ دعاة الهزيمة يوجهون السهام لأصل الفكرة أو ملاءمة البيئة والزمن لها . بينما وصل الأمر ببعض الحريصين على المؤتمر المؤمنين بضرورة بقائه أن يتفقوا على خلق المنافسة في الانتخابات بتنظيم الدعاية لبعض المعسكرات وكانوا يهدفون من وراء ذلك الى إذكاء روح الحماس وتنمية عضوية المؤتمر وعدد الحضور في الاجتماع العام .

الطائفيـــة :

في غضون هذه الفترة حاول المؤتمرون في ظاهر الأمر على أي حال أن يلتزموا إزاء الطائفية أدق حدود الحياد والاستقلال اللذين يدين بهما العنصر الغالب في صفوف الخريجين ، إلا أن العنصر الغالب في الهيئة كان يسير في واقع الأمر تبعاً لاتجاهات الجماعة التي كانت تسيطر على النادي في سني الخلاف ومن أجل ذلك كان المؤتمر والمؤتمرون يحظون برضاء السيد عبد الرحمـــن المهدي وتأييده الأمر الذي كان يثير اهتمام أنصار الحياد وأنصار المرغني باشا كما يثـير حفيظتهم ، ويساورهم من اجـله القلق والشكوك والمخاوف ويذهبون في تأويله شتى المذاهب ، الصحيح منها والخاطىء .

لذلك ما إن برز في اجتماعات اللجنة ثم في الهيئة اقتراح بعرض الرئاسة الفخرية على الزعماء الدينيين حتى عارضها هذان الفريقان اشد انواع المعارضة عارضوها بالحكمة والمنطق احياناً ، وبالعنف والاتهام احياناً اخرى ، وكانوا دائماً يصلون الى غايتهم وهدفهم وهو ايقاف الخريجين بمنأى عن الزعامات الدينية . وقد أعيد هـذا الاقتراح بصورة ملطفة وهـو منح العضوية الفخرية لكنه لم يكن اسعد حظاً من الاول .

وفكرة التعاون مع الزعماء الدينيين ، كما ورد في فصل سابق ، وان لم تنل رضاء الخريجين او الجناح القوي دائماً لكنها ما فتئت تدور في الأذهان وتعاود الظهور من وقت لآخر بالرغم

مما يحف بها من مخاوف وما تجده من معارضة وإعراض وشغلت حيزاً كبيراً من تفكيرهم وجهودهم فعقدوا لهـــا المناظرات وتداولوا بشأنها المذكرات وهي عند انصارها تستند على اساس تبدو على ظاهره السلامة والمنطق ، وعلى نظرة واقعية وهي ان الزعماء الدينيين يحظون بنصيب ساحق من التأييد الشعبي بل يكادون فيما بينهم يقتسمون هذا التأييد فالتعاون معهم امر لازم لنجاح أي حركة شعبية . ويقول المؤيدون ان هؤلاء الزعماء سودانيون لهم كامل حقوق المواطن وعليهم كل واجبـــاته ونفوذهم الشعبي ومـــالهم كفيل بأن يهيء لطبقة الخريجين ما تحتاجه من عتاد وذخيرة للكفاح الوطني . وقد ذهب بعض دعاة الفكرة الى حد تأييد الملكية من حيث المبدأ .

على أن الاتجاه المعارض الذي يدعو الى الاحتفاظ باستقلال الخريجين كان يرجح دائماً .

أولاً : لأن دعاة التعاون كانوا يظهرون دائماً من صفـــوف فريق خاص وأكثرهم متهم في رأيهم ، ظنين في اخلاصه للحركة الوطنية .

ومن الانصاف أن نسجل أنه قد وضح — على قصر المدة — أن أكثر أنصار هذه الفكرة ، من الانتهازيين الذين ما يكادون يلفظون مع معسكر من المعسكرات حتى يتحولوا الى المعسكر الآخر ، ناسين أو متناسين ما كانوا يسطرونه نثراً أو يرتلونه نظماً في مدح المعسكر الاول وتأييده . والتاريخ على قصره لم

يسجل تأييداً لبلاطات الزعماء قائماً على مبدأ او اتجاه سياسي أو اجتماعي وان حاول المؤيدون دائماً إلباسه هذا الثوب . بل ترجع التبعية دائماً الى أسباب شخصية ومصالح ذاتية لهـؤلاء الاتباع كما هو الحال في الهيئات والمنظمات التي تبنى على الالتفاف حول فرد والعمل لكسب مرضاته والتقرب له دون إعمـال العقل والمنطق في صراحة وحرية .

ثانياً : لأن أنصار « مبدأ منرو السوداني » يعتقدون ان التبعية الدينية كما هي في السودان مثل القوات العسكرية من الخير ان تبقى داخل نطاق صحي بعيدة عن الحركة السياسية لان قيادتها في غير أيدي الخريجين فاخلاصها وتأييدها غير مأموني العاقبة وعرضة للانحراف في أي وقت تبعاً لتعليمات القيادة .

ثالثاً : لأن البون شاسع بين عقلية القيادة ونظرتها للحياة وبـين عقلية الجيل الجديد ، فالالتجاء اليها سلاح ذو حدين ووصولية لا تليق برجال المبادىء وأصحاب الرسالات .

والصخرة الصلدة التي ارتطمت بها فكرة التعاون مع زعماء الدين دائماً هي ان الزعيم الذي ينعقد له اللواء وتبايعه الامة هو الذي يتقدم الصفوف ويسبق بالتضحية من ماله ودمه ، على أن يسير في الاتجاه الذي تمليه الاكثرية وينبعث مرتفعاً لسماء القيادة من وحي الجنود . اما أن يجتمع المثقفون ويحرقوا أنفسهم بخوراً لرجل بينه وبينهم حجاب من تقاليد بلاط الملوك وبروتوكول

الارستقراطية أو كهنوت البابوية في القرون الوسطى فأمر دونه الاستعمار !!

ويزيد المعارضون قائلين لو ان الزعماء الدينيين على وفاق من حيث المبدأ السياسي والاوضاع الاجتماعية والإنسانية لجاز للمثقفين أن يسيروا معهم ، أما وواقع الامر بخلاف ذلك فان المنطق يقضي علينا أن نحتفظ بتوازن القوى وأن نستغل هذا الموقف الى أبعد مدى لمصلحة حركة شعبية مستنيرة فاهمة ديمقراطية وإلا فاننا نرتكب خيانة تاريخية نحو الوطن بالانحراف عن الجادة .

كان الخلاف حول الرئاسة او العضوية الفخرية للزعماء الدينيين سبباً غير مباشر في استقالة اللجنة لاول مرة في تاريخ المؤتمر قبل تمام دورتها . فقامت لجنة جديدة أتمت الدورة في هدوء . بعد ان وضعت تقليد الرئاسة السنوية . وبذلك قضت مع الاسف على تقليد من شأنه تجنيب حركتنا الوطنية وأوضاعنا الاجتماعية ، مستقبلاً كثيراً من العقد والمشاكل .

●

لم يكن عدم الرضاء عن سير الاحوال في المؤتمر وما يتتبع ذلك من نقد موجهاً اليه من الخارج ومن صفوف الشباب فقط. بل لقد دب الاحساس بالضعف والشك في جدوى الحركة الى صفوف رجال القيادة من كبار الخريجين . فهجره بعضهم من أول أيامه ، واستقال آخرون وتسللوا لواذاً في هدوء وانقطعوا

عن جلساته ، وتهاونوا في شئونه وأعماله وجعلوا يطعنون خلسة في الفكرة أو في طريقة تطبيقها . وبالاجمال قد كانوا يتآمرون على المؤتمر وبدلاً من أن يتجهوا به اتجاهاً جريئاً يعرضه لسخط الحكومة ويدفعها الى حله كانوا يأتمرون به ويدفعونه الى الانتحار ، وكادوا ينجحون . أقول يأتمرون لانهم كانوا على علم بأن الحكومة تعمل دائبة من جانبها على قتل الروح الوطني والحيلولة دون تعاون الطبقة المستنيرة بخلق المنافسة بينهم وجزل العطاء ، والتلويح بالمناصب ، فالاعراض عن المؤتمر اشتراك في هذا الاتجاه بلا مراء .

مصر والسودان :

في النصف الاول من آخر سني هذا العهد قدم الى السودان في زيارة رسميـــة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا رئيس الوزارة المصرية آنذاك وكانت هذه الزيارة هي الاولى من نوعها .

عندما تواترت الاشاعات والاخبار عن هذه الزيارة أتفق بعض أعضاء الهيئة على ان يعمل كل على حدته مستقلاً في محيطه ليجعلوا من هذه الزيارة — في دوائر المؤتمر — مظاهرة سياسية تحرك ما يجري في دماء السودانيين من عطف نحو مصر ، وتهز كامن حبهم لها ورغبتهم في تكاتف المصريين والسودانيين في كفاح الاستعمار ، وفي هذا الدليل على إعراضهم عن السياسة والاوضاع القائمة في السودان .

مثل هذا الاقتراح لا ينتظر صدوره من صفوف اللجنة ولن يحوز تأييدها حتى وإن جاء من أحد اعضاء الهيئة نظراً لان الاخيرة تتوخى في السياسة العامة والمسائل الكبرى اتجاهات اللجنة وإن برزت بين الفينة والاخرى اصوات ثائرة .

اقترح أحد أعضاء الهيئة بأن يتقدم المؤتمر لتكريم الزائرين العظام . واقترح ثان أن يقدم المؤتمر الى رفعة ماهر باشا مذكرة بمطالب سودانية شعبية من مصر . كان لهذين الاقتراحين في جلسة الهيئة جوهما المتوقع . فقد اشتد الجدل بين جيلين وعقلين وأسلوبين . وكان أسلوب المناظرة ينبىء بمستقبل مخيف للمجلس التمثيلي السوداني في عهد الحرية . حشد المعارضون جميع عتادهم ، وكشفوا عن جميع أوراقهم ، العلني والمستور ، وأوردوا الحجج المنطقية والسياسية .

واسجل ان لواء النصر كاد يعقد لمتكلميهم وأوشكوا أن يقضوا على الاقتراحين جملة وتفصيلاً ، لا سيما وان المؤيدين لم يكونوا في موقف يسمح لهم بالتصريح عن أهدافهم وأغراضهم ، اذ لم يكونوا يسعون في واقع الأمر لتكريم اشخاص الوزراء ، مع الرغبة في ذلك ، أو للحصول على قيام مؤسسات مصرية في السودان — على شدة الحاجة اليها ، على ما في قيامها من منافع مادية ومعنوية كما جاء في المذكرة — بقدر ما كانوا يهدفون الى ابراز شعور السودانيين نحو مصر ، وبالقياس والمقارنة ، نحو انجلترا والحكم الثنائي ، كما كانوا يهدفون الى وضع سابقة في

مخاطبة المؤتمر لرئيس الوزارة المصرية مباشرة وتخطى السلطات السودانية .

كاد المعارضون ينتصرون لولا ان رأى المؤيدون برهان ربك .. ! فقد زل بعض خطباء المعارضة واستشهد ، في غير ما ضرورة ، برواية عن المستر ادوارد عطية . جاء ذكر هـذا الاسم في اجتماع وطني والاستشهاد به لترجيح جانب في مسألة وطنية ، كصب مقادير كبيرة من البترول على اللهب المشتعل ! وحدث انفجار أودى بقضية صاحبه وأثار سخطاً واعتبر ايحاءاً وتحدياً ، فقابله المؤيدون بما يستحقه من استهجان واعتراض اذ قد كشف عن تعاون المعارضين مع حكومة السودان . لذلك فاز المؤيدون وانتهت الزيارة برسم اتجاه سياسي خطير خطه[1] شباب الهيئة بأيديهم في قائمة اعمال رجال عهد المؤتمر الاول .

لم تترك المعارضة هذه الظاهرة لتمر دون تشويه جمالهـا والانتقاص من أثرهـا . فسرعان ما غادر الضيوف الخرطوم صوب مصر حتى نشرت النيل – وكانت الصحيفة الوحيدة – سلسلة افتتاحيات تحت عنـوان « بيننا وبين مصر » بامضاء « مواطن » ذهب الكاتب الى ان العلاقات بين القطرين تنحصر في صلات « وحسن الجوار » « والمشاركة في ماء النيل » . ويلاحظ في غبطة وتأمل ان الكاتب قد أصبح من المتطرفين في

---

١ – انظر الملحق الثاني .

تنغيتهم لأي خطوط ترسمها السياسة المصرية لتنظيم الاوضاع الاجتماعية في مصر والسودان. ويلاحظ أيضاً ان الاستاذ عبدالله الفاضل (حزب الامة) هو صاحب الوحي الذي أملى فكرة تلك المقالات.

يوم التعليم :

تجاذب الحركة طيلة هذه الفترة تياران : أحدهما ثوري ويتركز في مجموعة الشباب الثائر المتحمس الذي يريد أن يسلك سبيل الكفاح السافر ويسيء الظن بالانجليز قياساً على تاريخ الامبراطورية وينظر الى الحركات الشعبية المصرية باعتبارها خط الدفاع الاول ويسعى حثيثاً للارتباط معها ولم يثنهم عن هذا العزم ان كانوا يفاجأون دائماً بالواقع المرير إذ لم يلمسوا في مصر تجاوباً جدياً. فالرأي العام في مصر كما هو في السودان قد ركز اهتمامه في ذوي المنصب والجاه والثراء لا يروم عنهم بديلاً ولا يصغي لغيرهم أبداً والقيادة المصرية من جانبها لم توجه لمسألة السودان بعض ما تستحقه من الاهتمام والعناية. ومما كان يحز في النفس ويدمي قلوب هذه الفئة من السودانيين عجز الحكومات المصرية عن إيقاف تدخل الانجليز واستئثارهم الأمر الذي استغلق على عقود السودانيين حتى على ضوء القواعد التي رسمتها معاهدة ١٩٣٦. فقد اتفق أن نزح الى القاهرة إثر خلاف طارىء مع حكومة السودان ولكنه حاد أحد السودانيين وسعى في الحصول على وظيفة كتابية في وزارة الاشغال التي أحسن وزيرها لقاؤه

ووعـــده خيراً ثم جعل يماطله الاسابيع والشهور ولما أن قطع السوداني على الوزير أسباب المعاذير والمماطلة – وكان أديبـاً ذكياً – لم يسع الوزير إلا أن يصارح اللاجىء ان حكومة السودان تعترض على توظيفه وألا سبيل الى ذلك إلا باسترضائها. فلم يتردد صاحبنا إلا أن يقبل أول دعوة صدرت من الخرطوم . ويعود الى منصبه السابق في تحرير جريدة « النيل » .

والتيار الثاني هو الذي كان ينادي بمهادنة الانجليز والسعي بالحسنى للحصول على أكثر ما يمكن للتدرج بمصالح البلاد ، أو « انقاذ ما يمكن انقاذه » !!

ثلاثة أعوام فقط من عمر المؤتمر أدخلت الملل على النفوس وأثارت الشك والقلق في الصدور ! ما قيمة هذا الجهد الذي نبذل ؟ فقد كانوا يريدونها حركة شعبية تبعث الوعي وتشيع اليقظة بين جميع المواطنين وتذكي نار القومية بين السودانيين. ولكنهم وجدوها تتقلص رويداً رويداً ، وتنكمش أطرافها حتى ضعفت الثقة فيها عند الجميع . فلا هي حكومية يناصرها الحكوميون ولا هي ثورية تعبر عن شعور الوطنيين . انعزلت عن الطبقة الحاكمة أو الممالئة للحاكمين .

في خضم هذه البلبلة ومن أجل الحفاظ على كيان المؤتمر بربطه بجماهير الشعب دون أن يصطدم بالجهات الرسمية نبتت فكرة « يوم التعليم » . ونسجل الآن ان الفكرة مستعارة من الاعياد النازية ، « يوم الحصاد » و « يوم الأسرة » وغيرها . وتخصيصها

للتعليم جاء لكسب تأييد افراد الشعب حتى يعرفوا المؤتمر بدليل محسوس متصل بحاجتهم المادية الملحة وهي تعليم فلذات اكبادهم فالذي لا يثق بك ولا يؤيدك ولا يأتمنك على ماله أو يعهد اليك في القيام باهم شئونه ومطالبه [1].

قـــدم المشروع الى اللجنة التنفيذية وهو يتلخص في إقامة مهرجان شعبي في يوم الهجرة من كل عام بذلك الاسم يطلب فيه الى المواطنين أن يدفعوا «ضريبة مالية» في يوم من أيام الاسلام، لأغراض وطنية. عرض الاقتراح أول الامر على لجنة الدعاية، فأجازته ثم أحالته على اللجنة التنفيذية التي انتهت بعد اجتماع وجدل طويلين على ان الأمر في حاجة الى مزيـــد من البحث والدراسة. كانت لحظـــة قاسية، تنشب فيها خلاف حاد بين أنصار الموضوع وبين رجال اللجنة خصوصاً وقد عجز اعضاء اللجنة عن كشف أوجه النقص في المشروع أو عن دواعـــي التأجيل، وعنى لاصحاب الاقتراح سحبه وتنفيذه إما لحساب ملجأ القرش، أو لاغراض تعليمية تحت رعاية هيئة مستقلة. وزاد من تأييد الرأي العام للفكرة ان طلعت جريدة «المؤتمر» بتفصيلات المشروع وأهدافه ووسائله، وتساءلت عن حكمة التأجيل وعما اذا كان بعض أعضاء اللجنة يريد «الاستئناس» بآراء بعض الجهات خارج المؤتمر قبل البت في الأمر؟

---

١ – من ملاحظات الاستاذ احمد متولي العتباني سكرتير المؤتمر وقتئذ.

لم يمض اسبوع حتى حزمت اللجنة أمرها وأخذت في تنفيذ المشروع بهمة وإخلاص . وزاد من الحماس ان ساهم الزعماء بمبالغ كبيرة كانت حافزاً لسخاء الطبقة التي توجس خيفة من اتجاهات المؤتمر . ولم يمتنع عن المساهمة في طول البلاد وعرضها الا افراد الجالية الانجليزية بالاجماع كأنما هبطت عليهم تعليمات وأوامر . وقد تراءى للجنة واد مدني الفرعية أول الأمر ان تعمل كل لجنة في يوم التعليم مستقلة لمصلحة منطقتها، أي على أساس لامركزي، ولكنها عادت ووافقت على مبدأ المركزية رغبة في تدعيم نفوذ المؤتمر .

امتدت اعمال يوم التعليم وتلاحقت في طول البلاد وعرضها، فأقيمت الأسواق الخيرية في الجهات المختلفة . ورأت اللجنة وقد أربت المبالغ المتحصلة على تقدير جميع المتفائلين ان الأمر يستوجب وضع لائحة خاصة لتنظيم جميع المسائل المتعلقة بيوم التعليم ، من إيرادات ومصروفات . فاستغرقت كل هذه الاعمال الجزء الاكبر من الدورة حتى ليصح ان يقال ان القائمين على شئون المؤتمر وجدوا في « يوم التعليم » ضالتهم المنشودة، فلفتوا انظار الجمهور وكسبوا نفوذاً شعبياً عظيماً ، وترتب على ذلك ان استعاد المؤتمر بعض ما فقد من عضوية فارتفعت في ذلك العام الى ١٤٠٠ .

بعث وتجديد :

جاء انتخاب اللجنة الجديدة « ١٩٤٢ » وليس في ظاهره

ما يبشر بخطير ، لا سيما ويوم التعليم ما زال جديداً لم يفقد سحره . وكان للكسالى ، عبيد الروتين ، في مهرجاناته وجمع حصيلة ضخمة غناء عن التجديد والاندفاع .

اما عضوية اللجنة فقد تمثل فيها فريق « مدرسة الفجر » وعلى هامهم غبار من الريب والشكوك يزداد كثافة على مرار الايام ، وفيها من كبار الخريجين زعماء خلافات النادي في فترة ١٩٣١ تحيط بهم مخاوف جديدة من ميول حزبية حادة وتبعية ذليلة للطائفية .

يزامل هؤلاء واولئك مدرسة ابي روف ومدرسة وادي مدني[1] وخلاف بعضهم للفريق الاول وبعضهم للفريق الثاني خلاف يمتاز بتزمت الابروفيين الذي يصل الى درجة القطعية وعدم تبادل التحية .

مع ذلك فقد استطاعت اللجنة ان تدفع الحوادث فاندفعت امامها في قوة وعنف ، بعث في الرأي العام ، لاول مرة ، روحاً قومياً ممتازاً ويقظة وطنية فريدة تكسرت على صخرتها سهام النقد ورفعت مكانة المؤتمر في النفوس الحية ، وكفلت للحركة أسساً شعبية قوية .

لم تأت اتجاهات المؤتمر وأعماله في ذلك العام عن طريق

---

١ – بين هاتين الجماعتين صلات قديمة ولدت في ١٩٢٩ زمالة ورابطة رسمية تنم عنها الصور التي اخذت مع الدكتور اميل لدفج .

الصدفة العابرة والظروف الملائمة بل كانت ثمرة دراسات طويلة وملاحظات ناضجة تنبعث من جماع ما وجه للحركة من نقد وما سجل عليها من مآخذ وما أمله فيها المخلصون . يزامل هذه العوامل بلا ريب ، بل يحركها ويدفعها ، روح فوار وتصميم أكيد عند أكثرية اللجنة على تناول شئون المؤتمر بأسلوب يتسم بطابع الجدية ومع أن اللجنة مكونة من عناصر متباينة إلا أن الفوارس الفكرية قد تلاشت أو اختفت الى حد أنها لم تلجأ لعملية التصويت والاخذ بالأكثرية الا في جلستين كما أن الاجتماعات المقررة (اثنان في الأسبوع) لم تؤجل لعدم توافر النصاب القانوني إلا مرتين طيلة العام .

ويبدو الآن جلياً من قائمة التقاليد التي خلفها المؤتمر في ذلك العام للباحثين في تاريخه أن رجال تلك الفترة قد قاموا بأعمال هي في مجموعها تفسير وشرح للنصوص المجملة في دستور المؤتمر ، وملأوا الفراغ الذي يجده القارىء في المادة الثانية (الغرض) بالذات ، مما يؤكد صحة نهمهم للحركة وتشبعهم بروح الجمهور السوداني . فجميع الاصلاحات والسوابق التي أدخلوها على جهاز المؤتمر قد أقرتها اللجان المتعاقبة مع فارق خطير ، هو الفارق بين المبدع والمقلد والمنشىء والمشايع ، ولم تهمل من تلك السوابق على وفرتها واحدة إلا عن قصور أو تقصير .

فمن سوابق ذلك العام تصميم أداة المؤتمر لتقوم بالغرض المطلوب على وجه أتم ، بانشاء سكرتارية خاصة للجان الفرعية

وشئون الاقاليم . وتدعيم برنامج المؤتمر بمخصصات مالية سنوية (ميزانية المؤتمر) تنظم الايراد والمصروفات . واصدار تقرير شهري من المركز العام (والتعبير من تقاليد ذلك العام) ، يحوي خلاصة لتقارير شهرية تصل بدقة وانتظام من اللجان الفرعية . وعقد مؤتمر سنوي ، في عطلة عيد الفطر ، لسكرتيري اللجان الفرعية يستعرضون فيه مشاكلهم المحلية ، وينقلون الى المركز العام مشاعر مؤتمري الأقاليم وآرائهم ويضعون في النهاية قائمة بالتوصيات التي يحسن بالمؤتمر ان يتوخاها ويستهدي بها في سياسته .

وقد أهملت اللجنة نتيجة لهذا الاصلاح ، تقليد لجان الاختصاص — المادة ١٦ (هـ) من اللائحة — ووكلت أعمال كل شعبة من شعب المؤتمر وقوامها خمس شعب :

١ — الشئون الاقتصادية .

٢ — الشئون الثقافية .

٣ — الشئون الاجتماعية .

٤ — الدعاية .

٥ — المسائل الوطنية .

الى أحد الاعضاء يستعين ، في حدود الانسجام والميل الشخصي ، بمن يرى من زملائه على ان يكون مسئولاً ؛ مسئولية برلمانية ، أمام اللجنة ، ومعها بالتضامن أمام الهيئة . وبذلك أقام المؤتمر

من نفسه في واقع الأمر حكومـــة شعبية ، داخل حكومة السودان .

وفي الميدان الثقافي ، أدخلت اللجنة سابقة « ميزانية يوم التعليم » حتى تكون المصروفات على ضوء الايرادات ويكون المؤتمر على بينة من التزاماته . وقد استطاعت في عام تأسيس أربع مدارس وسطى دفعة واحدة ، ووضعت تقليد جوائز الطلبة ، وتقليد المباريات بين المدارس الأهلية .

وأتيحت لشعبة الاقتصاد فرصة التعاون مع رجال المال ، وأعيان التجار الوطنيين ، فأنشأت شركة مساهمة وطنية ، الغرض الجوهري من اقامتها ان يدرك الفرد السوداني بالدليل المادي المحسوس ، ان المساهمة والتعاون وسيلة فعالة لتدعيم الثروة القومية والسلاح الوحيد لاجلاء رأس المال الأجنبي وتدعيم الدمقراطية الاقتصادية[1] .

القضية السودانية .

وفوق ذلك فتحت اللجنة ميداناً من صميم أغراض المؤتمر ، فقد رفعت الى الحاكم العام اعتراضاً على نقل وحدات قوة الدفاع

---

١ ــ من حق التاريخ علي ان اسجل هنا في ايجاز وتعميم ان تأسيس هذه الشركة قد اجاز سلسلة من الدسائس والمؤامرات حاكها بعض الرأسماليين واشترك فيها اعوانهم في اللجنة ، ولم يعقد الفوز للجناح الشعبي الا بعـــد تهديدات سافرة وخفية تعاونت فيها جهات مختلفة تهدف كل منها لغايات مختلفة .

السوداني الى جبهة ليبيا دون استشارة الرأي العام السوداني أو ابلاغه . ثم شفعت هذا الاعتراض ، وهو عمل سلبي ، بآخر إيجابي فرفعت الى الحاكم العام أيضاً مذكرة تحـــوي أمهات المسائل والمطالب التي تدور في أذهان الجمهور ومن شأنها ان استجيبت أن تسير البلاد بخطى سريعة في الطريق السوي .

حاول فريق من الخريجين اثارة الغبار حول المذكرة وقيدوها بسلاسل من الشكوك والريب . وأول ما يلاحظه المراقب أن وجود «مدرسة الفجر» في القيادة وظهور فكرة المذكرة من أبرزهم كان كفيلا بتهيئة الجو الملائم لمن يريد أن يعبث في سوق الدسائس . ومن جهة أخرى نرى أن الهجوم على المذكرة ظل منحصراً في الخفاء ووراء الكواليس وفي محيط القالة ، بل ظل منحصراً في شخص معين كان حتى تلك الفترة يعمل لحساب المبادىء والأفكار الرجعية في السودان بلسانه وقلمه وقلبه . غير أن الحق الذي لا ترقى اليه الشبهات ان بنود المذكرة صيغت بعد استعراض قوانـــين حكومة السودان واستقراء أمهات المسائل في البلاد وقد كان الرأي الراجح الذي أخذت به اللجنة ان الاهتمام بالجزئيات من واجبات المعارضة في البلاد المتحررة . اما في البلاد المستعمرة فعبث لا يلق بهيئة وطنية . لأن الغاية من حركة مثل المؤتمر يجب ان تنحصر في إثارة روح الكفاح والنضال عند الجمهور السوداني بتحديد مطالب شعبية منتزعة من صميم واقع الحياة التي يحياها رجل الشارع وتقديمها له في تركيز وايجاز يستطيع ان يصيغ منها شعاراته . ولما كانت

اعتبارات الصلات بين مصر والسودان ماثلة في أذهان المدرسة الفكرية التي تقود اللجنة نتيجة لفهم رجالها لما يجب ان تكون عليه المسألة السودانية جاءت المذكرة على الوضع الذي يراه القارىء [1] متجنبة المطالبة باستقلال السودان .

والذي يقطع بانتفاء حسن النية عند الناقدين انهم لم يوجهوا حتى اليوم اعتراضاً موضوعياً على بند من بنودها او فقرة من فقراتها بل ان اللجان المتعاقبة تمسكت بها في قوة وان فاتها ان الهدف الرئيسي من وضع المذكرة ورفعها الى حكومة السودان هو خلق قضية وطنية سودانية واضحة المعالم والحدود ، وتوجيه النائمين على قيادة الرأي العام توجيهاً سديداً . ولم يطل الأمد حتى برزت هذه النتائج واتجه الرأي العام الى البحث في تحديد الوضع السياسي للبلاد .

وأسجل للذكرى والتاريخ ان فكرة المذكرة بعد ان اقرتها اللجنة قد نوقشت في جلسة خاصة مع احد المواطنين [2] الذي انفرد الى ذلك الوقت بشدة الميل لكل ما هو مصري وبايمانه بضرورة وحدة وادي النيل . فكان اعتراضه منصباً على ضمان انتخاب المجلس التمثيلي حتى نكفل الوصول الى رأي حر بعيد عن المؤثرات . وهذا تسليم بالمبدأ واعتراض على وسائل التطبيق . وعندما صيغت المذكرة في وضعها الاخير سعيت الى

---

١ – انظر الملحق الثالث .

٢ – الاستاذ الدرديري اسماعيل المحامي رئيس حزب وحدة وادي النيل .

هذا الزميل وعرضتها عليه بنصها قبل اقرارها بواسطة اللجنة مجتمعة . فلما انتهى من مراجعة فقراتها تهلل وجهه وبدا عليه الارتياح وقال مبتسماً « هذا حسن » .

ويصح لي ان اسجل ايضاً ان المذكرة مع ما تبودل حولها من رسائل مع الحاكم العام قد عرضت بعد عام على احد المصريين المشتغلين[1] بالمسائل العامة . وما ان اطلع عليها حتى وافق على فكرتها واطمأن للروح التي لمسها من المبدأ للختام .

يتضح مما تقدم ان فكرة المذكرة ونصوصها كانت سليمة ؛ بل انها الخطوة التي كان على المؤتمر ان يخطوها اذا قدر له ان يكسب ثقة الجماهير وان يتيح للقادة الفرصة التي يستطيعون عن طريقها ان يخرجوا من الركود العملي والعقم العقلي وان ما حسب عليها من مآخذ انما كان مبعثه سوء النية والنزوات الشخصية . اما عند الجمهور السوداني فقد خلقت المذكرة احساساً جارفاً بان المؤتمر هو الهيئة التي كانوا يتطلعون اليها فاخذوا ينضوون في سلكه ، وعاد الشباب الثائر فجدد عهده وعضويته . فقفزت اللجان الفرعية من ١١ الى ٤٦ ، والعضوية من ١٫٤٠٠ الى ٥٫٢٨٠ ، اربعة اخماسها من الاقاليم .

ولقد كان من آثار المذكرة ان نشأت حركة تطهير في صفوف المؤتمر . فاستقال كثير من رؤساء اللجان الفرعية

---

١ - الاستاذ فتحي رضوان المحامي « يونيو ١٩٤٣ » .

والاعضاء البارزون في الاقاليم بعد ان وضح لديهم ان المؤتمر بدأ يعمل على تنظيم حركة وطنية سافرة .

وفي نهاية العام تركت اللجنة أماكنها بهزيمة ساحقة وضع تصميمها ، وأشرف على تنفيذها ، الاستاذ محمد علي شوقي احد أعضاء اللجنة . ومن المجازفة بالحق تحديد الدوافع التي حفزت قادة هذا الانقلاب الى مؤامرتهم هذه ، لكن ذلك لا يمنعنا من أن نسجل بعض الملاحظات التي ترسم الخطوط العامة وربما تلقي ضوءاً للباحثين :

١ ــ الخصومة الشخصية بين «مدرسة أبي روف» وبين قادة الانقلاب خصومة ترجع الى معركة النادي عام ١٩٣١ ، وقد زكا أوارها وزادها حدة ما أصاب الابروفيين من توفيق في عهدهم .

٢ ــ الانقلابيون يعملون لحساب اتجاه طائفي لا يشاركهم فيه الابروفيون ومدرسة مدني ، ويتهمون الابروفيين بمالأة الطائفة الاخرى .

٣ ــ قادة الانقلاب يعملون من جهة أخرى لحساب « النظام القائم » والاستقرار الحكومي ، ويخشون العواقب التي تؤدي اليها مثل هذه الاتجاهات في المؤتمر .

٤ ــ الانقلابيون برمتهم في تلك الفترة انفصاليون ، وقد لاحظ قادتهم في اللجنة من مشروع تفسير المذكرة أعراض النزعة الاتحادية .

٥ – آلمت الانقلابيين الهزيمة التي منوا بها في تأسيس الشركة «العامة» بعد أن قطعوا شوطاً في تأسيسها شركة «خاصة».

المجلس الاستشاري : هجوم مضاد :

كانت المذكرة في مجموعها صيحة الديدبان ونفير الحرب الوطنية ضد الاستعمار. كانت بمثابة اعلان التعبئة العامة للجبهة الوطنية فاستيقظت جميع عناصر القوة في البلاد وازداد الوعي. فقد جاءت فقراتها الاثنا عشر معبرة في اجمال ووضوح عن المسائل التي يشعر بها الأهلون وترجماناً صادقاً لمشاعرهم وتركيزاً لأسباب الشكوى. ومما زادها قوة ورسوخاً في أنفس الجماهير أن حكومة السودان عجزت عن أن تناقشها من الناحية الموضوعية فأخذت تنكر حق المؤتمر في التصدي لمثل هذه المسائل وبذلك أثارت، طائعة أو مختارة، عظمة النزاع بينها وبين الشعب. ولقد كان فريق في اللجنة يؤيده فريق محدود في الهيئة ينوي أن يندفع بشدة ضد حكومة السودان عسى أن يضطرها الى اتخاذ اجراء تعسفي : سواء ضد المؤتمر في التصدي لمثل هذه المسائل وبذلك أثارت، طائعة أو مختارة، عظمة النزاع بينها وبين الشعب. ولقد كان فريق في اللجنة يؤيده فريق محدود في الهيئة ينوي أن يندفع بشدة ضد حكومة السودان عسى أن يضطرها الى اتخاذ اجراء تعسفي، سواء ضد المؤتمر بحله وإعلانه هيئة غير قانونية، أم ضد أعضائه بتحريم الاشتغال عليهم بالسياسة. غير ان هذا الاتجاه لم يجد قبولاً من

الأكثرية ، حتى جاء الانقلاب فأوقف سير البحث في جميع ذلك .

لم تقف حكومة السودان جامدة إزاء الهجوم الذي قامت به الجبهة الشعبية بل عملت على صده بأسلوب عملي فأصدرت في سبتمبر ١٩٤٣ قانوناً بانشاء المجلس الاستشاري لشمال السودان استهدفت به أن يصيب عصفورين بحجر فمن شأنه أولاً أن يرضي العناصر المتطلعة الى التعاون ويمكنها من تلمس الاسباب المقنعة لذلك التعاون . كما من شأنه من جهة أخرى أن يركز سياستها ويقيمها على دعائم من رضاء الشعب ومساهمته في ظاهر الأمر . وثمة هدف ثالث ربما كان ماثلاً في أذهان القائمين على شئون الحكم والسياسة في السودان . ذلك أن في صفوف الخريجين وفي دوائر المؤتمر وعياً قومياً لا بد من اتخاذ الأهبة ضده وقطع الطريق عليه بانشاء هيئة يكون لها دون غيرها حق التعبير عن السودانيين والفصل في مصير البلاد . غير ان هذا الهجوم المضاد من جانب حكومة السودان أتاح للرأي العام الفرصة التي أفلتت منهم بالنهاية التي اختتمت بها المذكرة . فهبت الصحافة عن بكرة أبيها تناهض مشروع المجلس الاستشاري وقد ساهم في المعارضة كبار الخريجين من صفوف المعتدلين فوجهو له سهام النقد والتجريح . وكان سهلاً ميسوراً اثبات سوء النية على المشروع لأنه جاء قاصراً على شمال السودان .

اشتدت المعارضة ضد المجلس الاستشاري اشتداداً اضطر

معه السكرتير الاداري وقتئذ ، السير دوقلاس نيوبولد [1] لأن يتولى بنفسه أعباء الدفاع . فألقى من بوق الاذاعة خطاباً طويلا لم يحول الرأي العام قيد انملة عما سبق وأجمع عليه ، بل زاد نار المعارضة اشتعالاً بما لم يسلم منه خطاب السكرتير من طرائف .

كان هذا الاجماع خليقاً بأن يجد أصداءه في صفوف المؤتمر فتقدم بمذكرة نسقت حيثيات المعارضة وحججها . ولما لم يبد على الحكومة ما يفيد رجوعها عن عزمها توج المــؤتمر روح المعارضة بقرار لا ريب في خطورته اذا أعلن مقاطعته للمجلس واعتبار كل من يتقدم لعضويته أو يقبلها خارجاً على المــؤتمر ومنفصلا عنه .

لقد كان القرار حاسماً وضربة قاصمة للمجلس أضعف من هيبته ومكانته في النفوس وزاد من قوته وأثره أن نفذه بعض من وضعتهم الظروف موضع الامتحان من كبار الخريجين اذ

---

١ – السير دوقلاس سياسي موهوب ، وأديب مصقول ، وكاتب مطبوع ، وعالم مثقف ، وعامل مجد دؤوب . انخرط في سلك السودان السياسي من أول درجات السلم في وظيفة مساعد مفتش ، وتوفي في الخرطوم بعد أن وثق بتلك الخلال والمؤهلات وشائج الصداقة مع عـــدد لا حصر له من الوطنيين من شتى الطبقات ومختلف الميول والثقافات ، ظـــل حريصاً على الاتصـــال بهم أو مراسلتهم بدرجة كانت مثار الدهشة والتأمل . ولو بقي السير دوقلاس حياً حتى اليوم للعب في مفاوضات ١٩٤٦ الدور الذي لعبه السير سايمز في مفاوضات ١٩٣٦ . ومما يذكر أن السير دوقلاس استطاع أن يحصل على موافقة الحكومة المصرية في ١٩٤٣ على مشروع المجلس الاستشاري بعد مقابلة قصيرة !

اعتذروا في لطف وصراحة عن قبول عضوية عينهم فيها الحاكم العام لأنهم ملزمون بقرار المؤتمر وان كانوا شخصياً من المخالفين للقرار . ولقد كان لهذا القرار أثر آخر اذ جرد صفوف المجلس عن مظاهر التمثيل التي كانت ترجوها له الحكومة مما اضطرها الى ترقيته درجة أخرى قبل أن يبلغ أشده . وقبل أن تتم شبكة مجالس الحكومة المحلية مع ان البلاد في حاجة ماسة لها وقد صدر قانونها عام ١٩٣٧ .

سياسة المقاطعة :

ولد المجلس الاستشاري ضعيفاً في روحه ، مجرداً من تقدير الجمهور وثقته ، بل مزوداً بمقته ومعارضته . وها هو اليـــوم يحتضر وسيشيع بمثل ما قوبل به من الجميع ليفسح المجال لمولود جديد ـــ المجلس التشريعي ـــ لن يكون أسعد حظاً من الاول . ولا مجال للخلاف في أن موقف المعارضة الذي وقفه الرأي العام من المجلس ؛ متوجاً بقرار المقاطعة الذي أصدره المؤتمر ، كان لهما الأثر الفعال المباشر فيما مني به المجلس من هزال في شخصيته ، وعقم في إنتاجه حتى صارت مضابط جلساته موضع النقـــد المرير في الصحافة ، والتندر الساخر في المجالس والأندية .

والواقع أن المجلس لم يمثل الأمة التي أسس ليقوم على شئونها أو بعض شئونها لا في أقليته أو في أكثريته . ولم يحاول أن يعبر عن مشاعرها في أي صورة من الصور . فالمسألتان اللتان عرضت فكرتاهما عليه ـــ قانون الخفاض ، ولوائح تعاطي الخمور ـــ صدر

فيها عن رأي جاه دليـــلاً قاطعاً على فقدان حرية الرأي في رحابه . فمن السخرية أن يوافق أعضاؤه على قانون يعلمون علم اليقين أنهم أنفسهم سيخالفونه ، لتعارضه مع تقاليد لم تفقد حتى الآن احترامها في نفوس الكثرة الغالبة .

●

اليوم تخطو حكومة السودان خطوة جديدة فتقيم مقام المجلس الاستشاري مجلساً آخر تسميه « التشريعي » ، تزيد في إختصاصاته وحقوقه ، وتقيم بجانبه لجنة « تنفيذية » تزعم أنها ستكون بمثابة الوزارة للمجالس النيابية في البلاد الديمقراطية . واليوم ينهض السودانيون من جهتهم ليقابلوا هذه الخطـوة الجديدة بمقاطعتها أيضاً في إجماع لم يشذ عنه إلا حفنة قليلة من الغلو في الدقة الحسابية الاعتراف بهم .

للأجيال اللاحقة أن تتساءل : لماذا يقاطع السودانيون هذه الخطوة « الملحوظة » في التدرج السياسي ، بينما كانوا يطالبون عام ١٩٤٢ بمثلها ؟ ولماذا يغالي في مقاطعتها أنصار الاتحاد مع مصر ؟ وهل للسياسة المصرية وصرخة « وحدة وادي النيل » أثر مباشر في الموقف ؟ ولماذا هذا التناقض ؟ وهل هو حقيقي أم ظاهري فقط ؟

والاجابة على مثل هذا التساؤل يختلف فيهـــا الافراد والجماعات تبعاً لفهمهم للقضية السودانية .

فالمطالبة بالمجلس التمثيلي عام ١٩٤٢ كانت لخلـــق قضية

سودانية ورسم خطوطها الأولى إبان الحرب تأهباً لاثارتها عقب الحرب مباشرة عندما تثار قضايا الشعوب كما كان يتوقع السودانيون .

والمجلس الذي طالب به المؤتمر هو مجلس نيابي بكل معاني الكلمة وأوسعها . فقد طالب بأن يكون المرجع الأخير في التشريع والميزانية بمعنى أن تصبح الأداة التنفيذية قاطبة خاضعة لتوجيهاته — والمجلس التشريعي ، برغم ما في صياغة مشروعه من البراعة والكياسة ، قد حصر في حدود الاستشارة فقط . وسيكون في الواقع درعاً سودانياً يقي الادارة الانجليزية غضبة الشعب ويجنبها تحمل تبعات السياسة التي تظل تقبض على زمامها ، وتستأثر بها . وبعبارة أخرى سيكون جهازاً سودانياً لتنفيذ الخطط الاستعمارية . والاستعمار غير المباشر ، كالحكم غير المباشر ، شر أنواع الاستعمار . فاتحاد الوطنيين ضد الاستعمار المباشر سهل ميسور لأنهم يرونه بأعينهم ويلمسون آثاره بأيديهم ، وسهلة ميسورة تبعاً لذلك مناهضتهم له وانتصارهم عليه . أما اذا توارى الاستعمار خلف أشباح الحكومات الوطنية فتلك الطامة الكبرى . إذ يصعب على غير المدركين أن يتبينوا عندئذ أن الحكومات «الوطنية» تعمل لحساب الاستعمار أو تتواطأ معه ، ومن جهة أخرى يسهل على رجال الحكومات الوطنية ، بحكم معرفتهم لبلادهم ، أن يحطموا المقاومة الشعبية بوسائل يستحيل على الاستعمار الأجنبي أن يوفق اليها . من ذلك أنهم يتخذون من السذج والانتهازيين أنصاراً فتشيع الجاسوسية

ويكثر النفاق ، وتختلط القيم ، وتفسد الأخلاق ، وتتلاشى معالم القضية الوطنية وتتحطم الجبهة الشعبية .

وثمة جانب آخر للمسألة ينبغي ألا يغيب عن بال المشتغلين بالقضية الوطنية اليوم ، والباحثين في تاريخها غداً . ذلك هو العامل الزمني والملابسات التي دفعت حكومة السودان ، ومن خلفها الحكومة البريطانية ، الى اتخاذ هذه الخطوة التقدمية ، أو الطفرة الكبرى كما يحلو لها أن تزعم . لماذا ظهر مشروع المجلس التشريعي فجأة وبدون سابق انذار أو ارهاصات ، وقبل أن تتم تجربة المجلس الاستشاري سنوات ثلاث ؟ لماذا هذه الطفرة قبل أن تتم شبكة المجالس المحلية والبلديات وغيرها من مؤسسات الحكومة المحلية ؟

ان الترتيب المنطقي السليم واعتبارات الاصلاح القويم تقتضي أن يستولي السودانيون أولاً على زمام الادارة المحلية في الأرياف والمدن والبلديات . فيتسنى لهم من جهة أن يشرفوا على الاداة التنفيذية . ومن جهة أخرى يمارسوا التقاليد النيابية في أصغر أوضاعها ، ثم يدرجوا الى المجلس النيابي المركزي الذي يضطلع بكبرى المسائل والشئون السياسية الخطيرة . فلماذا تتلكأ الادارة حتى اليوم في تأسيس هذه المجالس الصغيرة مع أن القانون الصادر بإنشائها قد ظهر في ١٩٣٧ ، ثم تجيء لتقفز فجأة الى مجلس نيابي هو في نظرها « الطفرة » غير المأمونة العواقب ؟

ولكن قديماً قيل ، لأمر ما قطع قصير أنفه !!

هذا من حيث الترتيب الزمني . أما من حيث الملابسات فالواقع أنها أقدمت على هذه الخطوة عندما تيقنت أن الوطنية السودانية ليست من افتعال المهيجين السياسيين أو الشبان المتطلعين ، بل هي حقيقة تقوم بجذورها في صميم الشعب وفي أعماق القلب ، وتيقنت أن الوعي السياسي أقوى وأخطر مما كانت تتوقع وتقدر . فأرادت أن تبث من حوله الألغام والمفرقعات لتقضي على الجبهة الشعبية المتماسكة .

لاحظت حكومتا السودان وبريطانيا أن السودانيين أفلحوا في إثارة رأي عام كفاحي داخلاً فنادى مزارعو الجزيرة والعمال بحقوقهم وأفلحوا في خلق قضية وطنية في الخارج . وقدرت أن المسألة السودانية كانت الصخرة التي تتحطم عليها آمال دوانتج استريت وهوايتهول في عقد معاهدة مع مصر قبل أن يدرج السودانيون على أرجلهم ويظهروا على مسرح السياسة عاملاً خطيراً في خلق المضاعفات ، وقبل أن يكتمل الوعي الشعبي ويشيع الرأي السياسي بين الجماهير المصرية . أما وقد صار الشعب المصري ، مع تقادم الزمن وكثرة المصائب والمحن ، الحكم الفيصل في علاقاته الخارجية كلها . أما وقد وفد اليه السودانيون يقدمون الوثائق التي تدلل على خطورة بقاء الاستعمار في الجنوب .

أما والموقف الدولي يزداد توتراً واضطراباً يحاول أمريكا

وروسيا محل دول المحور وكلها تتفق في الوسائل وان اختلفت في الاهداف كلها تتفق في ضرورة القضـــاء على الاستعمار الانجليزي .

أمام كل ذلك فان موقف الامبراطورية قد ازداد تعقيداً وحرجاً ولا بد إذن من دفع الثمن والتنازل عن بعض الامتيازات للتغلب على هذه الصعاب . والجانب الضعيف في هـــذه الجبهة الذي ينبغي تركيز الهجوم عليه اذا أريد احــداث ثغرة في صفوفها هو السودان . فليلوح لأهله بالحكم الذاتي والاستقلال ، فان لهـــذه الكلمات سحراً في نفوس المتطلعين والانتهازيين والمعتدلين وقد أفلحت التجربة من قبل في كثير من الجهات التي بلغ أهلها مستوى اجتماعياً أرفع من السودان !

لقد أشار البروفسور ليونارد بارنز الانجليزي الى هـــذه الحقائق . والبروفسور بارنز وإن كان يساري النزعة والميول ، متطرفاً أو معتدلاً ، فهو حجة في شئون الامبراطورية تستكتبه الموسوعات البريطانية في هذه المسائل . نبه البروفسور الشعوب الخاضعة للاستعمار البريطاني ألا تنساق وراء خديعة «الاستقلال» الذي هبت وزارة العمال تمنحه ذات اليمين وذات الشمال . وذكر بصريح العبارة أن الغرض من منح مظاهر السيادة والاستقلال وعناوينها الى الأمم المستعمرة هو في الواقع مناورة يراد بها قطع طريق مجلس الأمن علي الى الأمم لكيلا تعرض قضاياها

عليه ، فيضعها تحت وصايته ويرفع عنها السلطان الانجليزي المطلق .

•

لكل ذلك يتضح أن موقف السودانيين من المجلس التشريعي هو الموقف السليم الذي ينبغي على كل حركة كفاحية أن تلتزمه . والشعب المصري ولا شك عامل أساسي في هذا التوجيه . ذلك لأن الشعب المصري هو الذي وقف دون معاهدة صدقي – بيفن – وهو الذي يطالب اليوم بضرورة الجلاء من وادي النيل وإنهاء الوضع الاداري القائم في السودان قبل إقرار أي تسوية مع انجلترا .

يوم السودان الرياضي :

كان الجديد الذي امتد اليه نشاط المؤتمر في ١٩٤٣ هو اقامة مهرجان رياضي في أم درمان وآخر مماثل في وادي مدنى . ولقد نجح « اليوم » بمقدار ما تنجح حفلات الالعاب السنوية في المدارس والجامعات لكن القائمين به لم يحققوا منه توثيق الصلات بين الاندية الرياضية والمؤتمر ، وان حققوا مظهراً استعراضياً رائعاً . على ان الاحتفال بيوم السودان الرياضي سجل نقطة تحول في تعاون المؤتمر والقيادة الدينية ، فقد انفرد السيد علي المرغني بتقديم الكأس الفضي لهذه المناسبة ولاحظ الرأي العام ان زمام الامر قد انتقل اليه وحده ، ولاول مرة .

الفصل الخامس

نشأة الاحزاب

استولت في عام ١٩٤٤ القيادة لجنة لم تتوفر لها عناصر القوة أو عناصر النشاط والعمل فانقضى فيما يشبه الروتين وفي ركود وجمود . وانفرد في ١٩٤٥ حزب الاشقاء ، وكان قد تكون ، بشئون المؤتمر . وما ان انتصف العام حتى انتهت الحرب في أوربا بانهزام المانيا ، فأخذ السودانيون يتسألون عن موقفهم في معركة السلم بين باقي الأمم . واخذت آراء المدارس المختلفة تتبلور وبدأ في وضوح ان الرأي العام ينقسم الى فرعين رئيسين لا نسبة بينهما ولا تكافؤ ، ينضوي تحت كل منهما بضعة اقسام فرعية : الاول يؤمن بضرورة الاتصال بمصر ويصب اعانة هذا في قوالب سياسية تتباين تبعاً لثقافته وما ينبني على تلك الثقافة من ادراك لطبيعة الحياة المصرية السودانية ، ولما يجب ان تكون عليه في المستقبل . فمن اتحاد شخصي الى اندماج كامل بينهما بضعة أشكال أخرى . يقابل هؤلاء « حزب الأمة » متزعماً الاستقلال التام حفاظاً على مقومات الذاتية السودانية في متحف

الحضارة الانسانية من الانقراض والفناء . يساندهم في خفر واستحياء ، القوميون المنادون بضرورة التدرج نحو الحكم الذاتي في أمد محدود .

لا ينظر السودانيون في مجموعهم للمسألة الوطنية إلا بمنظار رغبتهم في زوال الحكم الثنائي . أمـــا المناقشات الفقهية ، والنظريات الدستورية ، وأنواع الاتحادات ، والاحتلال والجلاء ، فمسائل لا تعنيهم في قليل أو كثير . ورجل الشارع في السودان يعلم بالفطرة أن الحكم القائم أجنبي لأنه إنجليزي يعمل على استغلال الوطنيين ، ولذلك يأمل ويعمل في حدود طاقته على إزالته .

أما المثقفون من قادة الرأي فلم يكتفوا بهذا التحديد الساذج بل طفقوا يتناقشون ويتدارسون فيما يجب أن يكون عليه الوضع السياسي بعد انتهاء الحكم الثنائي ، واختلافهم على هذا الوضع أضفى ثوباً من المبادىء (ايدلوجيا) على خلافاتهم التقليدية القائمة على تباين المزاج والثقافة ذلك التباين الذي كان من نتائجه وجود المدارس الفكرية التي ذكرنا من قبل .

فدعاة الاتحاد ، وهم الاكثرية الساحقة ، يؤمنون بضرورة تعاون المصريين والسودانيين على الخلاص من الاستعمار . إذ لو لم يتعاونوا معاً لا يتسنى ، في تقديرهم ، خروجه من الشقـــين . وإذا بقي في أحدهما هدد الثاني . ويضربون لذلك مثلاً أن

حكومة السودان تدفع إتاوة « مـــا » الى حكومة الأرتريا الايطالية مقدارها عشرة آلاف من الجنيهات سنوياً ، وليس ببعيد أن يطالب الانجليز بتطبيق هذه السابقة على مصر المنفصلة عن السودان . ويقولون ، من جهة أخرى ، انه من المتعذر على السودانيين منفردين مكافحة الانجليز والخلاص منهم . وليست جل مخاوف الفريق المثقف في السودان منبعثة مـــن الاستعمار الانجليزي « غير المباشر » أي تحت ستار حلفائه من الوصوليين. وما فتئت مخاوفهم من أشباح الامارات الهندية تؤرقهم وتقض مضاجعهم وما فتىء دعاة الاتحاد خاصة ، والمشتغلين بالمسائل السودانية عامة ، يحمدون حسن الطالع الذي قضى بوضـــع السودان تحت الحكم الثنائي فلم يتمكن الانجليز من الانفراد به .

أما دعاة الاستقلال أو دعـــاة الانفصال فلا يصدرون في دخيلة أنفسهم عن كراهية لمصر والمصريين كما يبـــدو في ظاهر الأمر بل هم يصدرون عن مخاوف وشكوك تطورت مع مرور الزمن وبفعل الجدل واللجاجة الى افخام يلبس ثوب الحـــقد والكراهية . ومرجع تلك المخاوف ما يلاحظونه من ضعف الحكومات المصرية أمام الاستعمار الانجليزي ومن ثم يتشبثون بفلسفة الامر الواقع ويقولون : « ان مصر رغم ما لها من قوة وثراء وعلم لا تزال جاثية على أعتاب دوانتج استريت تستجدي أسباب استكمال حريتها من الانجليز . ولم تقم في تاريخ الوطنية المصرية الحديث مظاهر الجد والصدق على عـــداء الانجليز .

وللبرهان على ذلـــك يستشهدون بثبت من الوقائع التاريخية يحفظونه عن ظهر قلب ، فما لنا نتعاون مع من يطلب الاعانة لنفسه من الانجليز ونرفض تلك اليد التي يخطب المصريون ودها وعطفها ، ويرددون مأساة ١٩٢٤ بالذات ؟

والحجة كما يرى بارعة ذات بريق غير أنه بريق زائف سرعان ما ينطفىء ويتلاشى . ذلك انها تعتمد على ضعف مصر امـــام انجلترا . وفات أهلها ان السودان بمفرده أشد ضعفاً ، كما فاتهم ان قوات الاستعمار مؤتلفة متعـــاونة ومن واجب الطبقات المستعبدة أن تكون جبهة واحدة والا كان نصيبها الخذلان والفشل . غير ان الذي قضى على هذه الخدعة قضاء مبرماً ما وجدته من تأييد وعطف عند انجلترا حكومة السودان ، والقاعدة الذهبية عند السودانيين مناهضة كلما تؤيده حكومة السودان .

تمخضت هذه المناقشات والمناظرات وقد أديرت اجتماعاتها في النوادي ، وعلى صفحات الجرائد ، وفي المجالس الخاصة ، عن قيام الاحزاب المعروفة بأسمائها اليوم . ويلاحظ ان جميع المعسكرات والجماعات ، التي أقامت نفسها أحزاباً تحت اسم أو آخر ، وجدت في (وضع السودان السياسي) تبريراً منطقياً أمام نفسها ، وستاراً لفظياً أمام الجماهير ، تحقق به رغبتها في الاحتفاظ بكينونتها واستقلالها وتدعيم مناصب القيادة فيها . فجاء التكوين الحزبي عند البعض نتيجة تطور محتوم كما حدث

في المدارس الفكرية والجمعيات التي وردت الاشارة اليها . وعند البعض الآخر هو وليد الرغبة في الفوز في انتخابات المؤتمـــر والمساهمة فيه أو الاستئثار بقيادة الرأي العام سواء أكان مرجع ذلك التفاني في خدمة المجتمع او ارضاءاً لنزعة الذاتية واستكمالاً لأسباب الحيوية .

الاتحاديون :

نادى الاتحاديون (اكتوبر ١٩٤٤) بالاتحاد مع مصر « على نظام الدومنيون » .

والاتحاديون يتشبثون بالقواعد المقررة ، والنظريات الفقهية ، والأوضاع المحددة . وينفرون من العبارات العامة التي تساعد مرونتها على المناورات الحزبية وتحتمل التأويل وفقاً لتيارات السياسة وتقلبات الايام . وكانوا يقولون ان العبرة في نظـــام « الدومنيون » هو تأمين حق الاختيار في « الانفصال » . ومع انهم لا يؤمنون في دخيلة أنفسهم بالانفصال عن مصر ، الا ان تقديسهم للمبادىء والقواعد النظرية جعلهم يصرون على ضرورة النص على ذلك « فبغير مثل هذا النص ، يقول الاتحاديون ، نجرد الاجيال المقبلة من حرية الارادة . وهو جرم لو تعلمون عظيم » .

ويلاحظ الاتحاديون ان الاتجاه الاجتماعي الحديث وان هدف الى قيـــام الاتحادات الكبرى ، والى تلاشي القوميات

الصغيرة كأساس لوضع الدولة ، الا ان النظرية الروسية وهي أحدث من النظرية الانجليزية . قد استطاعت التوفيق بين الغرضين والجمع بين الحسنيين . قيام الدولة الاتحادية ، والحفاظ التام على مقومات القومية والسماح لها بالتمتع بكافة مشخصاتها ، لذلك أصر « متصوفة المثل العليا » ، كما يحلو لهم ان ينعتوا ، على ضرورة بقاء النص عند نشر مبادئهم مطبوعة في كراسة .

أما لفظة « حرة » الواردة في دستورهم فتشير الى « الحرية الديمقراطية » Free Demo cracy أي اتاحة الفرص السياسية والاجتماعية بالتساوي لجميع الافراد .

والاتحاديون جماعة قليلة ، بل هم أفراد لا يزيدون في أيامنا هذه (يوليو ١٩٤٧) على الثلاثمئة . وقد حال تعصبهم للمبادىء ومغالاتهم في التشبث بالنظريات ، ونفورهم من أساليب الديماجوجية ، دون نموهم العددي ، حتى ان قيادتهم تبدو مفككة الاوصال متناثرة العقد حتى ليقال ، وقد قيل ، ان كل عضو منها يعبر عن رأيه الخاص . على أن العامل الجوهري في قلتهم العددية ، وفي مناعتهم القويه ضد الجماهيرية ، هو موقفهم السلبي أو ابتعادهم من الطائفية الدينية مع انها لا تزال ذات أثر ونفوذ في تطور المجتمع السوداني . ومع قلتهم هذه فان وضوح مبادئهم وأساليبهم وعدم تلوث قيادتهم بأي منقصة أو شائعة ، خاصة او عامة ، جعل لكلمتهم وزناً مرجحاً . فظلوا المؤثرين ،

من منازلهم ومجتمعاتهم ، في سياسة المدتمر منـــذ ١٩٤٤ حتى تكوين وفد السودان وسفره .

والاتحاديون كحزب سياسي هم الوضع الذي انتهى اليـــه تطور « مدرسة أبي روف » بعد ان انعزلت من قيادتها التي خاضت معها معركة خلافات نادي الخريجـــين بأم درمان في ١٩٣٠ وما بعدها . وتقتضي طبيعة الاوضاع ان يكونوا رأس الرمح في قيـــادة « الختمية » السياسية التي لا يزال كبار الابروفيين يتمتعون بثقتها ويؤثرون في توجيهها الى حد كبير . غير ان الاتحاديين أرادوها علمانية متحررة لا تخضع الا للمبادىء والمبادىء فقط . فكان لهم ما أرادوا .

ومبادىء الاتحاديين تكشف عن نقيض ما اشتهر عن تعصبهم للنظريات ، وتنم عن واقعية دقيقة ، بل لا نعدو الحق اذا قلنا ان مبادئهم تكشف عن استسلام لواقع الحال في السودان . ذلك انهم بينما ينادون في الفقرة الاولى بقيام دولة اتحادية من مصر والسودان ، ويحددون نوع الاتحاد . وبينما يطالبون في الفقرة الثانية باقرار هذا الوضع دولياً بعد الحرب مباشرة ، اذا (٣٦) في الثالثة يعتبرون كل ذلك « تطوراً » يعملون أمر تنفيذه وفقاً برغبة « دكتاتورية » [illegible] المثقفين ، ثم يعودون فيسلمون باستمرار الحكم الثنائي للاشراف على التنفيذ .

وهكذا تتضارب الاتجاهات وتتعارض في الفقرات الثلاث التي يتكون دستورهم منها فتراهم في وقت واحد انقلابيـــين

ومعتدلين . ديمقراطيين ودكتاتوريين . يتطلعون الى وضع دولي ثم يستسلمون لنظام الوصاية الفردية !

وليس غريباً بعد هذا إن أحس واضعو دستور الاتحاديين بما فيه من نقص فنهضوا لاتمامه في صورة مذكرة تفسيرية تحوي بنوداً كثيرة لا تمت للتفسير في شيء ولكنها أتاحت الفرصة لعرض برنامج اصلاحي إقتبس كثيراً من الفابية الانجليزية ، ثم وقف بمنأى عن الماركسية الفاقعة .

الاشقــاء :

وتريث الاشقاء في صب مبادئهم في قوالب الألفاظ والنصوص الى يومنا هذا واكتفوا بالقرار الذي أصدره المؤتمر (أبريل ١٩٤٥) بناء على ميثاق الاحزاب المؤتلفة (الاتحاديون. الاشقاء. الاحرار) .

بدأ تكوين الاشقاء الحزبي يتبلور منذ ١٩٤٤ . والاسم الذي أطلق عليهم من وضع خصومهم في الانتخابات التي سبقت نشوء الاحزاب . ونشوء الاشقاء كحزب سياسي جاء تلقائياً بحتاً فخالفوا بذلك المجرى الذي سارت عليه الاحزاب الاخرى التي تطورت من مدارس فكرية او جماعات قديمة معروفة . وتتكون قيادة الاشقاء من الشبان الذين أيدوا فريق الأكثرية في خلافات النادي السابقة ، وصمدوا متعاونين مع تلك القيادة مؤيدين بالقلم واللسان الاتجاه الانفصالي ، وقيام « ملكية »

سودانية ، مما باعد بينهم وبين مـــدرسة أبي روف التي كانت تعترض على الانفصـــالية ، ولعل ذلك لأنها أشد اعتراضاً على الملكية وان اتهمت في موقفها من الملكية بالعمل لحساب الختمية أو ممالأتهم بحكم صلات القرابة والرحم. وقد ظلت هـــذه الجماعة — قيادة الاشقاء — تعمل مع كبار الانفصاليين حتى اول ١٩٤٣ ثم خرجت على قيادتها . ودفعتها الخلال التي اكتسبها رجالها في فترة التدريب ، فاندفعت تبحث عن قيادة جديدة حتى وصلت الى موقفها الحالي .

امتاز قادة الاشقاء حتى الآن بالتوفيق بين نزعتـــين متناقضتين : النزعة الديماجوجية وتتمثل في مقدرتهم على كسب قوة جماهيرية. والثانية نزعة دكتاتورية وتتمثل في انفراد القيادة برسم الخط السياسي وتنفيذه . أقول متناقضتين لأن الاولى تستلزم الأخذ بالروح والتقاليد الديمقراطية وهي وضوح المبادىء ووضوح الأساليب ، والصراحة مع الجماهير المؤيدة . غير ان الحزب لم يعلن حتى اليوم مبادئه كما لا يعني بتوضيح خططه وأساليبه حتى أمام الهيئة العليا . وهذه السرية ، دون ريب ، عامل فعال في قوتهم العددية اذ من خصائص الجماهير ، غير الواعية ، ان تنسج من وحي خيالها صورة جذابة للقيادة وتخلع على الزعامة من خيالها أيضاً ، جميع صفات الكمال ، وان تطمئن لتلك الصورة وتلك الخلال وتقبلها لقاء ما تبذله من تأييد وتبعية .

لذلك يصح القول ان الاشقاء حزبان : حزب « انتخابي » تبرز قوته وضرورته في الانتخاب ، وهذا يضم قوة جماهير غفيرة متباينة في كل شيء ، بل مختلفة متنافرة لا تجمع بينها الا ضرورة انتصار مرشحي الحزب في المؤتمر . فاذا انجلت غمرة الانتخاب اختفت وتلاشت وبرز الحزب الثاني او الأقلية المتحكمة « أوليجاركية » . وقد برهنت الأقلية هذه على انها آلة طيعة في يد المحرك « الخفي » !

وامتاز الاشقاء ايضاً بنزعة عملية . فتقوية الحزب بكل وسيلة وتحت أي ظرف ، تقوية عددية ومساندة رجالة مساندة مالية ، هي الأهداف الجوهرية المباشرة . ولعل هذا ما حدى بهم أن يتريثوا دائماً ولا يستبقوا الرأي العام فيضربوا حول أنفسهم ، في شكل مبادىء وبرامج محددة ، نطاقاً من الألفاظ والنصوص الجامدة تظل في يد الجمهور صكاً للحساب والمناقشة وسلاحاً في يد الخصوم والاتباع المستنيرين .

لم ينشر الاشقاء على الملأ حتى اليوم مبادئهم على أن في ترك هذا التقرير على اطلاقه مجافاة للحقيقة . فقد وضح بلا أدنى ريب انهم من أنصار الاتصال بمصر ، وانهم يميلون الى الوقوف في نقطة تقع بين الاتحاد الفدرالي ، الذي ينص عليه قرار المؤتمر والوحدة الكاملة التي ينص عليها برنامج حزب وحدة وادي النيل . وقد رأيتهم في مناسبات مختلفة ، وفي لحظات جد وخطر ، يبتسمون دهشة أمام حدة المناظرة بين أنصار النظريتين

ولسان حالهم يقول : « ان الخطب أيسر مما تظنون . فالاتحاد والوحدة سيان وكلاهما « كسب سياسي » !

هيمنت أكثرية الاشقاء على المؤتمر منذ ١٩٤٤ وانفردت به منذ ١٩٤٥ . فالمؤتمر ، في الواقع ، يسير بتوجيهات الاشقاء منذ ذلك التاريخ . وهذا الانفراد أوشك أن يوقعـــه في أخطاء دستورية خطيرة بالاستئناس برأي « لجنة الاحزاب » طوراً او بالالتجاء الى « الجبهة الوطنية » طوراً آخر . وسيكون الاشقاء أيضاً مسئولين عما تتعرض اليه هذه المؤسسة الوطنية الكبرى .

الاحرار :

وثالث الاحزاب في الاعتبار التاريخي ، حزب الاحرار . وقد نشأ في ١٩٤٤ على أساس « اتحاد حر » Confederation . ثم انشق عندما قبلت أكثريته المشاركة في اصدار قرار المؤتمر (ابريل ١٩٤٥) الى احرار اتحاديين ، واحرار انفصاليين ، لم يلبث الاخيرون ان تلاشوا في أمواج حزب الأمة .

ويستحيل على الباحث بعد انشقاق الاحرار ان يتبين الحد الفاصل بين الاتحاديين والاحرار الاتحاديين إلا ان الاخيرين قاموا على أساس معسكر وحدت بـــين أفراده ضرورات الانتخاب للفوز بعضوية المؤتمر ، وان قاعدتهم الشعبية تقوم في بعض الاندية الرياضية . والاحرار الاتحاديون الآن « فدراليون » . وقد استطاعوا بشيء من المناورات الحزبية

والنشاط في التكتيك الاحتفاظ بكيان مستقل لا تبرره مصلحة الكفاح الوطني بقدر ما تبرره رغبة زعمائه في حق المساهمة في توجيه الرأي العام كطرف مستقل .

وحدة وادي النيل :

في يناير ١٩٤٦ ظهر آخر الأحزاب السودانية وأكثرها تطرفاً في التمسك بوحدة مصر والسودان . وكان ظهوره خطوة بالغة الجرأة . إذ لم يقدر له ، في اعتقاد أكثر المتفائلين ، الثبات والبقاء ، لا سيما وقد نشأ على أساس العقيدة السياسية فقط ، ونشأ بعد أن اتضح أن الرأي الراجح في السودان « اتحادي » النزعة والميول ، ونشأ ثالثاً دون أن يعرف عن مؤسسه أو مؤسسيه براعة في وسائل الدعاية أو مقدرة في كسب الجماهير . على أن وضوح مبادئه وصراحة رجاله ومـــا يتمتعون به من احترام وثقة في الرأي العام أضف الى ذلك كله انتشار « وحدة وادي النيل » على لسان الجماهير في غير تحديد أو تخصيص — شعار ثورة وصيحة كفاح — كل هذه الاعتبارات ساعدت على أن يكسب الحزب مكانة لها خطرها في الوقت الحاضر ويرجى لها مستقبلها على مرور الزمن .

وقد طبع الحزب دستوره ومبادئه ونشرها بين أنصاره وهي ترمي في مجموعها الى تحقيق الوحـــدة المطلقة مع قيام اللامركزية الادارية . ولما كانت اللامركزية الادارية لا علاقة لها بالوضع السياسي يلوح أنها اقحمت على البرنامج السياسي اقحاماً .

وبرنامج الحزب بصورته هذه يتفق تماماً مع الفهم الشعبي في مصر ومع المبادىء التي يجاهر بها جميع الساسة المصريين سواء عن تحقيق ودراسة أو عن عاطفة ووجدان أو إرضاء لمشاعر الكافة .

ورجال وحدة وادي النيل بهذه المبادىء يوطنون العزم على برنامجٍ بعيد المدى وكفاح طويل لذلك شاركوا في وفد السودان بتحفظ صريح ينص على أن مبادىء الوفد في حدود التوكيل الأول خطوة فقط في سبيل أهدافهم وقد سجلوا هذا التحفظ عند حلف يمين العضوية . وتنفرد مبادىء الحزب أيضاً بالنص على عدم الاشتراك في عضوية المؤتمر لأن المؤتمر لا يتقيد إلا بمبادىء أكثريته . وقد استقال رئيس الحزب الذي خطب الاشقاء تعاونه أكثر من مرة ، من عضوية اللجنة التنفيذية عام ١٩٤٥ احتجاجاً على قبول الاشقاء « حزبا » وثيقة الاحزاب التي جاءت مخالفة لقرار المؤتمر (ابريل ١٩٤٥) .

القوميون :

نشأ هذا الحزب في ١٩٤٤ على أسس ومبادىء تميل للابتعاد عن مصر وان لم تنص في وضوح وصراحة على استقلال السودان . وتنص مبادؤهم على « تحديد فترة انتقال » يتسلم في غضونها السودانيون زمام الحكم ، ومن ثم ينتهي الوضع الحالي – الحكم الثنائي – وتقوم حكومة سودانية ديمقراطية تحدد الوضع السياسي للبلاد وتعمل على تقرير مصيرها .

والقوميون اذن هم حزب المعتدلين أو الواقعيين الذين يحاولون أن يكسبوا جميع الجهات . فيسلمون بالوضع القائم ، ويهدفون للتطور والتدرج تحت رعايته واشرافه ، بشرط تحديد فترة لذلك التدرج . وهذا الشرط هو الحد الفاصل بينهم وبين برامج حكومة السودان . وقد خاض القوميون انتخابات المؤتمر لدورة ١٩٤٥ ، وفازوا بتأييد عناصر حزب الأمة قبل تكوينه بخمسة عشر مقعداً . غير أنه لم يستطع بعد قيام حزب الأمة وتأسيسه عام ١٩٤٥ أن يحتفظ بكيانه أو باستقلاله فترة طويلة . وظل يتأرجح بين الوجود والتلاشي حتى تكون وفد السودان فأسهم في عضويته ثم انسحب من الوفد بعد حزب الأمة بفترة ليست بالقصيرة . وأخيراً تلقفته أمواج ذلك الحزب .

قام القوميون على أكتاف من بقي من « مدرسة الفجر » ولعل هذا سر ضعفهم لأن مبادىء القوميين تحظى بقبول أكثرية شيوخ المتخرجين وكبار موظفي الحكومة ، وكل ذي مصلحة في استقرار الوضع الحاضر ؛ سواء منهم من يقف اليوم في احدى الجبهتين جهاراً ، أو من يفعل ذلك بأسلوب أضعف الايمان . لكن احتضان مدرسة الفجر لهذا المبدأ حدى بالكثيرين أن ينفروا منه .

والقوميون هم التجربة الاخيرة لتكوين هيئة أو جبهة من هيئات لتحطيم الحركة التحريرية السليمة باسم « السودان

للسودانيين » أو « استقلال السودان » وغير ذلك من الروايات التي ظهرت من قبل على مسرح السياسة في الشرقين الأوسط والأقصى . وقد قام الحزب بهذه المهمة فمهد لظهور المسرحية الكبرى التي اشترك في اخراجها أكثر رجاله كل حسب ميوله ومؤهلاته . »

تقرير المصير :

في أوائل ١٩٤٥ ائتلفت ثلاثة أحزاب ؛ الاتحاديون ، وقد تقدموا بشروع الائتلاف وهم خارج المؤتمر ؛ والاشقاء وقد كانوا أصحاب الأكثرية في المؤتمر ؛ والأحرار وكان لهم في هيئة المؤتمر حفنة تلعب دور المعارضة الشكلية . ائتلفت هذه الأحزاب على ميثاق سياسي تعاهدت على تنفيذه كل في حدود طاقته وإمكانياته وقد وقع الميثاق مندوبان من كل حزب وهذا نص الميثاق .

« قيام حكومة سودانية ديمراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري » .

وتوقيع هذا الميثاق يعد في تلك الآونة من الخطوات الحاسمة الخطيرة . فهو حاسم لأنه كفل تعاون الأحزاب الاتحادية وبذلك أكسب هذه الجبهة قوة ونفوذاً ، وهو حاسم أيضاً لانه حدد اهدافها تحديداً صريحاً لا لبس فيه فأقفل باب الخلافات وسوء

الظن وانعدام الثقة . وهو خطير لانـــه وضع اللبنات الاولى للجبهة الاتحادية والقى اليها زمام الرأي العام وقيادته ومكن لها في أن تقرر مصير البلاد وتقدم للجماهير الشعبية شعاراً يتفق مع رغبة تلك الجماهير ويلقي ضوءاً على أسباب الخــلاف بين السودانيين وبين حكومة السودان .

بدأت الاحزاب الاتحادية بتركيز مصير السودان في أذهان الجماهير قبل أن تشرع حكومة السودان والاحزاب الانفصالية في توضيح منهجها وأهدافها ، وقد يسر عليها هذا السبق مهمة القضاء على أي شعار آخر بحجة أنه من انحاء الحكومة أولاً ، وبحجة أنه يهدف لاقامة ملكية تسندها طبقة من الوصوليين يتوارى خلفها الاستعمار لخدمة مآربه . وفي ابريل ١٩٤٥ أصدر المؤتمر بأكثرية قراراً بأن مطلب السودانيين القومي هو « قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحـــاد مع مصر تحت التاج المصري » وما كان المؤتمر ليجد عقبات أو صعاباً في سبيل اصدار هذا القرار وللاشقاء والاحرار في هيئته ثلاثة أرباع الاعضاء (٤٥) كما كان يطمئن الى تأييد الاتحاديين وهم خارج الهيئة .

صدر هذا القرار في ١٩٤٥/٤/٢ وهو بلا ريب نقطة تحول أخرى في تاريخ تحرير السودان . لانه سجل قوله أمة في مصيرها بحرية تامة بل وقبل أن يتضح عزم الشعب المصري على التضحية

بكل آماله وأمانيه في سبيل الوحدة : فاغفال انجلترا واغفال المحافل الدولية لمطالب السودانيين الصريحة الواضحة بحرف لا تسنده الا القوة وإهدار للمبادىء والالتزامات الدولية ازاء الشعوب الصغيرة .

على أن الذي تجب الاشارة اليه في هذا الصدد هو أن كلا من المؤتمر أو الاحزاب المؤتلفة لم تهيىء لهذا القرار في الرأي العام الجو الذي يتناسب مع خطورته وخطره، فلم يحس به الكثيرون في الاقاليم والعاصمة حتى لم يخف لتأييده من لجان المؤتمر ، وقد كان عددها يقرب من الثمانين الا القليل ، وحتى هذا القليل أيد في هدوء شامل وبطء وئيد . وتقع المسئولية في ذلك أولاً وأخيراً على اللجنة التنفيذية ومستشاريها لأنها لم تسبق هذا الحادث بارهاصات تمهد الجو لدوي عظيم ، كما انها ، حتى بعد اصدار القرار ، لم تحطه وتتابعه بالدعاية البارعة الواعية حتى ليبدو الآن ، عند استقراء الحوادث والملابسات ، أن اللجنة نفسها فوجئت بخطورة ما اقدمت عليه وانتابهـــا شيء من الاضطراب والذهول ، فقد جمدت بعد قرارها قرابة أربعة أشهر لا تلوي على شيء ولا يدري أكثر أعضائها لم صدر القرار ، وما عسى أن تكون الخطوة التالية ؟

ومرجع هذه الهفوات والمآخذ أن جهاز المؤتمر قد عاد اليه الركود ، وعلاه الصدأ ، وضعفت الصلات بالاقاليم واللجان

الفرعية وأهملت التقارير الشهرية سواء من اللجان (الا في القليل) أو من المركز العام . ولم يزد عدد العضوية عام ١٩٤٤ لكنه ارتفع في ١٩٤٥ لا من أجل الحماس للمؤتمر ولكن من الرغبة الجامحة في هزيمة الجبهة الانفصالية في الايتخاب . بل قد بدأت الشائعات تحوم حول النظام المالي وترددت الملاحظات المريبة عن الحساب الختامي في الاجتماع العام في نهاية دورة ١٩٤٤ ، وظهر حادث اختلاس في احدى اللجان الفرعية . كل ذلك لأن القائمين على القيادة لا يعنون بالعمل المرتب القائم على دراية تامة بتاريخ النهضات القومية والمنظمات الاجتماعية عند الامم الاخرى عنايتهم بالبهلوانيات الديماجوجية ، معتمدين على النزعـــة « الماسونية » التي تكفل تماسك القيادة وتغطية وسائل العمل واسرار الروتين والدفاع بالحق وبالباطل عنها ، جاهلين تمام الجهل أن الصراحة والوضوح وكشف الاوراق على المائدة هي الوسيلة الوحيدة لنجاح الهيئات الاجتماعية وتقدمها .

مع كل هذا ورغماً عنه بقي المؤتمر محتفظاً بمظهره الخارجي لعدة أسباب أهمها وأقواها أثراً رغبة المؤمنين به المؤملين خيراً في ضرورة بقائه يقيناً منهم أن الزمن والتجاريب وحدها في مجتمع لا تنقص الامية فيه عن ١٠٠٪ الا ببعض الكسور ، هما الوسيلة الوحيدة للنهوض من الكبوات وتخطي العثار ، اما العامل الثاني ، وهو من صنيع اللجنة ولها فيه أجر الغاية ووزر الوسيلة ، فهو حشد الجماهير وتعبئتهم لمناهضة « الملكية » باعتبار

انتخابات المؤتمر المعيار الوحيد – وكذلك كانت – لمعرفة اتجاه الرأي العام .

والواقع الذي لا نزاع ولامرية فيه ان خصوم الملكية في السودان أكثر عدداً وأقوى نفوذاً من أي جبهة أخرى سواء أرجعت خصومتهم هذه لاعتبارات شخصية وأسباب تاريخية وراثية ، أم رجعت الى أسباب ثقافيـــة وتفكير حديث . وخصوم الملكية يوجدون وبكثرة بين انصار النظام الحاضر ودعاة التعاون مع حكومة السودان ولقد تمكن الكثيرون منهم اعتماداً على ما يتمتعون به من ثقة عند رجال الحكم ان يبلغوا في صراحة وحماس أولئك الحكام ان الملكية ستضطرهم دون تردد أو تفكير الى الوقوف في صفوف خصوم الحكومة .

وللحزب الاشقاء وحده ان يفخر بأنه استطاع ان يجعل السودانين يخوضون معركة الانتخابات باعتبارها استفتاءاً حول الملكية فأقبل عليها جمهور كبير من المواطنين أكسب المؤتمر

---

١ – حدثني واحد من انصار النظام القائم وخصوم الملكية وكنت اعرف انه لم يدخل المؤتمر يوماً في حسابه ولم يحس بوجوده انه قد حضر الاجتماع العام واعطى صوته في جانب الاشقاء ، وكان يعرف انني أقف من الاشقاء موقف الخصومة فلما أبديت استغرابي استطرد قائلاً ان الاشقاء والمؤتمر والسياسة كل هذه أمور ، كما تدري من قبل لا اعتبار لها في نظري . فالذي يهمني ان ينهزم دعاة الملكية ، واذا ما لمست حكومة السودان هذه الحقائق فأمركم يا مؤتمرين سهل يسير !!

نفوذاً قومياً وتأييداً شكلياً، ولخزينته دخلاً كبيراً . فقد قفزت العضوية الى عشرين ألفاً ، ومالية المؤتمر ، كما هو معلوم ، تعتمد على رسم العضوية السنوي فقط .

حزب الامة :

على ان قرار المؤتمر من ناحية ، وانتهاء الحرب من ناحيـــة أخرى حفز حكومة السودان لأخذ الأهبة والاستعداد للطوارىء واخراج الترياق[1] الواقي ضد الاتجاه الشعبي ، فأنشأت حزب الامه . نشأ هذا الحزب في ظروف قاسية يتستر عليه أهله ، ويتهامس بانبائه ذووه ، ويستكن الانتساب اليه اعضاؤه ، ويثير حوله الغير ، وهم كثر ، شتى الاقاصيص ومختلف النوادر والاحاجي . هبط الوليد ونجم النحس يتوسط فلك التعاسة ، وإله الخصومة متربع على عرش الشقاق في ملكوت الفتنة . ولد آية الشر والشذوذ في القرن العشرين . فلم ينتسب لأبيه وعاش الدعي كاللقيط في ملجأ الاستعمار مجهول الأبوين حتى يومنا هذا. ولد وذكرى حزب الأمة المصري ما زالت ماثلة في الاذهان وشعار « مصر للمصريين »[2] دليل الاتجاه الخاطىء أو التضليل المشين . وقد سار في موكب تعميده وشهد صلاة الكاهن نفر يفخرون بالانتهازية ، ويجرون في ركاب الثراء والقوة طمعاً في

---

١ - وثيقة جريدة البلاغ .

٢ - المسألة المصرية ، فالنتون شيرول .

عرض زائل وجاه زائف رخيص وسيبقى ذكره في التاريخ دليل « الضلال والتضليل » [1] .

وليس صدور الوحي وخروج الفكرة من اضاريب الدوائر الحكومية موضع نقاش في الوقت الحاضر فقد كشفت عن ذلك وثائق « البلاغ » بما لا يدع مجالاً لمخدوع . على ان السودانيين يذكرون الاجتماع الذي عقـــد في منزل احد أعضاء المجلس الاستشاري ، والاقتراح الذي قدم عرضاً كأنه وحي الساعة ووليد الخاطر العابر لتأسيس حزب سياسي ثم المسارعـــة الى تسجيل قرار والحصول على توقيعات للنشر لو لم يتدارك الأمر ، ويفسد المؤامرة بدبلوماسية فطرية أحد رجال العشائر معتذراً انهم ، أي رجال العشائر ، لا يستطيعون المساهمة في عمل سياسي قبل الاستئناس بمشورة رؤسائهم الانجليز . يذكر السودانيون كل هذه الملابسات والارهاصات التي سبقت تأسيس الحزب ولا يحتاجون بعد ذلك لدليل مادي قاطع مثل وثيقة البلاغ .

ولقد كان معروفاً منذ البداية ان حزب الأمة سقط فاقد الحياة :

١ ـ لأنه تكرار لمهزلة رصيفه الذي انشأه كرومر في مصر

---

١ ـ يلاحظ ان قيادة حزب الامة تضم أكثر الرجال الذين حاربوا حركة ١٩٢٤ وحاولوا ان يمثلوا دور المعتدلين او الانتهازيين في تلك الفترة . انظر صفحتي ١٧ ـ ١٨ .

لمناهضة الحزب الوطني، وحزب الامة السوداني لمناهضة المؤتمر .

٢ ــ لأن رجاله ممــــن قضي عليهم اجتماعياً من أمد بعيد ، وهذا حكم يتقبله شباب الحزب .

٣ ــ مبدأ « السودان للسودانيين » كما قيل كلمة حق أريد بها باطل ، هو الحيلولة دون تعاون المصريين والسودانيين ضد الانجليز .

٤ ــ لأن الحزب لم يعلن حتى اليوم مبدأه في صراحة كاملة فالاستقلالية المطلقة ، كما قلنا سابقاً ، لا مدلول لها . هنا يتحرك شبح « الملكية » المخيف لحزب الأمـــة أكثر مما هو كريه عند اعدائه . فبينما لا يستطيع الحزب ان يعلن عداءه للملكية لانه بذلك يفقد شريان الحياة الوحيد ، فهو لا يستطيع ، ما دام واقعاً تحت هذه المظنة ، أن يقف على رجليه . مثله في ذلك مثل سوريا الكبرى في سياسة الشرق العربي ان طلقتها حكومة شرق الاردن فقدت سند لندن وقضت على كيانها الشاذ كدولة ذات سيادة واستقلال، وإن كشفت عن جميع خفاياها نزل بها الاجل المحتوم ، فلتحتفظ بها أملا في المستقبل المجهول .

وقد عنى حزب الامة بكثرة الانصار، وكانت قيادته تطمع في الحصول على قاعدة شعبية قوية ارتكاناً على التبعية الدينية ، وعلى نفوذ الادارة القبلية تطغى بها على صوت المثقفين وتبتلعه ،

لكن « الامية » المتفشية في قيادته من جهة ، وتحريض حكومة السودان من جهة اخرى ، لم تمكن القيادة من تحليل الوضع الاجتماعي وتقديره تقديراً صحيحاً . وإلا لاستطاعت القيادة ان تدرك ان المجتمع السوداني قد تخطى طور العبودية الدينية ، والعبودية الاقطاعية ، وقد نشأت في البلاد منذ جيل من الزمان طبقـــة متوسطة متحررة من هذين النفوذين ونمت هذه الطبقة وترعرعت وقويت وانها هي التي تقبض اليوم على زمام الرأي العام وترسم له اتجاهاته وخط سيره وان أفراد هذه الطبقة قد حطموا قيود العبودية التي رزحوا فيها هم وآباؤهم ردحاً من الزمن خاضعين لسلطان الصوفية أو لجبروت القبيلة . وأدركوا ان قواعد الاسلام الصافية من دس المغرضين ، والمبادىء الاجتماعية السليمة ، لا تقر العادات والتقاليد التي فرضتها على آبائهم عصور الجهالة الجهلاء .

لو ان قيادة حزب الامة تبصرت في الامر على هدى التاريخ لوصلت الى مثل هذه النتائج ، لكنها معذورة فهي مضطرة لتدافع عن الدعوة بأي سلاح ووسيلة . وكان هدف قيادته ان تجند الكفاءات من المثقفين بأي ثمن ، ومع ذلك قد فشلت فشلا ذا مغزى في الحصول على رئيس تحرير «جريدة الامة» واضطرت لعرض مرتب كان طفرة في تاريخ الصحافة السودانية .

الحزب الجمهوري :

ولمـــا وضحت معالم الخلاف واشتد وطيسه بين الاتحادية

والانفصالية ، نشأ الحزب الجمهوري ، وهو حزب ينادي باستقلال السودان من مصر وانجلترا على السواء ، وقيام جمهورية سودانية . ولقد همس بالفكرة جماعة من انصار الوضع الحاضر وكانت تبدو حلاً وسطاً وقنطرة يلتقي عندها دعاة الإلفة والوئام من صفوف الفريقين لكنها لم تلق رواجاً لان أساسها انفصالي . وبعد فترة من الزمن نادى بها رئيس واعضاء الحزب الجمهوري القائم الآن .

لقد برهن رجال الحزب الجمهوري على صدق عزيمتهم وقوة ايمانهم لذلك يتمتعون باحترام الجميع كما برهن رئيسهم على اخلاص وصلابة وشدة مراس ، ولعل هذه الاسباب نفسها مضافة الى اختلاف اهدافهم هي التي جعلتهم يقفون في عزلة وانفراد ، غير ان شدة العداء بين الجمهوريين وحزب الامة ، قدم دليلا جديداً لعله أقطع الادلة على انطواء الاخيرين على فكرة الملكية ، فالحزبان استقلاليان ، ولما لم يكن بين الجمهورية والملكية توسط كان من البديهي ان تقوم الملكية في الجانب الثاني بعد ان قامت الجمهورية في الاول وإلا لما كان هناك مجال لعدم التعاون أو الاندماج .

●

وفي عام ١٩٤٧ دعا صاحب « الرائد »[١] للجمهورية الاشتراكية ، وهي دعوة ولدت ميتة كالكثير من الافكار التي

---

١ — جريدة اسبوعية تصدر بالسودان .

لا تخدم إلا سد فراغ في الصحافة الهزيلة ، لكن هذه الدعوة في حد ذاتها تقوم دليلاً فوق الادلة على ما يداعب حزب الامة من أحلام بالملكية ، وطموح في تاج وبلاط سوداني ، لان صاحب الرائـــد يشترك مع « الامين » في الايمان بالتعاون مع النظام الحاضر ثم ها هو مجاراة لشعور الجمهور وطمعاً في كسب عطف الرأي العام يجاهر بالجمهورية لعلمه ان الاستقلالية التي يدعو لها حلفاؤه تنطوي على « سر » وهو يريد أن يتبرأ منه .

الا ما أيسر خديعة الشعوب !

نظرة عامة على الاحزاب :

اشتركت بعض الاحزاب في وضع تقليد حسن ، ذلك انها اجتنبت التقيد برئاسة مستديمة للحزب وأناطت مهمة التنفيذ الى اللجنـــة الادارية تصدرها باسم السكرتير ، ولم تعط لفرد أو جماعة أياً كانوا حق التكلم باسم الحزب أو تقييده دون قرار من اللجنة الادارية مجتمعة ، والسودانيون بمثل هذه السابقة يساهمون بتقليد ديمقراطي سليم في التنظيم الحزبي يجنبنا سوآت الرئاسة الدائمـــة تلك التي تحد من التطور والنمو وتجعل دوائر الحزب كدوائر البلاطات ، مرتعاً خصيباً لجراثيم الدسائس ومكروب المؤامرات فيتعرض للانقسامات وتنشأ فيه المعسكرات الصغيرة التي تشل من نشاطه وتضحي بمبادئه على مذبح المساومات . على ان مثل هذا الاتجاه لا يحرم الرئاسة اذا ظهر ما يدعو لها بـــل

على النقيض يساعد على ان تكون في وضع سليم ، كأن تصبح بالانتخاب الى أجل محدود لا يتجدد ، كما هو الحال في انتخاب رئاسة الجمهورية . ومثل هذه التحفظات والقيود تكسبنا حسنات الرئاسة ان وجدت ، وتجنبنا سوءاتها وهي كثيرة .

على الاحزاب السياسية في السودان ، وهي بعد ريعان الصبا ، ان تنتفع من تجاريب النظام الحزبي في مصر وفي أوربا . فلا تقصر مهمتها على العمل لكسب التأييـــد الشعبي بالنفوذ الشخصي ، وسوق الجماهير ، كما هو الحال في بعض الأمم ، الى صندوق الانتخاب ، أو الى صفوف المظاهرات ، سوق قطيـع من العبيد ، أو فريق من المجندين . لأن مثل هـــذا الاسلوب الكفاحي علاوة على مجافاته للديمقراطية نظراً لما يتركه ، في نفوس الزعمـــاء والقادة ، من اعتداد ذاتي يمهد الطريق الى الاستبداد والدكتاتورية ، فهو أيضاً أسلوب قصير الاجل ، موقوت التأثير .

تتولى المعاهد ودور العلم محاربة الجهل ، وملء أذهان النشء باسباب المعرفة النظرية ، ثم تلقى بهم في مضمار الحياة ، وتلقي عليهم مهمة تطبيق معارفهم على الواقع ، لتؤدي الغرض المطلوب منها وهو إسعاد الانسان واحترام انسانيته . وهي مهمة كبيرة وخطيرة معاً ، لا يستطيع أداءها إلا أفراد قليلون . فيتعين على الاحزاب السياسية في بلادنا ان تتولى هذه المهمة على الأقل حتى تقوم فينا الحكومات المخلصة القائمة التي تجعل هذا الهدف على

رأس برامجها ، وقيام الاحزاب بهذه المهمة هو من صميم واجباتها لأن الاحزاب في الاصل ، مؤسسات لنشر التربية والثقافة الاجتماعية ، والزعماء والقادة أساتذة الجيل ، وعمداء مدارس فكرية ، قبل كل شيء وبمثل هذا العمل تشيد الاحزاب السياج الحصين للدمقراطية بجميع مظاهرها اقتصادية واجتماعيـــة وسياسية .

فنشر الوعي السياسي ، وتبصير أفراد الشعب بحقوقهم الاساسية في الحياة على الدولة ، وشرح مبادىء الحزب ، شرحاً مبسطاً يتناول مشاكل المجتمع كما يراهـــا الحزب من زاويته الخاصة ، ووصف العلاج لها — هذه هي المهام الاساسية لهذه المنظمات الاجتماعية . ومثل هذا العمل من شأنه أن يجعل السند الشعبي ، قل أم كثر ، قوياً ذا أثر محسوس ، لأنه حينئذ يرتكز على فهم وإدراك . ومن شأنه أيضاً ، على مرور الزمن ، ان يضمن للحزب عناصر الثبات والبقاء بانضواء الاجيال اللاحقة التي نالت حظاً أوفر من الثقافة والدربة السياسية في صفوفه . بخلاف الأحزاب ذات الأهداف المجهولة والمبادىء المبهمة تلك التي كسبت تأييد الجماهير ، في غفلة العقل وعصر الجهالة ، إعجاباً بأشخاص الزعماء وما يتحلون به من مؤهلات ، فان نفوذها سرعان ما يتلاشى مع تطور الزمن وزيادة الوعي .

منذ نصف قرن تقريباً قام في مصر الحزب الوطني اثر صيحة داوية في ليل التبلد الوطني . وبذل الزعيم الشاب ، مصطفى

كامل ، جهداً سيبقى خالداً في تاريخ مناهضة الاستعمار . بذل مصطفى كامل ، بالنظر الى حالة المجتمع وظروف البيئة جهداً فوق طاقة البشر . فأثار اليقظة بين مواطنيه حتى أفاقوا من غيبوبة أهل الكهف التي استسلموا لها اثر حادث عرابي .

لقد وقف مصطفى كامل في وجه الامبراطورية ، التي لا تغيب الشمس عن أجزائها ، وطالب بطردها من مصر . وأدرك المصريون لأول مرة أن هؤلاء الحاكمين أجانب وغزاة ، وأن في وجودهم اغتصاباً لحقوق المواطن المصري . وانتهاكاً لحرمة الوطن ، كانتهاك اللص لحرمة الدار الآمنة والأسرة المطمئنة في غفلة من اربابها وفي خلسة من رجـــال الشرطة وحفظة الأمن والنظام .

سمع المصريون لأول مرة هذا الفتى الذي برز من صميم الشعب ، يعبر عن كبريائهم المستذل ، وكرامتهم المضطهدة ، وأحسوا صدق نداءاته ، فاعجبوا به ، واكبروه ، وأولوه ثقتهم ، وجعلوا يرددون عباراته كالكلم المأثور .

ثم توفي مصطفى ، وبكاه الشعب بكاء الثكلى ، وسكب من أجله الشعراء والكتاب الدمع الغزير . وخلدوا بآيات الشعر والنثر ذكره تخليداً . لكنه تخليد شعري . فقد عجز الكتاب والمؤلفون عن أن يقوموا له ببعض ما يحسونه نحوه . لأن الباحث في تاريخ مصر ، لعهد مصطفى كامل ، إذ يجد سجلا

ذاخراً بآيات النضال والكفاح العنيف ، والكفاح المرهق الذي هد من شبابه ، ونال من صحته وقضى على حياتـــه ، إذ يجد الباحث تضحية ما بعدها تضحية ، وذكاءً والماماً تاماً بجميع عناصر القضية المصرية السودانية ، وتوجيهاً سليماً لسفينتها في خضم التيارات الدولية آنذاك ، وكفــاءة نادرة لاستغلال امكانياته — إذ يجد كل هذا ، وهو كثير يستحق الاكبار . لكن الباحث سيقف مع ذلك دون أن يشفي غليله . لأنه بذلك التراث قد يترجم لعظيم ، وقد يترجم لجيل متوثب . لكنه سيكتشف ان تأييد الشعب ، او تأييد المستنيرين منه ، لمصطفى يحف به بعض الغموض ، وأن هذا التأييد كان منبعثاً من الميل الساذج لكريم المعاني ، للرجولة والشجاعة التي رأوها تتجسم في مواقف مصطفى كامل من الجبروت الانجليزي .

ان الباحث في تاريخ مصطفى اليوم لن يعثر على نظرية أو فكرة انتزعها هو أو خلفاؤه من صميم مشاكل المجتمع المصري وقدموها الى الشعب . ولعل هذا ما أتاح الفرصة لخصوم مصطفى كامل أن يتصدوا لمناهضة الحزب الوطني ، فأنشأوا « حزب الأمة » المصري ، ولعل هذا أيضاً هو السبب الذي جعل الجماهير الشعبية لا تستجيب لصيحة « لا مفاوضة قبل الجلاء » إلا بعد أكثر من أربعين عاماً .

مثل هذا التقرير ينطبق على سيرة الزعيم الخالد سعد زغلول أكثر من انطباقه على زعيم الحزب الوطني . لأن سعد زغلول ،

على خلاف مصطفى ، قاد ثورة واستجابت له أمة بأسرها . وكان له ، وبالأحرى عليه ، ان يستفيد من سوابـــق عربي ومصطفى بعد أن جنت الأمة ثمارها وازدادت قدرتها مع الزمن بتطور الانسانية وانتشار الثقافة والوعي القومي وظهور نظريات حديثة ، بعد الحرب العالمية الأولى ، أحدثت انقلابات زعزعت من قوائم الاستعمار . لكن سعد قد انتقل الى الرفيق الأعلى مجاهداً مكافحاً ؛ وخلف تراثـــاً في التضحية والفداء ، ودوياً هائلاً سيظل أزيزه حياً في مسمع الدهر وأثره خالداً في الموسوعات والمراجع الى أجيال وأجيال . غير أن سعداً ، والواقع يؤيد ذلك ، لم يترك للباحث عن مبادىء الوفد المصري ومذهبه السياسي ، أثراً واضح المعالم مفصل الحدود . لقد خلد سعد وذهب الى محراب التاريخ رمزاً للكفاح في سبيل الاستقلال وبناء صرح الديمقراطية المصرية ، أما « مصر سعد » فلم تسهم ، رغم كل هذا الدوي ، باضافة فصل واحد الى سفر الفلسفة السياسية أو تتناولها بالشروح والهوامش .

ومسئولية سعد في التاريخ تتجدد بتجدد مشاكل المجتمع المصري ، وهي مشاكل كانت ظاهرة قائمة في عهده . ومسئوليته تعظم بمقدار ما كان له في مصر من الثقـــة ، وفي الشرق من المكانة وعظمة النفوذ . وبقدر ما آتاه الله من الكفاءة والمواهب ، ومسئوليته تعظم بقدر ما اجتمع لديه وخضع لنفوذه من الكتاب والمفكرين والعلماء ، كان في وسعهم ومقدورهم ، لو وجدوا من

الزعيم التوجيه أو قرأوا في ذهنه الالهام ، أن يقوموا بمثل هذا الواجب بسهولة تامة وجهد يسير . أو في القليل أن يضعوا النواة الأولى للأجيال اللاحقة .

لقد ظلت مبادىء الوفد المصري حتى وقتنا هذا دفاعية تصمد للهجوم ، وقد ترده ، لكنها لا تبدأ به . لا نكران أن الوفد المصري نشأ وظل في كفاح مرير ضد الاستعمار في جبهتيه الخارجية والداخلية ، لكن أهدافه لا تزال مجملة غير محددة اللهم إلا عند قلة من الرجال . وستظل مبادىء الوفد المصري كذلك لا سبيل لجمعها واستخلاصها إلا من المذكرات والذكريات وثنايا مضابط البرلمان والوثائق الرسمية .

قامت الفاشية في إيطاليا ، والنازية في المانيا ، وازدهرتا ثم انهار عهداهما . وبصرف النظر عن الحكم لهما أو عليهما ، فلا مراء أنهما أضافتا فصلاً جديداً على كتاب الفلسفة السياسية ، أو وضعتا بعض الشروح والحواشي والأمثلة التي تكشف مدى ما ترتد اليه عقلية البشر تحت بعض العوامل والملابسات .

منذ نحو قرن مات ماركس . لكن الفصل الذي أضافه هذا العملاق الى النظريات السياسية ما زال حياً متجدداً . وكذلك ستبقى آثار العقول الجبارة التي جعلت من أبحاث ماركس حقيقة ملموسة .

---

١ – « عقيب الثورة » لعبد الرحمن بك الرافعي .

وهذا حزب العمال في انجلترا ، انه زحف زحفاً موفقاً ، وغزا المحافظين العتاة في عقر دارهم ، وسجل عليهم هزيمة ساحقة . لم ينل العمال الانجليز هذا الفوز ولم ينحز الناخب الانجليزي لتأييدهم منقاداً بقوة شخصية أتلي . لأن أتلي ، بالقياس الى تشرشل ، يبدو طفلاً ساذجاً سواء في قوة الشخصية ، أو في فهم روح الجماهير . لكنما كسب العمال تأييد الناخب الانجليزي بالوعي السياسي الذي أحدثته جماعة الفابيان بعد جهد دام نصف قرن .

ولرب قائل : في البلاد الاوربية التي وردت الاشارة اليها ، تضطر الاحزاب السياسية اضطراراً للعناية بمشاكل المجتمع الداخلية وتفصيلها ، لأن قيام الاستقلال الخارجي والاطمئنان عليه يحول دون ظهور مشاكل خارجية أو في القليل لا يجعل المشاكل الخارجية تطغى على الداخلية . أما في أكثر بلاد الشرق العربي — والسودان منها ويتتلمذ عليها — فالمشكلة الاولى هي كفاح الاستعمار ، والعمل على إزالته . فاذا ما انتهت هذه المعركة تسنى للأحزاب أن توفر جهودها على المسائل الداخلية فتتنافس في دراستها ، وتحليلها ، ووصف طرق علاجها . ومن ثم تضع ، كنتيجة لهذا التنافس ، البرامج السياسية والبحوث الاجتماعية .

وثمة دفع آخر ، وهو أن المشاكل الداخلية تتعلق بالمواطنين. ومن الوطنية أن يضحوا بمصالحهم الذاتية حتى تتحقق مصلحة

المجموعة ، بنيل الاستقلال والحرية وهو ما تواضعت عليه أمم الشرق العربي .

وهذا دفع مغرق في السذاجة . وإن جاز قبوله واستساغته الجماهير في الحقبة الماضية من القرن العشرين ، وفي عهد طفولة الشرق العربي السياسية ، فلا يجوز الاحتجاج به في الوقت الحاضر .

هذا دفع ساذج لأنه يفترض أن الحرية والاستقلال هدفان مقصودان لذاتيهما . مع أنهما وسيلة للحياة الكريمة وإسعاد المواطن . فاذا تحققت سعادة المواطن فلا استعباد ولا إذلال ، مهما كان وضع البلاد السياسي ، ومهما كانت شخصية الحاكمين . في أفريقيا بلاد احتفظت بالاستقلال والسيادة الدولية ردحاً من الاجيال والقرون ومثلت في عضوية عصبة الأمم ، كالحبشة ؛ لكن الواقع الذي لا مداجاة فيه أن استقلال إثيوبيا قبل الغزو الايطالي لم يفد الشعب الأثيوبي في قليل أو كثير ، ولا شك أن الاوضاع الاجتماعية التي كانت سائدة في عهد ذلك الاستقلال ساعدت على ان تصبح إثيوبيا فريسة للغزو وضحية للاستعمار .

وهذا الدفع ساذج أيضاً ، لأنه اذ افترض أن الاستقلال والحرية هدف قائم بذاته أقام على هذه المقدمة فرضاً آخر لا يقل عن الأول خطأ وهو أن هناك مشكلة خارجية ، وهي تمتع الدولة بمظاهر السيادة في المجتمعات العالمية ، والتمثيل

السياسي وغير ذلك من الشكليات . وهناك مسألة داخلية وهي تحقيق أسباب الرفاهيـــة لأفراد الشعب . وبعبارة أخرى الاستقلال للحاكمين ، والرفاهية للمحكومين ، كما لو أن كلا من الاثنين شيء منفصل عن الثاني .

والوضع الصحيح هو معالجة المشكلة بالجملة لأنها كل لا يقبل التجزئة والعناية بجميع دقائقها في وقت واحد ، لأن مكافحة الاستعمار والعمل على إزالته واجب واقع على كاهل الشعب ، وللشعب قبل أن يهب لمكافحة الاستعمار أن يعرف أن هذا الاستعمار هو العدو الألد ، وأنه سبب مـــا هو فيه من ضيق وعوز ، وجهل ومرض ، وأنه لو جلى الاستعمار لتوفرت له أسباب الرفاهية والحياة الكريمة . ان الشعوب في الوقت الحاضر لا يهمها زوال الاستعمار فحسب ، بل يهمها أيضاً ، وبقدر مماثل ، زوال الاستغلال . .ولم يعد لكلمات الاستقلال وإجلاء الاجانب أثر في النفوس ، إن لم تزاملها البرامج المحدد التي تترجم هذه المعاني الى واقع الحياة التي تحياها الشعوب .

لقد مضى وانقضى ذلك العهد الذي كان على المحارب أن يغشى الوغى وأن يعف عند المغنم ! إن جندي اليـــوم يشترط قبل أن يريق دمه في سبيل الدولة ، أن توفر له الدولة جميع مطالبه الضرورية والكمالية ، وهذه القاعدة أكثر انطباقاً على الشعوب لأن الشعب يقوم في معركة الحرية مقام الجنـــود في الحروب الخارجية .

فعلى الأحزاب السودانية لكي تكسب التأييد الشعبي الوطيد الراسخ ألا تكتفي بعنوان الدولة في المستقبل بل عليها أن تبين ماذا سيكون نظام الحكم ، المركزي والمحلي ؟ وماذا تكون الأسس الاقتصادية في البلاد ؟ وفي يد من تكون مصادر الثروة ؟ وكيف نمحو الأمية وما هي القيم الاجتماعية التي ننوي أن تسود في السودان ؟

الائتلاف :

اشتد الخلاف بين الجبهتين : الجبهة الشعبية متمثلة في الاحزاب التي تنادي بالاتحاد مع مصر . والجبهة الحكومية متمثلة في الاحزاب التي تنادي بالاستقلال او الانفصال عن مصر . الأولى شعبية لأنها تعتمد على التأييد الشعبي الخالص مهما قيل عن العناصر التي تدفعها ، والثانية حكومية لأنها تتمتع بعطف وتأييد حكومة السودان . عندئذ بدا لبعض المؤتمرين أن الخلاف في شكله الحالي ينقلب حتماً الى تطاحن بين السودانيين لا يفيد الا حكومة السودان وحدها ، ولا بد من الائتلاف على ميثاق تتعاون الجبهتان في حدوده وتوجها جهدهما في سبيله لعل وعسى أن تقوم ، بمرور الزمن ، زمالة تعيد الثقة الى النفوس وتساعد على توحيد القوى . لقد كان واضحاً ان البحث في الأهداف السياسية يؤدي الى عكس المطلوب فلنبدأ بتوجيه هجوم عام ضد الأوضاع الداخلية والمطالبة باصلاحات أساسية ، رغبة في توحيد الجبهة الكفاحية .

بدأ هذا التفكير بين حفنة من الزملاء في واد مدني ، زاد من ثقتهم في قيمته أن كان فيهم من يستطيع أن يتحدث باسم كل من الجبهتين . ثم انتقل الأمر الى أم درمان ، وأحيل الى لجنة من ممثلي الاحزاب لبحثه ودراسته وانتهت هذه اللجنة بعد عدة شهور الى الوصول الى الميثاق الآتي الذي وقعه ثلاثة ممثلين من كل حزب :

١ — قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا العظمى .

٢ — طلب تعيين لجنة مشتركة نصفها من ممثلي الحكومة الثنائية والنصف الآخر من ممثلي الطبقة المستنيرة من السودانيين على أن يتولى المؤتمر تعيين الممثلين السودانيين ، تتولى مقاليد الحكم في البلاد في أقصر أمد ممكن بشرط أن تعطي الحكومة لهذه اللجنة كل التسهيلات اللازمة لإداء مهمتها وأن تلتزم بتنفيذ توصياتها .

٣ — المطالبة باطلاق الحريات العامة كحرية الصحافة والاجتماعات والتنقل والتجارة في حدود القوانين العامة التي تتمشى مع الأسس الديمقراطية الصحيحة وتعديل القوانين الخاصة القائمة المقيدة لهذه الحريات .

وقّع مندوبو هذا الميثاق ليدللوا على رغبتهم في الائتلاف مع أنهم لم يكونوا مؤمنين به راغبين فيه ، ولم تمكنهم الظروف

من المجاهرة بالاعتراض عليه ورفضه . لذلك وقبل توقيعه بسويعات قلائل رفع المؤتمر الى الحكومتين المصرية والانجليزية ، عن طريق الحاكم العام مذكرة ضافية [1] يبلغها فيها مطالب السودانيين مدعمة بالأسباب والحيثيات التي يستند اليها وبذلك قضى المؤتمر على مساعي الائتلاف وطلعت صحف الفريقين في اليوم التالي تنعيه ، وتحمل الجانب الآخر مسؤولية اغتياله . وقد رفع هذا الميثاق الى المؤتمر بالرغم من ذلك ، وأبلغه المؤتمر بدوره الى الحاكم باعتباره مؤيداً ومدعماً لقراره في جملته .

ولا مناص من الاعتراف [2] بأن محاولة الائتلاف كانت وسيلة ضارة لغرض نبيل ، أو وسيلة ضارة تحت ستار نبيل . وبعبارة أخرى إما ان يكون القائمون بها أو بعضهم مغرضين ، أو كانوا غير ملمين بجميع أطراف المسائل وملابساتها ، مندفعين بحسن نية لتحقيق ما ظنوه خيراً ، في حماسة حجبت عنهم التقدير السليم والرأي الصائب . والواقع من جهة أخرى ، أن الساعين بالوساطة والائتلاف حصروا نصحهم في المسائل الداخلية غير ان ممثلي الأحزاب أنفسهم تناولوا الوضع السياسي فلم يكن بد من الزلل ، مما أدى الى استقالة بعض المؤتمرين من اللجنة التنفيذية ، والى تأسيس حزب وحدة النيل . ثم ان سلوك قيادة المؤتمر بعد صدور قرار ١٩٤٥/٤/٢ قد ساعد على التفكير في

---

١ - انظر الملحق الرابع .

٢ - كان واضع هذه الفصول أحد الساعين الى الائتلاف .

الائتلاف . ذلك أن دوائر المؤتمر قد التزمت ، بعد قرارها ، الصمت واستسلمت لسبات عميق ، وبدا أنها جاهلة تمام الجهل ما عسى أن تكون الخطوة التالية ، أو عاجزة كل العجز عن اتخاذها . وبدا من جهة أخرى أن الجهود ستضيع هدراً في تطاحن وجدل صحفي لا يفيد الا الاستعمار ، وهذه ظواهر حرية بأن تثير الاشفاق وتولد المخاوف ولم يبد في الجو أن مصر مقبلة على هزة شعبية . فلو أن المؤتمر أعلن أو أشعر الرأي العام بعزمه على نقل النضال الى خارج السودان – الأمر الذي نادت به الصحافة السودانية – لما كان هناك مجال لسعي الساعين بالوساطة ، سواء أصدروا في ذلك عن حسن نية أو عن سوئها . لكن الاكتفاء باصدار قرار خطير ثم الانطواء على النفس والاقبال على مزاولة أعمال الروتين في وجوم يتم عن الارتباك والحيرة ، هيأ الجو لتلك الخطوة ، أي الائتلاف .

على أن المؤتمر كان موفقاً كل التوفيق حين قرر عدم تقيده بما تصل اليه الاحزاب ، وان اشتراك الأشقاء في مثل هذا الميثاق لا يفيد اشتراك المؤتمر . والمؤتمر بمثل هذا الاتجاه قد قطع الطريق على من يريدون تحويله عن قراره أولاً . وثانياً أمن الوقوع في خطأ دستوري يشوهه اعترافه أخيراً بوثيقة الاحزاب ورفعها الى الجهات الرسمية . ثم ان المؤتمر والقائمين به ساروا في اعترافهم بلجنة الأحزاب الى أمد خطير فجعلوا يستمعون لقراراتها ، ويتراسلون معها وبالاختصار خلقوا منها هيئة ذات كيان ،

مثلها مثل الهيئة السياسية التي أسسها دولة أحمد ماهر باشا .
وهكذا يقع التماثل في التصرفات الخاطئة في شطري الوادي في وقت واحد !!

مقاطعة الانتخابات :

ثم جاءت انتخابات المؤتمر لدورة ١٩٤٦ . ووضح أن المعركة ستكون بين « الختمية » تحت اسم الأشقاء ، وبين أنصار « المهدية » تحت اسم حزب الأمة ، وان جمهور الناخبين لن يأبه للمبادىء أو يلقى بالاً لسياسة الأحزاب بل سيعطي صوته للأسماء التي يقررها قادة الفريقين . لذلك أصدر الاتحاديون بياناً أعلنوا فيه مقاطعتهم لانتخابات المؤتمر بحجة أنها نزاع طائفي يتعارض تمام المعارضة مع المبادىء والدوافع التي من أجلها بني صرح المؤتمر . وقد لحق بالاتحاديين في المقاطعة « القوميون » .

قاطع الاتحاديون الانتخاب مع أن المهيمنين على توجيه أصوات الناخبين حاولوا أن يثنوهم عن عزمهم وأن يضمنوا لهم الحصول على مقاعد تتناسب مع اكثريتهم العددية ، لكنهم رفضوا هذا العرض وأعلنوا المقاطعة . والاتحاديون في قرارهم هذا يتمشون . في ظاهر الأمر ، مع سياستهم التقليدية ، أعني إبعاد الطائفية ، كما يتفادون أيضاً هزيمة محققة . غير أن الذي لا ريب فيه ان انسحاب الاتحاديين أتاح الفرصة لبقية الاحزاب

التي ليست سوى لجان إدارية محرومة من التأييد الشعبي ، ان تسلك نفس المسلك فتقاطع الانتخابات تفادياً للهزيمة وتغطية لموقفها . فأعلن القوميون مقاطعتهم للانتخابات أيضاً ، مع انهم كانوا يسيرون في ركاب الطائفية ولم يعرف عنهم ، ما سبق أن عرف عن الاتحاديين ، من الاعتذار في لطف وصراحة عن التعاون معها .

وقرار الاتحاديين صحيح من حيث المبدأ ، خاطىء من زاوية التطبيق والواقع . فالاتحاديون متعاونون مع الاشقاء يساهمون ، الى حد كبير ، من وراء الستار ، في سياسة المؤتمر العليا ، وتأييد الاشقاء خارج المؤتمر أمام الرأي العام . وما كانوا يترددون عن الافصاح عن هذا التأييد وعن التفاخر بأثرهم في أعمال المؤتمر ، وصواب توجيهاتهم كلما سنحت لهم الفرص . فكانوا (الاتحاديون) في واقع الأمر القابضين على إبرة البوصلة مثلهم مثل الأقلية بين أغلبيتين لا تتوفر لكل منهما الفوز والترجيح الا بالالتجاء اليها . وهكذا ندرك تناقض الاتحاديين في موقفهم اذ ينسحبون من الانتخابات تمسكاً بمبدئهم التقليدي ألا وهو الابتعاد عن الخلافات الطائفية ، وفي نفس الوقت يؤيدون الاشقاء أمام الرأي العام ، رغم أن الأخيرين يخدمون أغراض طائفة الختمية . فانسحابهم أقرب الى التحكم منه الى التعاون . على أن إعراضهم عن التعاون الفعلي مع الاشقاء مبعثة

عدم الثقة . كما يبدو من سخر الساخرين منهم حين يتندرون « الدكتاتورية الجاهلة شر من الاستعمار » .

ثم انجلت معركة الانتخابات عن فوز ساحق للأشقاء على حزب الأمة لم يتطلب من الأولين عناء أو جهداً .

الفصل السادس

الجبهة الخارجية

وبينما كانت الخصومة والتناحر على أشدهما بين فريقي الحزبية التقليدية في السودان ، خصومة أوشكت أن تصرف الجهود عن المقصد الأسمى ، كان فريق من المستنيرين يتلمس الطريق للخروج بالقضية السودانية الى الميدان الدولي لتنال نصيبها بين قضايا الشعوب أمام الضمير العالمي ، وليعرف العالم أن في السودان شعباً ناقماً على الاستعمار ، مكرهاً مقهوراً بقوة الحديد والنار ، مسلوب الارادة والشعور ، يعيش في ذل وعبودية . اذ ان بقاء النضال ضد الاستعمار محصوراً في نطاق الصحافة السودانية وفي أروقة المؤتمر ودور الأندية والجمعيات ، لن يؤدي الا الى حدوث انفجار داخلي يتيح لحكومة السودان وحدها الفرصة لكبته والقضاء عليه ، والتنكيل بطائفة من الأفراد باعتبارهم زعماء الحركة تحت ستار محاربة الشغب واستتباب الأمن ، على نسق ما فعلت في سابقه سنة ١٩٢٤ . لا سيما وأنها في سنة ١٩٤٦ تستطيع أن تنفذ الى أهدافها ومآربها

متسلحة بقرار من المجلس الاستشاري ، وبتأييد حزب الأمة وصحافته ، باعتبارهم ممثلي «العناصر الرشيدة وأصحاب المصالح الحقيقية » في البلاد . هذا مع العلم بأن صلة السودان بالعالم الخارجي ظلت مقصورة على مراسلي رويتر ووكالة الأنباء العربية والأهرام وجميعها لا تنقل الى العالم الخارجي أنباء الوطنية السودانية . فميدان الأهرام محدود بمصر والشرق العربي ، كما أنها ليست بمنأى عن نفوذ حكومة السودان . وأما رويتر ووكالة الأنباء العربية فكلاهما نشأ لخدمة المصالح الامبراطورية .

ومما ضاعف الشعور بضرورة نقل القضية الى خارج السودان نشاط الدعاية التي قام بها وكلاء حكومة السودان في كبريات الصحف اللندنية ، وظهور كراسة جماعة ألفابيان المعنوية « الطريق الى الأمام » في مكتبات الخرطوم . وكانت هذه الكراسة تنطوي على أشياء بالاتجاه الذي ينبغي على السودانيين « الفاهمين » أن يسلكوه .

وطبيعي أن تتجه الانظار أول ما تتجه الى المؤتمر ، باعتباره محور النشاط ومركز الثقل ، لكي يصد هذا الهجوم ويرد على هذه المزاعم والدعاية الضارة التي بدأت تنتشر في سماء السياسة . على ان الثقة في المؤتمر كان قد شابها ما غام في جوه من ضباب الحزبية التي أوشكت ان تجعل منه حزباً واحداً لا هيئة ديمقراطية يتعاون في النهوض بها الاحزاب والمستقلون . وليس في مقدور حزب واحد ، مهما بلغت قوته وكثر مؤيدوه ، وإن تحدث في

ظاهر الامر باسم المؤتمـــر واستعار شكلياته ، أن يشعل فتيلة الرأي العام ويحدث في أرجاء قطر ، وفي نفس أمة بأسرها ، الهزة التي تزلزل من أركان الاوضاع التي عمل الانجليز عـــلى تثبيتها طوال نصف قرن .

في هذه اللحظات المريرة القاسية جاء على أمواج الأثير صوت النفير العام ، جاء وكأنه صوت القدر ، وكلمة السماء . رددت أبواق الاذاعـــة من القاهرة ولندن خطاب العرش عن الدورة البرلمانية ١٩٤٥ – ١٩٤٦ ، معلناً ، لأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية ، مطالب سكان وادي النيل في كلمات كان من قوة دلالتها على انجازها ان صارة شعار ثورة وصيحة أمة مناضلة ، « الجلاء ووحدة وادي النيل » عندئذ استيقظ الرأي العام في السودان وأفاق من غيبوبة الحيرة ، ونزع عن نفسه شعور اليأس واستعاد جنود الحرية في السودان بعض ما سبق وافتقدوه من الثقة والايمان بالقاهرة .

وليس معنى هذا ان السودانيين يعلقون على البيانات الوزارية والتصريحات التي تنفجر كالقنابل في قباب البرلمان المصري اكثر مما تستحق في حكم الواقع كلا بل على النقيض نجد السوداني المستنير أو العامي ، من طول التجارب القاسية ، أصبح أضعف ثقة من المصري بتصريحات لاظوغلي . غير ان الذي لا مراء فيه ان خطاب العرش في تلك الدورة كان من الدقة والتحديد ، فيما

يختص بالقضية الوطنية ، حتى ليدل على ظهور روح جديد لا عهد لنا به من قبل .

ثم تعاقبت الحوادث وتلاحقت في القاهرة وانتهت بقبول الحكومة الانجليزية الدخول في مفاوضات مع مصر لتعديل معاهدة ١٩٣٦ . هنا انتابت الرأي العام السوداني هزة انتكاس وخيبة أمل . فقد ذهب التعميم والابهام الذي جاء في المذكرتين المصرية والانجليزية ، بكل دواعي الاطمئنان والتفاؤل اللذين خلقتهما عبارة « وحدة وادي النيل » . وكان من دواعي هذا الاشفاق وهذا القلق ان ضاعف العزم وشحذ الهمم ، وعـــاد شبح التجربة القاسية التي مرت بالسودان عقيب توقيع معاهدة ١٩٣٦ يلوح في الأفق وكان من رأي الكثيرين ألا يتركوا هذه الفرصة ثم يعودوا فيعضوا بنان الندم . وان من واجبهم ان يتصلوا بالشعب المصري ليحدد موقفه من السودان ويسبروا مقدار ايمانه بهذه الشعارات التي تملأ الفضاء ويبلغ هتافها عنان الجوزاء . ومن جهة اخرى ان يفوتوا على انجلترا مناوراتها ، ويكشفوا مؤامراتها ضد السودان .

واذن فلا بد من الظهور على مسرح المفاوضات .

واتجهت الانظار الى المؤتمر وتقدمت اليه الاقتراحات كتابة وشفوياً من العاصمة المثلثة ومن الاقاليم ، كلها تجمع على ضرورة ارسال وفد يمثل جميع الاحزاب . وقابل قادة المؤتمر هذا الروح

يمثله وأعلنوا عزمهم على ارسال الوفد وطالبوا بالاكتتاب لتكوين الرصيد المالي اللازم. لكن الدعوة لم تهز أركان الرأي العام كما كان مقدوراً لها، إذ اتضح ان المؤتمر منطوٍ على ارسال وفد يتسم بالقومية ويقوم على الحزبية بأن يجند بعض الافراد بصفتهم الشخصية تختارهم لجنة المؤتمر اختياراً لا يتقيد بتمثيل الاحزاب أو يكون للاحزاب رأي في إيفادهم. وبينما كان الوسطاء يتباحثون في مثل هذه المسائل الدقيقة، جاء من القاهرة، فجأة ودون مقدمات، صوت الشعب المصري، في شكل رسالة من مراسل «النيل» الى جريدته، تحمل عتب الطلبة القاهريين على زملائهم في السودان لموقفهم السلبي من قضية الحرية. واستجاب طلبة كلية غردون الجامعية لهذا النداء وسارت في الخرطوم أول مظاهرة بعد مرور ٢٢ عاماً على حوادث ١٩٢٤. وسرعان ما تكهرب الجو واقتدى بالمدارس العليا طلبة الاقسام الثانوية في الخرطوم وأم درمان وضواحيها وفي لحظات وثوان قليلة بلغ الشعور العام أقصاه. فأعلن المؤتمر قراراً بارسال وفده بل حدد تاريخ سفره في يوم ٢٢ مارس ١٩٤٦. وكان المؤتمر مصراً على قصر عضوية الوفد على الوضع الذي ذكرنا سابقاً. غير أن مؤتمري القاهرة، وكانوا ممن اقترحوا حضور وفد سوداني، نصحوا بضرورة تمثيل الاحزاب. ومن جهة أخرى فان الوسطاء في الخرطوم من صفوف الخريجين ومن اتحاد الطلبة تدخلوا تدخلاً ايجابياً وحازماً بدا معه أن سفر وفد لا يمثل الاحزاب أمر محفوف بالعقبات والعراقيل. وانتهى الأمر في السويعات الأولى

من صباح ٢٢ مارس على تمثيل الاحزاب وتغلب الوسطاء على نسبة التمثيل. فبارح أول فوج يوم ٢٢ مارس ولحق به الآخرون تباعاً في ظرف أسبوع .

وأول ما يسجله التاريخ أن ارسال وفد سوداني ليكون على مقربة من مسرح المفاوضات قد كان خطوة موفقة كل التوفيق . والدليل على ذلك أن وزير الخارجية البريطانية أحس خطورته فوقف يهاجمه في مجلس العموم ، يقلل من شأنه وينكر تمثيله للسودان ، أو تأييد الرأي العام السوداني له . ثم استطرد الوزير معلناً أن سياسة بريطانيا نحو السودان هي «اعداده للحكم الذاتي وإبلاغه الاستقلال » . وهو بمثل هذا الموقف وهذا التصريح قد تبرع لرجل الشارع في السودان بالدليل القاطع في دلالته على صواب هذه الخطوة . ولعل صمت الوزير في تلك الآونة كان أدعى لخدمة أغراضه . وثمة دليل آخر على هذا التقرير وهو موقف الحكومة المصرية من الفوج الاول عند وصوله ، بل موقفها من الوفد عند تكامل عدده ، فلقد تواترت الروايات ، مؤيدة بالحوادث وواقع الحال، أن الحكومة المصرية كانت تأمل أن تصل الى تسوية للاحتلال الانجليزي تقضي بها على أسباب الاضطراب والقلق الداخلي ، ولا بأس عندها بعد ذلك من إرجاء مسألة السودان بعض الوقت أو كما قال دولة صدقي باشا في خطبته الانتخابية « الى أن تستكمل عناصر نضوجها » . غير ان وجود وفد سوداني في القاهرة حفز الرأي العام المصري

ليولي مسألة « وحدة وادي النيل » بعض ما تستحقه من الاهتمام ويقدر مدى خطورتها .

ومن جهة أخرى فان تكوين وفد ممثل لجميع وجهات النظر السودانية ومزود بتأييد جبهة موحدة في الداخل ، تسندها جميع الصحافة والهيئات والأندية ، قد صد عن الوفد الضربات التي بدأت توجهها نحره لندن ، وفوت ، على لندن والخرطوم معاً ، فرصة ارسال وفد آخر يطالب باستقلال السودان . وهي خطوة ، وان لم تكن معدة في برنامج الخطط المرتبة فقريبة الى الاذهان محتملة الوقوع ، وسيترتب عليها لو تمت ، وقدم الى القاهرة مثل هذا الوفد من اول الامر ، تيسير الامر على الانجليز وأيضاً على الداعين من قادة مصر آنذاك الى تسوية أمر الجلاء وتأجيل مسألة السودان .

غير ان هذا التوفيق الذي صادف الحركة الوطنية في تكوين وفد وإرساله الى مسرح المفاوضات لم يتم دون دفع الثمن ذلك أن الرغبة الملحة في توحيد الصفوف وتكوين جبهة متماسكة داخل السودان ، قد صرف الاذهان عما ينبغي للوفد نفسه من الأسباب التي تؤهله للقيام بمهمته على أتم الوجوه وأكملها في حدود طاقة السودانيين . فانه وان كان ارسال وفد لعرض القضية السودانية ، والدعوة لها ، والمناضلة في سبيلها ، أمراً بالغ الخطورة في ذاته وبالنظر للحركة الوطنية السودانية ، فاختيار أعضائه على ضوء الصلاحية والكفاءة دون التفات

لنزوات الحزبية أو شهواتها أمر لا يقل خطورة عن سابقه . لكن الظروف التي ذكرنا ، مع الأسف لم تترك للقائمين بمهمة تكوين الوفد الفرصة للالتفات الى هذا الجانب من الموضوع . ولقد كان من نتائج هذا النقص ان اجتمع في القاهرة نحو ١٧ رجلا متباينين في كثير من الصفات والطبائع ، متباينين في الثقافة وفي الميول ، بل ان فيهم من لم تقم بينهم من قبل صلات أو تربط بينهم وشائج ، وفيهم من يتبادلون الفتور في الاحساس ، وعدم التقدير . وثمة خطأ آخر تعرضت له أعمال الوفد بسبب ما أحاط بتكوينه من الارتجال الذي يرجع الى السرعة والمباغتة فقد كان ينبغي أن يتم تكوين الوفد ويقضي أعضاؤه في السودان فترة معقولة من الزمن لينظروا في المهمة التي ألقيت على عاتقهم ويقدروا ما يحيط بها من المصاعب والعقبات ، ويعدوا لكل منها ما يلائمه من الحلول ، وأن يرسموا خطة سيرهم ويقرروا السبل والوسائل التي يتحتم عليهم ان يسلكوها لتحقيق أغراضهم . كما أن عليهم أن يقسموا مهمتهم الى جزئيات وفروع ، وينيطوا بكل فرد أو جماعة حصتهم من العمل حسب استعدادهم واهليتهم ثم بعد ذلك وبعد ذلك فقط ، يجوز لهم أن يشدوا الرحال . وهذا ما لم يتم مع الأسف ! الأمر الذي زاد تبعات الموفدين تعقيداً وعسراً وأضعف ثقتهم في قيمة ما يبذلونه من جهد ، مما سيكشفه التاريخ في أوانه .

الفصل السابع

نحو أفق جديد

لشباب اليوم ورجال الغد المأمول أن يتساءلوا : هل اضطلع الجيل الحاضر في السودان باعباء واجبــه الوطني على الوجه الصحيح ، وهل أدى رسالته كما ينبغي ؟ والاجابة على مثل هذا التساؤل تتعذر على الجيل المستوجب ، لأنها تدخل في اختصاص التاريخ الذي لم تحن بعد الفرصة الملائمــة لمراجعته . فلا يزال المسرح مليئاً بالأضواء ولا يزال المثلون يروحون ويغدون ، ولسان حالهم يقول ان الرواية لم تتم فصولاً . ومع ذلك يستطيع المرء أن يسجل ، مطمئن البال مرتاح الضمير ، أن هذا الجيل قد نهض بأكثر من جهده وطاقته وكفايته . فقد نفض غبار السنين ، وتغلب على التقاليد ، البالية وحطم اغلال أسرة تعيش في قيود القرون الوسطى ، وآسار مجتمع مزقه الجهل واجتمعت عليه سنون القلقلة ، وعدم الاستقرار ، والفوضى الحكومية ، بتعاقب ثلاثة عهود في أقل من قرن واحد . وها هو ذا يغالب عنت الدهر بعد أن استيقظ فوجد نفسه في قبضة أحدث جهاز

استعماري توصلت اليه خلية الشر في الذهن البشري ، ومقيداً بانقسام داخلي لا يمت الى المصلحة القومية بسبب ولا هو بمعزل عن نفوذ الاستعمار ، ان لم نقل ممالئاً له .

لم يحصل قادة الجيل ، والعقول المشرقة فيه ، على اكثر من التعليم « الثانوي » في كلية غردون ، ان جاز ان تسمى تلك المؤسسة مدرسة ثانوية ، ومن ثم أفنوا زهرة شبابهم سجناء في دواوين الحكومة ، فانهكت قواهم وكادت ان تقضي على روحهم وحيويتهم وخرجوا من تلك الاهوال والمحن أقوياء مكافحين ، لم ينل منهم الاستعمار ما نال من غيرهم من الأمم التي اخنى عليها . خرج الجيل منتصراً على سلسلة الهجمات التي شنت ضده لتنفيذ المؤامرة التاريخية والخدمة العالمية وهي فصل السودانيين عن المصريين ، والقضاء على وحدتهم الكفاحية لتحطيم اغلال الاستعمار . والايقاع بهم في نطاق جامعة الشعوب البريطانية . ها هو ذا الجيل الحاضر قد وصل الى هدفه ، وقدم الى مصر دون ان يستقدمها ليتذكر الشعب المصري — فيتذكر معه الساسة — ان تعاون الشعبين أمر حيوي لازم ، والا حاقت بهما الخاتمة المفجعة التي حاقت بالثيران في مأساة اساطير كليله ودمنه !!

لقد انتصر رجال الجيل الحاضر في معركة القبلية ، واستطاعوا أن يكشفوا اللعبة الاستعمارية التي دبرت تحت ستار

« الادارة الاهلية » أو « الحكم غير المباشر » فبــاءت بالفشل الذريع أو كادت .

ولقد خاض الجيل معركة حامية لتحرير الفكر من أوهام الخرافة وقطع شوطاً ملحوظاً في هذا السبيل وقضى على نفوذ الارستقراطية الدينية ، أو كاد .

وانتصر الجيل الحاضر في معركة الجهل والأمية ، وأنشأ بسواعده وموارده المحدودة ، في سنوات قليلة ، من المؤسسات العلمية ما نهض دليــلا على رغبة الاستعمار عن نشر التعليم في السودان [1] .

وأخيراً نظم الجيل الحاضر صفوفه وأقام حركته القومية على أسس حديثة ، فيها من جهة مدرسة للتربية الديمقراطية السليمة ، التي يرجو ان تقوم في السودان ، كما في جهة أخرى ابتعاد عن أخطاء سنة ١٩٢٤ التي كسب فيها القوي الغاشم ، وأدخل أساليب النضال المشروع ، نضال السلم ، واشاعة الوعي السياسي في صفوف الجماهير – ذلك السلاح الذي يضعف امامه المستبد ويجثو خائراً محطماً . ومن ثم خرج بالمسألة السودانية الى العالم الخارجي مدعمة بوثيقة اتهام الحكم الثنائي ، تؤيدها الادلة المنطقية وبراهين الارقام ، واستطاع ان يتخطى الحدود ويتغلب

---

١ – انظر الملحق الخامس .

على جميع السدود التي انشأها الاستعمار ، في السودان وفي مصر ، وان يوحد بين الاحرار في شطري الوادي ويخلق جبهة فولاذية احبطت جميع المساعي والخدع التي جاءت بها المفاوضات ، أو ستجيء بها .

انها ارادة القدر .. انه تطور المجتمع وسير التاريخ .. نعم هو ذلك . لكن للجيل الحاضر في السودان نصيبه المتواضع في هذه المعجزة !!.

●

والآن هل تفوز الحرية فوزاً مبيناً ، وتتحقق مبادئها تحقيقاً كاملاً ، تتجاوب له نواقيس الكنائس مع تكبيرات المآذن ، أم تنال فوزاً جزئياً يدعم قواتها ويمكن لها من الانتصار في المعركة المقبلة ؟

يقتضينا هذا التساؤل ان نبين ان للحرية مظهران، لا يتحقق قيامهـــا في مجتمع الا اذا توفرا معاً . مظهر خارجي ، وهو استكمال الدولة — الحكومة لا الأمة — أسباب السيادة والاستقلال من كل نفوذ خارجي أياً كانت صوره وآثاره . ومظهر داخلي ، وهو إقامـــة صرح الديمقراطية الصحيحة ، الديمقراطية المجردة من جميع الشوائب ، ديمقراطية تكفل للفرد ، في حدود قانون نافذ على الجميع ، حرية القول ، وحرية الفكر

والعقيدة ، وتضمن اتاحة الفرص للمواطنين بالقسطاس ، اي الديمقراطية الاقتصادية . وفي عبارة واحدة ، اقامة نظام يعمل على تحقيق سعادة المواطن في وطن عزيز .

ففي أوربا وفي أفريقيا وآسيا أمم مستقلة ، بعضها حصل على استقلاله من مئات السنين ، غير أنه استقلال الحاكمين لا استقلال المواطنين من أفراد الشعب . لانا نجد جمهرة الشعب ، في تلك الدولة ، لا يتطلع الى بعض الحقوق وبعض الحريات التي يتمتع بها « الرعايا » في البلاد المستعمرة ليس الاستعمار استرقاق أمة لأمة ، كما كان يُعتقد القادة من الجيل الماضي ، وانما هو مذهب وفلسفة تعتنقها طبقة من الأفراد في مختلف البلاد . هو نظام يتعاون أعضاء تلك الطبقة على اقامته وتثبيت عمده على أساس استغلال الغير ، مواطناً أم أجنبياً ، اشباعاً لغريزة الجشع والاستعلاء . وهي صفات ظهرت أعراضها في النفس البشرية منذ القدم ثم نمت وتطورت في عصور الجهالة حتى صارت عند البعض طبيعة متمكنة . ولقد وضح من التجارب أن الاستعمار الأجنبي لا يقوم ويطمئن في بلد الا اذا وجد من أبناء تلك البلاد ، من ذوي النفوذ والحاكمين فيها ، أوصياء قوامين على مصالحه ينقلبون على مر الأيام ، هم أنفسهم ، مستعمرين أشد ظلماً واضطهاداً لمواطنيهم من الاجنبي . وبحكم اشتراكهم في الحكم ، أو على الاصح هيمنتهم على أداته ، أقدر على تعويض دعائم الحريات وقص أجنحتها وجعلها أثراً بعد عين . وليس

السودانيون ان لم يتدبروا الأمر ويحتاطوا له بمنجاة عما انزلقت فيه الجماعات الأخرى ، كما لا يجوز في مثل هذه المسائل الخطيرة الاعتماد على ما يقال ، أو يظن ، من أن السوداني لا يزال على الفطرة النقية سليم من أدواء المدنية . فقد أثبتت تجربة وفد السودان نقيض ذلك .

إن خروج الانجليز من السودان ، وقيام حكومة سودانية مستقلة تمـــام الاستقلال من النفوذ الخارجي ، أمنية حبيبة . يستولي بريقها على المشاعر ويخلب الألباب بمقدار ما أضفى على كلمة « الاستقلال » من جاذبية وسحر . بيد أنها ليست ، وينبغي ألا تكون ، الهدف الذي من أجـــله قامت الحركة الوطنية ، ولتحقيقه تتجند الكفايات وتبذل التضحيات . وانما الهدف والغاية هو قيام الديمقراطية التي حددناها . والديمقراطية شيء ، والاستقلال شيء آخر !!

ليس في هذا غلو المتشائمين ، أو الاعتداء على اختصاص المنجمين ، والتكهن بما يدخل في عـــداد المغيبات ، ولكنه استخلاص نتائج حتمية نستمدها من واقع الحال في السودان على ضوء السوابق التاريخية في البلاد الأخرى . وعلينـــا ، نحن السودانيين ، الا نقع فريسة الرغبة الجامحة في اقامة حكومة سودانية فتشغلنا عن البحث في سوءات الاستغلال الداخلي الذي من شأنه ان يمهد لشطر المجتمع الى معسكرين : معسكر السادة

الحاكمين ، ومعسكر العبيد المحكومين ، فنرجع بالوطن سنوات أو أجيالاً الى الوراء ، الأمر الذي لم تسلم منه كثير من الأمم التي سبقتنا في ميـــدان الحضارة ، وأمم الشرق العربي على الأخص . يجب الا نفتتن بالحكومة السودانية ، والمجلس النيابي ، فنقصر تفكيرنا عليها . فاهداف الوطنيّة الحقة ، كما يجب أن نتأملها وندركها ، ليست هي استقلال السودان من انجلترا ، أو من مصر ، أو من كليهما . كما ليست هي الاتحاد مع مصر ، أو غـــير هذه وتلك من الاوضاع التي تذخر بها كتب الفقه الدستوري . ان اهداف الوطنية ، كما يجب أن تفهم ، هي اسعاد المواطن السوداني . وما الاستقلال أو الاتحاد الا وسيلة لهذه الغاية . وقديماً قال الشاعر الانجليزي بوب ، دع الحمقى يختلفون على نوع الحكومات ، فامثلها ما سعد به المجتمع .

ليست الغاية اذن من كفـــاح السودان ضد الاستعمار هي اختيار الاسم الذي يستطيع القادة ، بملء حريتهم ، أن يطلقوه على الدولة من بين الاصطلاحات التي جاء بها فلاسفة الاجتماع أو القانون ، وتفجرت عنها عقول العباقرة الملهمين . بل ينبغي أن تكون غايتنا اقامة الأسس والضمانات التي تكفل للمواطن حقوقه فينالها في عزة واحترام ، كما تتقاضاه واجباته فيؤديها عن رضا ورغبة . دون محاباة أو استثناء . غايتنا ان نغرس في نفس رجل الدولة ، في الوزير قبل الخفير ، ذلك الاعتقاد الراسخ الذي يجعله يحس احساساً كاملاً بانه خادم المجتمع وأجيره الذي تتوقف

مكانته واحترامه ، كما يتوقف رزقه وقوت عياله ، على مقدار ما يؤديه للمجتمع من خدمات وما يبذله من جهد وليس هو ، كما يعتقد الحاكمون والزعماء اليوم ، السيد المتصرف في شئون المجتمع . على أن نضمن لهذا الاحساس حيويته المتجددة بما نسلطه على الحاكمين من رقابة كاملة ، وأضواء كاشفة ، لا تنبعث من البرلمان فحسب ، فالبرلمانات عرضة للتضليل أو التواطؤ ، بل تنبعث من رأي عام حر يضرب بيد من حديد على كل متلاعب فيحول دون نزق النفوس وأهوائها .

ان الباحث في تاريخ الديمقراطيات ، اينما وجدت ، يدرك ان عمدها لم ترفع الا على اشلاء المكافحين الذين خاضوا بحوراً من الدماء ، وقدموا أرواحهم رخيصة في سبيلها . ولن يبلغ السودانيون هذا المستوى الانساني الخليق باسم الديمقراطية دون تعب أو نصب . لكن يتحتم علينا ان نتعلم من التراث الذي خلفه الفكر البشري ، وأن نستفيد من التجاريب ، ونعتبر بالعظات التي قدمتها الجماعات التي سبقتنا . لقد قطعت مصر شوطاً بعيداً في سبيل الديمقراطية . وها هي اليوم تجتاز المرحلة الاخيرة المؤدية الى الغاية والهدف وتعمل على نسف الخط الاخير من حصون الرجعية . وسيعقد لها لواء النصر بعد فترة قصيرة من السنين . لكن مصر قد دفعت الثمن غالياً ، وبذلت الاموال والمهج وان لم يتساو ما بذلته ، في القدر والمقدار ، مع ما دفعته الديمقراطية البريطانية أو الروسية أو غيرهما من الأمم التي تنعم بالديمقراطية .

فينبغي على هدنة الحرية في السودان، وعلى بناة الديمقراطية، وقد جاء دورهم في مؤخرة القافلة الانسانية، الا يقعوا في الاخطاء التي ارتكبتها الديمقراطية المصرية، ثم يعودوا ليعملوا من جديد على التخلص منها أو يخلفوا للأجيال اللاحقة تركة مثقلة هي مهمة اجتياز المراحل التاريخية الطويلة من ثورات وحروب. ذلك لان في مقدور قادة الرأي في السودان ان يستفيدوا من كفاح الديمقراطية المصرية، وان يستغلوا ثمراته كل الاستغلال، ولا حرج، لكيما يقفزوا بالجماعة السودانية من مرحلتها الحاضرة، أيـا كانت في درج التطور الاجتماعي، ويبلغوا بها في طفرة واحدة مستوى الديمقراطية المصرية يوم يكتب لها النصر ويعقد على هامها اكليل الغار. وبمثل هذا الاسلوب الكفاحي يجنبون مواطنيهم تكرار المآسي التي حلت بمصر أو غيرها من الأمم، ويسدون للانسانية جمعاء يداً كريمة.

على هذا الاساس يقوم إيماني في ضرورة الاتحاد بين مصر والسودان.

ان قيام دولة اتحادية فدرالية من مصر والسودان يجب الا يستند، كما كان ينادي الجيل الذي سبقنا، على روابط اللغة والدين وغيرها من الصلات «الانثربولوجية» فهذه الصلات، قوية وثيقة بلا ريب بين مصر والسودان، لكنها رغم ذلك، ليست عاملاً ملزماً للاتحاد، يسمو في التقدير والاعتبار على الرغبة وحرية الارادة. ولم يحتم توافر مثل هذه الصلات في

جهات أخرى قيام الاتحاد بينها ، فقد قام الاتحاد السويسري على نقيضها .

وقيام الاتحاد بين مصر والسودان لا يقتضيه ، بالضرورة ، هذا الرباط المائي — النيل — الذي كثيراً ما ترنمت بقصائده وطنية العواطف . فالنيل عامل اقتصادي مشترك في القطرين ، ما في ذلك شك ، وحاجة مصر اليه ، في الوقت الحاضر على الأقل ، أشد من حاجة السودان . لكن العلم وقواعد العدالة ، كفيلة بتنظيم هذه المسألة ، وباقامتها على أسس سليمة بين أي أمتين متجاورتين غير متحدتين ، اذا لم تفكر احداهما في الجور بحقوق الأخرى . ومن جهة أخرى فان قيام الاتحاد السياسي لن يحول دون النزاع حول ماء النيل اذا وضعت السياسة المائية على أساس يتنافى مع مبادىء العدالة . ولا عبرة بما يدور في بعض الأذهان ، ويتكرر على بعض الالسنة والصحافة ، من ضرورة هيمنة القاهرة على السياسة المائية ، فهذه حجة وقتية لتدعيم الرأي العام ، لا تصلح لان تكون سياسة مقررة ، ولن تبقى طويلا لانهـــا تشف عن رجعية لا تنبعث الا من عقلية مدرسة آخذة في الزوال .

كل واحد من العوامل التي جاء ذكرها يفي منفرداً لتدعيم الرغبة وحرية الاختيار عند السودانيين لقيام الاتحاد بين القطرين لكن ثمة عاملا ثالثاً يرجحها مجتمعة في الوزن والتقدير ، وهو

توطيد أركان الديمقراطية في السودان وتوفير أسباب السعادة والحياة الكريمة في تلك البلاد ، وتجنيب أهلها الوقوع في الاخطاء التي وقع فيها غيرها من الجماعات الانسانية .

في سبيل ديمقراطية سليمة تكفل للمواطنين ، في مصر والسودان على السواء ، حرية القول بجميع وسائله ، وحرية العقيدة ، وتهيىء للجميع الفرص بالتساوي ، ونحو اللامركزية الادارية التي تحقق استقلال القرية الاداري ، ارجوا أن توجه الجهود ويجند المكافحون قواهم ونضالهم .

الملحق الاول

دستور مؤتمر الخريجين العام

١ ــ الاسم : يسمى هذا المؤتمر مؤتمر الخريجين العام .

٢ ــ الغرض : غرض هذا المؤتمر هو خدمة المصلحة العامة للبلاد والخريجين .

٣ ــ (أ) العضوية : مفتوحة لكل خريجي مدارس ومعاهد السودان التي فوق مستوى المدارس الأولية . أما السودانيون الذين تخرجوا من غير هذه المدارس فتنظر اللجنة في قبــول عضويتهم .

(ب) على العضو أن يدفع رسم تسجيل واشتراك سنوي .

(ج) يشترط دائماً ألا يقل عمر العضو عن ثماني عشرة سنة .

٤ ــ الاجتماع السنوي العام : يعقد الاجتماع السنوي العام في اليوم الثاني لعيد الأضحى المبارك لسماع التقارير وانتخاب هيئة مكونة من ستين عضواً .

٥ ــ اجتماع الهيئة الستينية السنوي : تجتمع هيئة المؤتمــر الستينية في اليوم التالي للاجتماع السنوي العام لمناقشة اقرار أعمال المؤتمر وانتخاب لجنة تنفيذية من بينهم مكونة من خمسة عشر عضواً .

٦ ــ مهمة الهيئة : للهيئة الستينية حق الاشراف على أعمال اللجنة التنفيذية .

٧ ــ القسم : يؤدي كل أعضاء الهيئة الستينية قسم الاخلاص للدستور .

٨ ــ التعديل : لا يعدل هذا الدستور الا بموافقة ثلثي اعضاء الهيئة الستينية .

اللائحة الداخلية لمؤتمر الخريجين العام

الباب الأول

١ ــ الاسم : اللائحة الداخلية لمؤتمر الخريجين العام .

٢ ــ العضوية : العضوية مفتوحة للخريجين المنصوص عنهم في المادة الثالثة من الدستور .

٣ ــ تعريف الخريج : لفظة خريج تشمل :

(أ) كل متخرج من مدارس السودان التي فوق مستوى المدارس الأولية .

(ب) متخرج المدارس الصناعية المتمم تعليمه بها .

(جـ) متخرج المعاهد الدينية المتمم القسم الابتدائي على الأقل .

(د) أما السوداني المتعلم في الخارج فيعامل اسوة بمن هم في مستوى ثقافته بالسودان .

٤ - الاشتراك :

(أ) يقدم الخريج الذي يريد الالتحاق بالمؤتمر طلباً بالشكل المقرر الى اللجنة التنفيذية مباشرة أو بواسطة احدى اللجان الفرعية .

(ب) طلبات الالتحاق التي تصل الى اللجنة التنفيذية في خلال العشرة أيام السابقة لاجتماع المؤتمر العام لا ينظر فيها الا بعد ذلك الاجتماع .

٥ - رسم تسجيل عضوية المؤتمر : يدفع العضو رسم تسجيل قدره خمسة قروش بعد قبول طلب التحاقه مباشرة .

٦ - الاشتراك السنوي : يدفع العضو اشتراكاً عن السنة أو أي جزء منها قدره عشرة قروش دفعة واحدة عقب الالتحاق على ألا يتأخر دفعه عن ثلاثة شهور ، ولا يجوز للعضو حضور الاجتماع العام للمؤتمر الا بعد تسديد اشتراكه . واذا شطب اسم العضو لعدم الدفع لا يقبل ثانياً الا بعد دفع رسم تسجيل جديد.

الباب الثاني

الاجتماع العام للمؤتمر

٧ - المحل : يعقد الاجتماع العام للمؤتمر بنادي خريجي مدارس السودان بأم درمان أو أي مكان آخر تراه الهيئة .

٨ — ميعاد الاجتماع : يعقد الاجتماع السنوي العام بعد ظهر اليوم الثاني من عيد الأضحى المبارك كالمنصوص عنه في الدستور ويجوز استمرار الاجتماع في الايام التالية اذا لزم ذلك .

٩ — نظام الدخول : تعد اللجنة التنفيذية بطاقات خاصة تحمل نمرة التسجيل واسم العضو المشترك وتاريخ انعقاد ومكان المؤتمر وترسل هذه البطاقات في مدة كافية لمن يود الحضور سواء بواسطة اللجان الفرعية أو خلافه ، وأما الأعضاء المقيمـــون بالعاصمة المثلثة فيحصلون على هذه البطاقات من اللجنة التنفيذية.

١٠ — جدول الأعمال :

(أ) تفتح الجلسة .

(ب) تتلى التقارير عن الأعمال المنجزة والأعمال التي تحت البحث .

(ج) يفتح باب الكلام للمؤتمرين لمدة تحددها اللجنة التنفيذية وبالطريقة التي تراها مناسبة .

(د) تجري عملية الانتخاب بالطريقة المنصوص عنها بالفقرة الحادية عشر ادناه .

(هـ) يعلن الرئيس انتهاء الجلسة بعد موافقة المجتمعين .

١١ — طريقة الانتخاب :

(أ) تجري الانتخابات بطريقة الاقتراع السري بأن يكتب كل ناخب ما لا يزيد عن خمسة عشر مشتركاً (سواء كانوا مقيمين بالعاصمة المثلثة او خارجها) .

(ب) توضع أوراق الانتخاب في الصناديق المعدة لذلك .

(ج) تتولى الهيئة الستينية فرز أوراق الانتخاب وتعين لهذا الغرض لجنتين واحدة للفرز وأخرى للمراجعة على أن توقع كل لجنة على الأوراق التي فرزتها والتي راجعتها :

(د) تنظر الطعون بشأن الانتخابات في ظرف سبعة أيام من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب .

(هـ) تباد أوراق الانتخاب بعد الفصل في الطعون المقدمة .

الباب الثالث

هيئة المؤتمر الستينية

١٢ — اجتماعها :

(أ) تجتمع الهيئة في اليوم التالي للاجتماع العام بدار النادي أو أي محل تختاره للقيام بالأعمال المنصوص عنها في الدستور ويدير هذا الاجتماع أكبر الأعضاء الحاضرين سناً ويقوم بأعمال السكرتير أصغرهم سناً .

(ب) تجتمع الهيئة الستينية إجتماعاً دورياً مرة كل شهرين وعلى اللجنة التنفيذية أن تخطرهم بيوم الاجتماع .

(ج) للجنة التنفيذية أن تدعو الهيئة لأي اجتماع خاص اذ كانت لديها أعمال تستلزم ذلك .

(د) تدعو اللجنة التنفيذية الهيئة لاجتماع فوق العادة اذا طلب ذلك ثلاثون من أعضائها .

(هـ) للهيئة أن تدعو لعقد مؤتمر عام فوق العادة اذا وافق على ذلك ثلثا أعضائها ،

(و) إذا اجتمع من أعضاء الهيئة أكثر من النصف يكونون نصاباً قانونياً .

(ز) في الأحوال المبينة تحت ب ، جـ إذا لم يحضر للاجتماع العدد القانوني ينفض الاجتماع عن أن يعقد اجتماع آخر بعد أسبوع وأي عدد يحضر يكون اجتماعه قانونياً .

١٣ – جدول أعمالها :

(أ) يفتتح الجلسة رئيس اللجنة التنفيذية .

(ب) يتلو سكرتير اللجنة التنفيذية محضر الجلسة السابقة للهيئة .

(جـ) مناقشة ما ينشأ من المحضر السابق .

(د) مناقشة وإقرار ما تعرضه اللجنة التنفيذية .

(هـ) المداولة في اقتراحات جديدة .

(و) يعلن الرئيس انتهاء الجلسة بعد موافقة أغلبية الأعضاء.

الباب الرابع

لجنة المؤتمر التنفيذية

١٤ – تكوينها : تتكون لجنة المؤتمر التنفيذية من رئيس

وسكرتير ومساعد سكرتير وأمين صندوق ومحاسب وعشرة أعضاء ، ويكون تسعة من أعضائها نصاباً قانونياً ، واذا خلا مكان أحد أعضاء اللجنة فعليها أن تدعو من عليه الدور من قائمة المنتظرين .

١٥ — اجتماعاتها : تعقد اللجنة اجتماعاتها في المواعيد التي تقررها في جلساتها أو بدعوة من الرئيس أو بطلب ستة من أعضائها .

١٦ — أعمالها :

(أ) إعداد وتنظيم اجتماعات المؤتمر العام .

(ب) إعداد وتقديم المشروعات للهيئة وتنفيذ ما تقرره منها .

(ج) تقديم مواضيع الالتماسات للهيئة لإقرارها ثم مباشرتها وإبلاغ النتائج للهيئة .

(د) تعيين لجان فرعية في الأقاليم والحصول على تصديق الهيئة بذلك .

(ه) تعيين لجان اختصاص مستديمة أو موقتة لدرس المشروعات وللقيام بأي عمل تراه اللجنة التنفيذية .

(و) النظر والبت في قبول العضوية في المؤتمر .

(ز) إعداد الميزانية السنوية وعرضها للهيئة للتصديق .

١٧ ــ جدول أعمال جلسة اللجنة التنفيذية :

(أ) افتتاح الجلسة :

(ب) تلاوة محضر الجلسة السابقة واقراره .

(ج) المناقشة فيما ينشأ من البند الثاني .

(د) تلاوة المكاتبات الواردة .

(هـ) سماع تقارير اللجان المختلفة .

(و) المداولة في أعمال جديدة .

(ز) تحديد ميعاد الجلسة التالية .

١٨ ــ أعمال الرئيس :

(أ) يرأس اجتماعات اللجنة التنفيذية والهيئة واجتماعات المؤتمر العامة ويدير مناقشاتها .

(ب) يعلن انتهاء الجلسة بعد موافقة الأعضاء .

١٩ ــ أعمال السكرتير :

(أ) يفتتح الجلسة في غياب الرئيس .

(ب) يعد أجندة الاجتماع .

(حـ) يدوّن محاضر الجلسات .

(د) يباشر الأعمال الكتابية .

(هـ) يحفظ دفتر المحاضر وسجل المشتركين ودوسيهات المكاتبات .

(و) يخول له أن يصرف ما لا يزيد عن جنيه شهرياً بدون الرجوع للجنة التنفيذية .

(ز) يوقع على الشيكات مع أمين الصندوق .

(ح) يخطر الأعضاء بمواعيد الجلسات .

٢٠ — أعمال مساعد السكرتير :

(أ) يساعد السكرتير في أعماله .

(ب) يقوم بأعمال السكرتير في غيابه .

٢١ — أعمال أمين الصندوق :

(أ) يستلم الاشتراكات وأي أموال أخرى .

(ب) يستخرج ايصالات عن كل ما يصل الى يده من أموال المؤتمر بالشكل المقرر .

(ج) يجب أن يورد المبالغ التي تصل ليده يومياً للبنك ولا يحفظ بيده ما يزيد عن جنيه واحد .

(د) يودع أموال المؤتمر في البنك الذي تقرر اللجنة التعامل معه .

(هـ) يوقع على الشيكات ودفتر الخزينة .

(و) يحفظ دفتر الشيكات ودفتر الخزينة .

(ز) يصرف له جنيه كسلفة مستديمة للنثريات .

٢٢ — أعمال المحاسب :

(أ) يحفظ دفاتر حسابات المؤتمر حسب القواعد المرعية .

(ب) يستخرج حساباً شهرياً يعرضه على اللجنة .

(ح) يجهز الحسابات الختامية ويعدها للمراجعة في وقت كاف قبل عرضها للاجتماع العام السنوي .

الباب الخامس

أحكام متنوعة

٢٣ — تنتخب اللجنة التنفيذية عند اللزوم وفداً يمثلها من بين اعضائها يضم الرئيس والسكرتير .

٢٤ — كل رأي يختص بالمؤتمر يدلي به أي فرد من اعضائه او هيئته او لجنته التنفيذية يعتبر رأياً شخصياً له لا يعبر عن رأي المؤتمر أو هيئته أو لجنته التنفيذية .

٢٥ — تعتبر مباحثات الهيئة واللجنة سرية ولا يصح نشرها بحال من الاحوال أما القرارات فينشر منها ما تقره الهيئة أو اللجنة عن طريق السكرتارية .

٢٦ — كل عضو من الهيئة الستينية أو اللجنة التنفيذية يريد الاستقالة يقدم استقالته الى اللجنة التنفيذية مشفوعة بالاسباب وتذكر اللجنة ذلك في اجتماع الهيئة .

٢٧ — تتكون لجان فرعية كالمنصوص عنها في المادة (١٦ «د») من الباب الرابع في الاماكن التي تراها اللجنة التنفيذية

مناسبة لتدعو للاشتراك في المؤتمر ولجمع الاشتراكات والتبرعات التي تتطلبها المشروعات ورفع الاقتراحات التي يقدمها الاعضاء وما الى ذلك من الأعمال التي ترى اللجنة التنفيذية إسنادها لها .

٢٨ — تتكون لجان اختصاص بمقتضى المادة (١٦ هـ) من الباب الرابع ليسند اليها البحث في أعمال فنية أو خلافها ورفع تقارير عنها للجنة التنفيذية .

٢٩ — تتكون مالية المؤتمر من رسوم التسجيل والاشتراكات السنويـــة والتبرعات التي تستدعيها المشروعات واستثمار تلك الأموال .

٣٠ — للهيئة تحديد وتوقيع عقوبة على كل من يخل بقوانين المؤتمر .

٣١ — لا تعدل مواد هذه اللائحة الا في اجتماع الهيئة بموافقة ثلثي الاعضاء الحاضرين .

ملحق مـــالي

١ — الميزانية .

(أ) تعد اللجنة التنفيذية ميزانية سنوية تعرض على هيئة المؤتمر للتصديق عليها .

(ب) للجنة التنفيذية أن تصدق على أي تجاوز في بند من بنود الميزانية على الوفورات في أي بند أو بنود أخرى بشرط :

١ — ألا يؤدي ذلك الى تجاوز في جملة الميزانية .

٢ ــ ألا يكون التجاوز في أي بند ناشئاً عن تحسين او اضافة للمشروع .

٣ ــ ألا تكون الوفورات ناشئة عن الغاء أو بتر في مشروع آخر .

٢ ــ الايرادات يجب ان يعطى ايصال بالصورة المقررة عن كل مبلغ من ايرادات المؤتمر .

٣ ــ المصروفات .

(أ) كل المصروفات يجب ان تكون باذن صرف بالشكل المقرر ويجب ان يوقع المستلم على اذن الصرف بالاستلام بعد اعتماد الصرف بالطريقة المبينة في المواد التالية .

(ب) لا يصرف أي مبلغ إلا اذا كان مصدقاً عليه بقرار اللجنة مع ملاحظة المادة نمرة (١٩ و) من اللائحة الداخلية .

(ج) المبالغ التي لا تتجاوز جنيهاً يصرفها السكرتير باعتماده الخاص والتي لا تتجاوز عشرة جنيهات باعتماد الرئيس والسكرتير أما المبالغ التي تزيد عن عشرة جنيهات فيجب عرضها على اللجنة التنفيذية التي تعتمد الصرف .

(د) قبل ان يصرف أي مبلغ يجب ان تقدم عنه فاتورة من طالب الصرف وتصحب الفاتورة بشهادة من المحاسب او المخزنجي او الشخص او الأشخاص المكلفين باستلام المشروعات أو مراقبة العمل أما اذا كان المبلغ المراد صرفه اكثر من ١٠ جنيهات يجب

ان تقدم الفاتورة والشهادة الى اللجنة التي بعد مراجعة البيانات والأثمان وخلافه تقر اعتماده في أحد قراراتها ويجب على المحاسب ان يذكر نمرة ذلك القرار وتاريخه في اذن الصرف ويوقع عليه من السكرتير والرئيس .

(ه) كل المصروفات التي تزيد عن جنيه واحد تصرف بواسطة شيكات ويجب ذكر نمرة كل شيك بجانب إمضاء المستلم على اذن الصرف .

٤ — الحسابات .

(أ) المحاسب هو الشخص المسئول عن القيام بأعمال المؤتمر الحسابية وحفظ دفاتر الايرادات والمصروفات حسب الأصول المرعية .

(ب) يحفظ دفتر بواسطة المحاسب لبيان عهدة المؤتمر واثاثاته ويساعــده في ذلك الخزنجي أو الشخص الذي تعينه اللجنة التنفيذية اذا لزم الحال .

(ج) كل دفاتر الحسابات والأرانيك المالية تكون بعهدة المحاسب هذا بخلاف دفتر الخزينة الذي يكون بعهدة أمــين الصندوق ودفتر المشتركين الذي يكون بعهدة السكرتير .

(د) نماذج الدفاتر والاستمارات المالية هي التي تقرها اللجنة التنفيذية من وقت لآخر مبينة في محاضر جلساتها .

(ه) يقدم المحاسب حساباً عن كل شهر في خلال النصف

الاول من الشهر التالي عن مالية المؤتمر للجنة التنفيذية التي بعد اقراره تعرضه على هيئة المؤتمر في أول جلسة تلي اقرار الحساب وتعلق صورة من الحساب كل ثلاثة شهور على الاقل في محل انعقاد المؤتمر لاطلاع الاعضاء عليه .

(و) يقدم المحاسب حساباً ختامياً عن السنة المنتهية يعرض على المؤتمر في الاجتماع العام السنوي ويكون موقعاً عليه منه ومن أمين الصندوق هـذا بخلاف توقيع المراجع المنصوص عنه في المادة التالية .

(ز) يراجع حسابات المؤتمر لجنة مراجعة تعينها الهيئة الستينية ممن لهم دراية بالمراجعة ويوقعون على الحساب الختامي الذي يعرض على الاجتماع العام ويتلو أمين الصندوق تقرير المراجعين بعد تلاوة الحساب الختامي .

٥ — المشتروات .

(أ) كل ما يشترى من الأصناف يضاف بالعهدة حين وروده كما يجب أن يبقى تحت عهدة عضو من الاعضاء تعينه اللجنة ويكون مسئولاً عنه شخصياً والاعضاء الذين يستعملون اصنافاً معدة للاستهلاك يكونون مسئولين عن استعمال واستهلاك تلك المهمات في الغرض الذي صرفت من أجله .

(ب) توريد ومشترى جميع الاصناف والأدوات التي تلزم المؤتمر واجراء الاعمال التي تزيد قيمتها عن عشرة جنيهات مصرية يكون بوجه عام بمناقصات عامة أو محدودة حسب ما تراه اللجنة وبالشروط التي تعرضها .

الملحق الثاني

صاحب المقام الرفيع ، صاحبي المعالي ، سادتي — اخواني :

في هذا اليوم التاريخي العظيم وفي هذه الساعة السعيدة يسري في نفوس السودانيين جميعاً شعور فياض بالغبطة والبشر يكل عن تصويره القلم ويعجز عن ايضاحه البيان لتشريفكم هذا الحفل المتواضع في مبناه الخطير وفي معناه .

فرصة نادرة هذه التي أتاحتها الأقدار ليجتمع الأخ بأخيه وليتحدث الشقيق الى شقيقه وليظهر السوداني عن قريب لأخيه المصري بهذه المناسبة تلك العواطف النبيلة التي ترتكز على أربع دعائم ثابتة على مر الأيام راسخة على تقلب الحوادث — الدين ، واللغة ، والدم ، والنيل .

ان السودان الذي تربطه بمصر أواصر المودة والاخاء لتأخذه نشوة الفرح اذ يرى مصر الشقيقة ماثلة في أشخاصكم بأروع مظاهرها وأنبل مقاصدها وأكرم رسلها — مصر التي نفخت في في الشرق من روح نهضتها الفتية فأضحى يترسم خطاها ويهتدي بنورها — مصر التي تعمل لاستعادة مجدها فتضرب بذلك أحسن الامثال للشعوب الفتية في متابعة الجهاد لتنمية العزة القومية ومسايرة الحضارة والمدنية — مصر التي قامت ولا تزال تقوم بكل هذه النهضات انما كنتم انتم واخوانكم بمصر من قادة الرأي وزعماء النهضة أبر ابنائها وأقوى سواعدها .

فباسم السودانيين عمـــوماً نرحب بقدمكم الميمون ترحيباً صادراً من اعماق القلوب لا تشوبه شائبة ولا يمازجه رياء. ونكرم في أشخاصكم العظيمة الأمة المصرية الشقيقة والحكومة المصرية الرشيدة .

يا صاحب المقام الرفيع ، لا ريب أنكم ترغبون الوقوف على حالة السودان وتعرف أحوال أهاليه فمن الخير المشترك أن تعلم شيئاً اجمالياً عن هذا المؤتمر الناشىء والاغراض التي يرمي اليها والأسباب التي أوحت بفكرته والمناسبات التي ابرزته الى عالم الظهور .

كان السوداني قبل ربع قرن تقريباً يعيش عيش القانع بما يكتنفه من أسباب الحياة ثم أخذت الفئة المستنيرة من أبناء البلاد تشعر بما حولها من نقص في نواحي الحياة المختلفة مما لا يتمشى مع تطور الافكار وطموح السوداني ورغبته في رفعة بلاده وأمته فأخـــذ الكثيرون يشعرون بأن أداء هذه الواجبات الوطنية يتوقف على توحيد الكلمة واتحاد الآراء واتجاه الجميع نحـــو أهداف معينة — واتفق في هذا الاثناء ان أبرمت معاهدة التحالف بـــين مصر وبريطانيا وتضمنت تلك المعاهدة اتفاق الحكومتين على العمل لرفاهية السودانيين فكان في النص على هذه الرفاهية حافز قوي دفع بتلك الآراء المختمرة في الاذهان الى الخارج فاذا بالفئة المثقفة تنفخ في بوق الوطنية داعية أفرادها

الى التكاتف والتضامن والعمل لمصلحة السودان فتكون هـذا المؤتمر الذي مضى على عمره عامان فقط استطاع فيهما ان يكون نفسه وان يكسب تأييد الشعب وأن يثير اهتمام الحكومة .

إن هذا المؤتمر يعمل لمصلحة السودان عامة مستلهماً وحي ضميره ورغبات بلاده غير متأثر بأي مؤثر خارجي فهو يدرس كل ما له علاقة بالمصلحة العامة فيعالج ما يستطيع علاجه بنفسه ويضع اصبع الجهات المسئولة على مواطن الداء فيما لا يستطيع القيام به .

ان هذا المؤتمر يسعى لاكمال الناقص واصلاح الفاسد وتقويم المعوج فهو يحاول القضاء على هذه النعرة القبلية وتمسك كل قبيلة بوحدتها منفصلة عن باقي القبائل مما سيؤدي الى تمزيق جسم الأمة وهدم كيانها فالمؤتمر يعمل جاهداً لجعل لفظة « سوداني » سلاحاً للقضاء على هذه التفرقة القبلية وأداة لرفع الحواجز بين أجزاء القطر الواحد .

ان هذا المؤتمر يحاول ان يقضي على إدلاء الأفراد بآراء خاصة قد يؤدي العمل بمقتضاها الى الاضرار بمصالح البلاد فهو يعمل جاهداً لتكوين رأي عام يعبر عن مطالب الأمة ورغبات البلاد .

ان هذا المؤتمر يرى الجهل متفشياً في الحواضر والبوادي فهو يعمل جاهداً لأن ينتشر التعليم ويظل رواقه أكبر عدد ممكن

من الشبان المتعطشين للمعارف علماً منه بأن لا وسيلة للحياة الصحيحة لأمة تتخبط في الجهالة تخبط العشواء في الليل البهيم .

ان هذا المؤتمر يعلم ان هذه الوديان الخصيبة وهذه السهول المرعة وهذه الأمطار الغزيرة وهذا النيل الذي نباهي به العالم ونتيه به على الخافقين كل ذلك كاف لجعل هذا السودان قطراً زراعيـــاً عظيماً لولا فقر باسط ذراعيه وجهل منيخ بكلكله فالمؤتمر يعمل جاهداً لايجاد علاج لهذا الأمر ولتوجيه الفلاح توجيهاً يتناسب مع ظروفه وأحواله .

إن هذا المؤتمر يرى الأجنبي من تاجر وصانع قابضاً على موارد الثروة وأسباب الرزق ولا يستطيع الوطني منافسته أو العمل الى جنبه لأسباب عديدة فهو يعمل جاهداً لتخفيف هذه الوطـــأة وافساح ذلك المجال . تلك يا صاحب الرفعة بعض الأغراض التي يعمل المؤتمر على تحقيقها — ونحن لا ندعي اننا نحاول تحقيق المثل العليا ولكننا نؤكد اننا سائرون الى الامام بخطى ثابتة وان كانت في الوقت الحاضر قصيرة متعاونين في ذلك مع الحكومة القائمـــة وعلى رأسها صاحب المعالي السير جورج استيوارت سايمز الذي عرفنا في عهده معنى الحرية وتمتعنا في أيام حكمه بكثير من العدالة والأمن والطمأنينة .

يا صاحب المقام الرفيع، لا تظن ان هناك من يعرف السودان حق المعرفة مثل أبنائه المتعلمين فهم يحسون بأحاسيس أهاليه

ويشعرون بآلامهم وأفراحهم وهم يعرفون اتجاهات أفكارهم ونزعات نفوسهم فالمؤتمر يأمل من الحكومة المشتركة أن تفسح له المجـــال وان تساعده في تحقيق أغراضه ليسود حسن التفاهم بين الحاكم والمحكوم وليساهم الخريجون مساهمة فعالة في نهضة بلادهم حتى يكون هناك تناسب في الحياة بين شطري هذا الوادي الخصب .

إننا نعلم أن رفعتكم قد عرفتم في حياتكم السياسية بالحزم ومضاء العزيمة ، وبعد النظر وسرعة الخاطر وصفاء التفكير وحسن التقدير ونعلم أن تاريخكم الحافل بجلائـــل الأعمال وشخصيتكم الممتازة لم تكن موضع اعجاب الجميع فحسب بل كانت فخراً لجميع الشرق ، ونحن نرجو أن نجني ثمار هذه الصفات العالية في هذه الزيارة الميمونة وأن نجعل منها نموذجاً ننسج على منواله ومثالاً عالياً نحتذيه .

يا صاحب المقام الرفيع : أرجو أن تسمحوا لنا بالتعبير عن شكر جميع السودانيـين شكراً مقروناً بالاعجاب والاكبار للحكومة المصرية في شخصكم العظيم لهذه المبرات الكريمة والأموال التي تفضلتم فتبرعتم بها لمعاهد العلم ودوائر الفقراء فقد ترك هذا الصنيع في نفوس الجميع أثراً حميداً وتقديراً عظيماً .

يا صاحب المقام الرفيع: إن إخلاصنا لمصر وحبنا لها وثقتنا بها أمر مفروغ منه وعروة لا انفصام لها وسوف تقوى هذه

العواطف على مر الأيام وتوالي الدهور فاذا عدتم الى أسفل الوادي فاحملوا عنا أطيب الأماني وأقوى الآمال في مصر وساكنيها وعلى رأس الجميع جلالة المليك المحبوب فاروق الأول رعاه الله .

مذكرة مرفوعة الى :

حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا رئيس الوزارة المصرية .

ترفع اليكم لجنة مؤتمر الخريجين العام بصفتكم ممثلاً للشعب المصري في هذه الزيارة الميمونة الخاصة أخلص آيات الشكر والثناء على ما قمتم به للسودان من مبرات جليلة دلت على أن مصر الشقيقة لا تترك فرصة سانحة دون أن تطوق جيد السودان بقلادة من احسانها حتى أصبح السودانيون عاجزين عن اداء الشكر نحو هذه الصنائع الحميدة .

ونحن ننتهز فرصة هذه الزيارة السعيدة فنتقدم معبرين عن شعور الحب والاعجاب والاجلال الذي يعمر قلوب السودانيين عامة لترفعوا ذلك عنا الى الشعب المصري الشقيق .

يا صاحب المقام الرفيع : ان حرص مصر والسودان معاً على تقوية الروابط المقدسة بين القطرين لما يشجعنا ان نتقدم الى الأمة المصرية ببعض الالتماسات التي نرى انها تقوي ما بين القطرين من عرى المودة والإخاء وستبقى ذكراها التاريخية ماثلة

بجانب مآثر مصر العديدة ناطقة بحسن الصنيع حافظة لعهد صلاتنا الأبدية ولا ندعي اننا بذلك نقترح على الأمة المصرية ما لم يخطر لها ببال أو ما لم يسبق لها التفكير فيه . كلا فنحن نعلم أن فيض مصر قد غمر الشرق كله وأن اهتمامها بشئون بلاد العروبة والاسلام الذي بوأها بحق منصب الزعامة على بـــلاد الشرق العربي قاطبة ، ذلك الاهتمام من الطبيعي أن يتجه نحو الشطر الأعلى لوادي النيل أولاً وليس هذا الذي نقدمه اليوم من الالتماسات التي قد تدخل في نطاق أعمال الاصلاح هو كل مـــا نأمله في مصر الشقيقة كلا ، فآمال السودان لارتباط شئونه الحيوية والسياسية الكبرى بمصر لهي أوسع وأسمى من هـــذا بكثير ، ولكننا نتقدم بها لنؤكد أن السودان إذا ضاقت مـــوارده لا يأنف أن يلتمس من مصر ما يرى أنه عاجز عن القيام به في ميدان الاصلاح الاجتماعي كما لا يأنف الأخ أن يطلب من أخيه لما بينهما من عرى المودة والاخاء، وتلك الالتماسات هي :

التبشير بالدين الاسلامي في الجنوب :

يعلم الشعب المصري أن الشطر الجنوبي من السودان لم يساير الشطر الشمالي في مضمار الحضارة ولم يحظ بنصيب وافر من العمران والاصلاح وان سكانه ما زال جلهم على الفطرة على الرغم من المحاولات التي يقوم بها جماعة التبشير المسيحي ، ونحن نرى أن واجبنا نحو مواطنينا في الجنوب يحتم علينا أن نساهم في تمدينهم بشتى الوسائل كما نرى أن من واجب مصر أيضاً أن

تخصهم بنصيب من العناية فتلفت نظر الجمعيات الخيرية والمعاهد الدينية المصرية للعمل في الجنـــوب من حيث التبشير بالدين الاسلامي ونشر اللغة العربية حتى يتسنى للجزء الجنوبي أن يتمشى في ثقافته مع الجزء الشمالي .

المعهد العلمي :

قد سبق للمؤتمر في العام الماضي أن اهتم بدرس شئون المعهد العلمي بأم درمان وقدم مذكرة لحضرة صاحب المعالي حاكم السودان العام تتضمن الاصلاحات التي يرى الحاجة ماسة اليها في حالة المعهد العلمي الراهنة وهـــذه المذكرة لا تزال رهن البحث عند صاحب المعالي الحاكم فنحن نرى بالنسبة لأهمية موضوع المعهد وما يستحقه من عناية أن تكون الأمة المصرية مستعدة لتقديم أية مساعدة تطلب منها في هذا الصدد .

ملجأ القرش :

أسس هذا الملجأ بأم درمان لضم أبنـــاء الشعب الفقراء بالتبرعات التي حصل عليها من اموال الشعب وقد سبق للمصريين أن ساهموا في هذا العمل المفيد وعلى رأسهم صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون باشا ولما كان هذا الملجأ في حاجة الى التوسع ليأتي بالغرض الذي أنشىء من أجله في نشر التعليم الصناعي الحديث بالسودان وأن موارد البلاد لا تساعد على هذا التوسع

المطلوب فنحن نأمل أن تمده مصر بالمساعدة اللازمة التي تمكنه من أداء الغرض الذي أنشىء من أجله .

مستشفى في أم درمان :

أن عدد المستشفيات الكبرى في السودان لا يزال محدوداً رغم المجهودات المشكورة التي بذلتها حكومتنا في هذا الصدد ولما كانت الحاجة ماسة لايجاد مستشفى كبير يضم عدداً من الطبيبات والأطباء الاخصائيين فنحن نأمل أن تبذل الجمعيات الخيرية المصرية مجهوداً في إنشاء مثل هذا المستشفى بمدينة كبيرة كأم درمان التي يؤمها الناس من مختلف نواحي القطر فيعم نفعه بذلك أكبر عدد من الأهلين .

تشجيع رجال المال لاستثمار أموالهم في السودان :

إن أعمال الانتاج في السودان خصوصاً الزراعة منها رابحة جداً إذ أديرت علمياً كما أثبت ذلك عملياً أصحاب المشاريع الزراعية من السودانيين والأراضي بحمد الله واسعة لا تحتاج الا لرأس المال الذي يكفي للتأسيس وإدارة العمل والسودان بلد بكر فيه متسع لكل عمل نافع ومشروع مفيد فالمأمول أن يتقدم أصحاب رؤوس الأموال والبنوك للسودان لينشئوا فيه من الأعمال وبيوت المال ما يرفع مستواه الاقتصادي ويفتح أبواب جديدة للرزق لكثير من أبناء النيل .

مكتبة عربية عامة بأم درمان :

ومن الأشياء التي تنقص السودان الجديد المتعطش للثقافة والمعرفة انشاء مكتبة عربية عامة تضم كل المراجع وأمهات المؤلفات التي أنتجها عقول رجال العلم والأدب في العصور المختلفة — ان مكتبة عربية كهذه قد كانت موضع التفكير عند عامة الطبقة المثقفة في السودان منذ زمن بعيد ولكن الصعوبات المادية قد كانت دائماً مانعاً أمام تحقيق هذه الأمنية الغالية — فان تقدمت الأمة المصرية لإنشاء هذه المؤسسة تكون قد حققت خير عمل لتوثيق الصلاة الثقافية بين القطرين .

وتفضلوا يا صاحب الرفعة بقبول فائق الاحترام .

المخلص	المخلص
نصر الحاج علي	**حماد توفيق حماد**
رئيس مؤتمر الخريجين العام	سكرتير مؤتمر الخريجين العام

الملحق الثالث

حضرة صاحب المعالي حاكم السودان العام :

بواسطة سعادة السكرتير الاداري لحكومة السودان .

يا صاحب المعالي :

يتشرف مؤتمر الخريجين العام بأن يرفع لمعاليكم بصفتكم ممثلين لحكومتي صاحبي الجلالة الملك جورج السادس ملك بريطانيا العظمى والملك فاروق الاول ملك مصر المذكرة التالية التي تعبر عن مطلب الشعب السوداني في الوقت الحاضر .

ان التطور العالمي واحداث الحرب الحالية قد بعثت في الشعوب ميلاً قوياً لتحقيق العدل الانساني وحرية الشعوب كما أفصحت بذلك تصريحات الساسة البريطانيين ومواثيق رجال الديموقراطية العالميين .

والسودان كشعب من الشعوب التي تضافرت مع الامبراطورية البريطانية في هذه الحرب منذ نشوبها قد أدرك ادراكاً صحيحاً حقوقه كشعب ينشد الحياة بعد ما يقرب من نصف قرن قضاه في أحضان حكم منظم . ومؤتمر الخريجين العام الذي يمثل الرأي

العام المستنير وهو ثمرة ناضجة من ثمرات الحكم الثنائي يشعر بعظم مسئووليته ازاء بلاده وموطنيه جميعاً .

ولهذا يتقدم بهذه المذكرة راجياً أن تجد التقدير الذي تستحقه والترحيب الذي يطمع فيه وهو بعد واثق من أنها تعبر تعبيراً صادقاً عن ميول وأماني هذه البلاد .

١ — اصدار تصريح مشترك في أقرب فرصة ممكنة من الحكومتين الانجليزية والمصرية بمنح السودان بحدوده الجغرافية حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة وإحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل حرية التعبير عن ذلك الحق حرية تامة كما تكفل للسودانيين الحق في تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصري والسوداني .

٢ — تأسيس هيئة تمثيلية من السودانيين لاقرار الميزانية والقوانين .

٣ — تأسيس مجلس أعلى للتعليم أغلبيته من السودانيين وتخصيص ما لا يقل عن ١٢ في المائة من الميزانية للتعليم .

٤ — فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية .

٥ — الغاء قوانين المناطق المقفولة ورفع قيود الإتجار والانتقال عن السودانيين داخل السودان .

٦ – وضع تشريع بتحديد الجنسية السودانية .

٧ – وقف الهجرة الى السودان فيما عدا ما قررته المعاهدة الانجليزية المصرية .

٨ – عدم تجديد عقد الشركة الزراعية بالجزيرة .

٩ – تطبيق مبدأ الرفاهية والأولوية في الوظائف وذلك :

أ – باعطاء السودانيين فرصة الاشتراك الفعلي في الحكم بتعيين سودانيين في وظائف ذات مسئوولية سياسية في جميع فروع الحكومة الرئيسية .

ب – قصر الوظائف على السودانيين اما المناصب التي تدعو الضرورة لملئها بغير السودانيين تملأ بعقود محدودة الأجل يتدرب في أثنائها سودانيون لملئها في نهاية المدة .

١٠ – تمكين السودانيين من استثمار مـــوارد التجارية والزراعية والصناعية .

١١ – وضع قانون بالزام الشركات والبيوتات التجارية بتحديد نسبة معقولة من وظائفها للسودانيين .

١٢ – وقف الاعانات لمدارس الارساليات وتوحيد برامج التعليم في الشمال والجنوب .

هذه هي المطالب التي نرى في استجابتها ارضاء لرغبات السودانيين في الوقت الحاضر والمؤتمر يتطلع الى معونتكم ويأمل أن يحظى بما يفيد الموافقة عليها والشروع في تنفيذها .

وتفضلوا يا صاحب المعالي بقبول فائق الاحترام .

خادمكم المطيع : ابراهيم أحمد : رئيس مؤتمر الخريجين العام

أم درمان في ٣ أبريل سنة ١٩٤٢

٢

سيدي العزيز :

كلفني صاحب المعالي الحاكم العام أن أبلغكم أنه اطلع على مذكرتكم المؤرخة ٣ ابريل سنة ١٩٤٢ ويلاحظ معاليه أن الكثير من طلباتكم المدونة بها يمس مباشرة مركز السودان السياسي ودستوره . ان هذا الدستور المؤسس على اتفاقية الحكم الثنائي سنة ١٨٩٩ والمعاهدة الانجليزية سنة ١٩٣٦ والمنفذ بموجب التشريعات الخاصة بذلك لا يمكن أن يغير الا بعمل مشترك من قبل الدولتين المتعاقدتين وحكومة السودان ليست مستعدة لأن تبحث في أمر تنقيح ذلك الدستور مع أية مجموعة من الاشخاص الا أنها اذا قررت الدولتان المتعاقدتان في أي

وقت إعادة النظر في الاتفاقية أو المعاهدة فحكومة السودان تأمل أن تستشير الرأي السوداني المسئول ولكن لا يمكن لحكومة السودان أن تعطي وعداً الى أية مجموعة من الاشخاص باسم الدولتين المتعاقدتين ولا باسمها هي .

وزيادة على هذا أنكم تذكرون أن السير انجس جيلان قال في خطابه الى رئيس مؤتمر الخريجين العام المؤرخ ٢٢ مايو سنة ١٩٣٨ أنه يكون مستعداً ليقبل من المؤتمر ما يقدمه من رسائل في المواضيع التي تقع ضمن دائرة حدوده ولاحظ السير أنجس جيلان أن المؤتمر لم يدع تمثيلاً لغير أعضائه وإني أطلب منكم أن تعيدوا قراءة خطابي لكم المؤرخ ١٩٤٠/١٠/٣٠ وعلى الأخص الفقرة ١١ منه تلك الفقرة التي قلت فيها أن مؤتمر الخريجين بدعواه تمثيل جميع السودانيين وبمحاولته تحويل صفته الى هيئة سياسية وطنية ليس فقط يستحيل عليه أن يحتفظ بالتعاون الحكومي بل لن يكون له أمل في استمرار اعتراف الحكومة به . هذا وإن المؤتمر بتقديمه المذكرة التي هي موضوع هذا الخطاب وبالعبارات التي وردت فيها قد وقع في نفس الخطأين اللذين سبق لي أن حذرته من الوقوع فيهما وهكذا فانه فقد ثقة الحكومة ولا يمكن أن تعود الا اذا أعاد تنظيم شؤونه بحيث تكون الحكومة واثقة من أن يحترم رغباتها ويلاحظ انذاراتها .

ولهذه الأسباب التي دونتها آنفاً يجد صاحب المعالي الحاكم

العام أنه ليس في استطاعته أن يقبل هذه المذكرة وهي لذلك مردودة اليكم .

يرغب صاحب المعالي الحاكم العام أن أضيف الى ما تقدم أنه ومستشاريه على علم تام بما يحتاج اليه السودان وبالرغبة الطبيعية المشروعة التي تختلج في نفوس أبنائه المستنيرين لاشتراك متزايد في حكومة بلادهم وتنميتها ، ولهذه الغاية تدرس حكومة السودان وتنفذ باستمرار خططاً ترمي الى اشتراك السودانيين اشتراكاً أوثق في ادارة شئونهم والى رفاهية البلاد وأهلها وتقدمهم المنظم .

على أنه يجب على المؤتمر أن يدرك أن تقرير سرعة السير في هذا الطريق هو من واجب وشأن حكومة السودان وحدها ، باعتبار التزاماتها العظمى كوصي نحو أهل السودان وبالاستشارة مع الحليفتين المتعاقدتين اذا دعت الحالة لذلك .

إن للحكومة رغبة صادقة في أن تبرهن الطبقات المتعلمة في البلاد على أنها ذات كفاءة ومقدرة لاحتلال مركزها المناسب في إدارة الشئون الداخلية . على أن أي تقدم لهذا المركز لا بد من أن يكون موضع احراج خطير وتأخر مالم يدرك المؤتمر بوضوح ونهائياً انه يتحتم على الحكومة أن تصر على أن يحصر المؤتمر نفسه في شئون الداخلية وأن يقلع عن أية دعوى صريحة أو ضمنية في تمثيل البلاد تمثيلاً عاماً ، وانها ستصر على ذلك .

وفي الختام كلفني صاحب المعالي الحاكم أن أقول أنه يأسف لأنكم رأيتم من المناسب اتخاذ هذه الخطوة المسرعة بتقديم هذه المذكرة .

المخلص : د. نيوبولد
السكرتير الاداري

٣

حضرة صاحب المعالي حاكم السودان العام بواسطة السكرتير الاداري لحكومة السودان .

يا صاحب المعالي :

نتشرف بأن نخبركم بأننا أطلعنا على كتاب سعادة السكرتير الاداري المؤرخ ١٩ ابريل سنة ١٩٤٢ الذي تضمن رأي معاليكم في موضوع المذكرة التي رفعناها إليكم بتاريخ ٣ ابريل سنة ١٩٤٢ . وان المؤتمر الذي عمل منذ تأسيسه على التعاون مع الحكومة والذي قدم الكثير من الخدمات النافعة التي اعترفت بها الحكومة في وقتها ، ليأسف أن يتلقى هذا الرد السلبي على مطالب ادرك بحكم مسئوليته إزاء بلاده ومواطنيه جميعاً ضرورة بسطها للمسئولين عن إدارة شئون البلاد .

لقد كنا نعلم جيداً ان المطلب الأول وحده يمس مركز السودان السياسي ودستوره المؤسس على اتفاقية سنة ١٨٩٩

والمعاهدة الانجليزية المصرية سنة ١٩٣٦ . وبذلك عندما طلبنا اعطاءنا حق تقرير المصير بعد الحرب انما قصدنا أن نحتفظ لبلادنا بالحقوق التي كفلها ميثاق الأطلنتي للشعوب وعهود ومواثيق رجال الديمقراطية العالميين . على اننا حين طلبنا ذلك ما كنا لنجهل ما قد يقتضيه تحقيق هذا المطلب من تفصيلات يصح أن تكون موضع مباحثة وكذلك ما كنا نجهل أنه ليس من سلطة حكومة السودان أن تبت في هذه النقطة ولا أن تعطي وعوداً لا باسم الدولتين المتعاقدتين ولا باسمها هي ولهذا يرى المؤتمر انه كان ينبغي على حكومة السودان – وهي لا تملك أمر تنقيح دستور الحكومة الثنائية – ان ترفع هذا الطلب الى جهتي الاختصاص ، ولا سيما أنه ليست هناك قاعدة تربط الشعب السوداني باتفاقيات لم يكن طرفاً في ابرامها . وكنا نأمل أن تقف حكومة السودان الى جانبنا بما تؤديه من شهادة عن المستوى الذي بلغه هذا الشعب تحت إشرافها المنظم .

إن المؤتمر يتقيد بدستوره الذي نص صراحة على ان غرضه خدمة المصلحة العامة فاذا طلب اليه ان يتقيد بقيود أخرى تتعارض مع دستوره فهو بلا شك يستمسك بذلك الدستور . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان الاحداث التي تتابعت بعد كتاب السير انجس جلن في ٢٢ مايو سنة ١٩٣٧ ذلك الكتاب الذي استند عليه سعادة السكرتير الاداري الحالي في كتابه المؤرخ ١٩٤٠/١٠/٣٠ غيرت المعالم والحدود ووضعت الدنيا بأسرها في

جبهتين متقابلتين كلا منهما الأمل لاحراز نصر يتكيف العالم بنتائجه . ثم موقف السودان بتضحياته المادية والمعنوية في هذه الحرب والدور الذي لعبه وما زال يلعبه ليتبوأ مكانه في العهد الجديد كل هذا لا بد أن يدخل تعديــلا كبيراً في النظرة الى الحياة والى الحقوق ولا بد أن يدعو كل فرد وكل هيئة في أي بلد الى نوع آخر من التفكير الذي يستتبع حتماً تغيراً في الأوضاع ولهذا لا نرى محلا لاستنكار هذا الاتجاه الطبيعي على هيئة تقوم في بلاد تعلم الحكومة أكثر من غيرها مسئولية أبنائها المثقفين وانه لبعيد عن الانصاف أن يقرن هذا المظهر وهو نتيجة حتمية للتطور العالمي بفقدان الثقة ما دامت أساليب هذه الهيئة في بسط مطالب البلاد لم تتعد الأساليب المشروعة ، ولذا فان المؤتمر لا يخفي دهشته من سحب الحكومة لثقتها ويأسف لأنها بقرارها هذا أرادت قطع وشيجة التعاون القائم . كما يأسف لأنها علقت عودة تلك الثقة بشروط غير محدودة وغير مفهومة فيما أسمته « تنظيم إدارة شئوننا » وغير عادلة فيما أفصحت عنه بالرغبات والانذارات .

والمؤتمر لا يسعه إلا أن يبدي أشد الأسف على ردكم المذكرة لأن هذا الرد في ذاته ينطوي على ما ينقض أسس العدالة وينافي الروح الديمقراطية الصحيحة وعلى نظرة الجفاف والعنف التي ترمق بها الحكومة — ان لم يكن رغبات وأماني هذه البلاد — فعلى الأقل هذه الهيئة التي اعترفت الحكومة نفسها بأنها تمثل

الطبقة المستنيرة وما دمتم يا صاحب المعالي ومستشاروكم على علم تام بما يحتاج اليه السودان وبالرغبة الطبيعية المشروعة التي تختلج في نفوسنا ، فلماذا تستأثر الحكومة وحدها بالبت في شئوننا دون أدنى اعتبار لوجهة نظرنا ؟.

إن للوصاية يا صاحب المعالي لشروطاً عديدة يهمنا منها هنا حق القاصر ، فان القاصر اذا بلغ سن التمييز وجب ان يستشار واذا بلغ سن الرشد وجب أن يعطى حقه ، ونحن ان لم نبلغ الثانية فقد بلغنا الأولى على أقل تقدير ، وقد مضى ما يقرب من نصف قرن .

ولو ان سياسة الحكومة في مسألة اشتراك السودانيين في ادارة شئون بلادهم لم تبعث في جميع مظاهرها وحقائقها الطمأنينة في النفوس ، فانه لما يسر أن تقرر الحكومة انها راغبة في أن تبرهن الطبقات المتعلمة على أنها ذات كفاءة ومقدرة لاحتلال مركزها المناسب في إدارة شئون هذه البلاد وهذا يؤيد ما ورد في مذكرتنا من المطالب التي تحقق هذه الرغبة .

على أنه يبدو غريباً ومتناقضاً أن تؤكد الحكومة ان أي تقدم نحو ذلك المركز المناسب لا يمكن أن يتم ما لم يحصر المؤتمر نفسه في شئون السودان الداخلية وأن يقلع عن أي دعوى في تمثيل البلاد تمثيلاً عاماً ، وكأن الحكومة بذلك تعتبره مسلك البلاد جميعاً حتى جاز أن تحاسب عليه في تقدمها !

ان المؤتمر يعمل بمقتضى دستوره وكل ما تضمنته مذكرته داخل هذا النطاق بما في ذلك البند الأول الذي شرحنا وجهة نظرنا فيه . ومع ذلك فالحكومة رفضت جميع المطالب شكلاً وموضوعاً، ولم تحصر رفضها فيما اعتبرته ليس من اختصاصها... أما تمثيل المؤتمر للبلاد تمثيلاً عاماً فقد برهنت الحوادث على ان قراراته وأعماله جميعاً محل اهتمام وتأييد جميع الطبقات . كما أنه ليست هناك هيئة مماثلة له فهو والحالة هذه لا شك انه يعبر تعبيراً صحيحاً عن الرأي العام في البلاد ، ولذا لا نرى ما يدعو لإصرار الحكومة على أن يتنازل المؤتمر عن مركزه هذا .

يا صاحب المعالي ، ان المؤتمر غير مقتنع بما تضمنه خطاب سعادة السكرتير الاداري المشار اليه ، وانه مؤمن ومصر على ما حوته مذكرته من مطالب عادلة ربما فهمت على غير وجهها الصحيح ، وليس هناك ما يحول دون التفاهم بشأنها إذا كان صالح البلاد هو الهدف المشترك .

على ان المؤتمر قوي الأمل في أن هذه المطالب التي كانت تتجاوب في نفوس أبناء هذه البلاد منذ زمن ليس بالقصير ستجد طريقها الى التحقيق في ظل المبادىء الديمقراطية التي اشترك السودان اشتراكاً فعلياً في الذود عنها .

وتفضلوا يا صاحب المعالي بقبول فائق الاحترام .

خادمكم المطيع

ابراهيم احمد

رئيس مؤتمر الخريجين العام

حضرة رئيس مؤتمر الخريجين العام بأم درمان .

سيدي العزيز ، لقد كلفني صاحب المعالي الحاكم العام أن أبلغكم انه أطلع على مذكرتكم بتاريخ ١٢ مـــايو ، وانه لا يرى داعياً ليغير ملاحظاته وقراره اللذين أبلغا لكم في خطابي بتاريخ ١٩ ابريل .

ان معاليه غير مستعد لأن يقبل مطالب من مؤتمر الخريجين بخصوص دستور السودان ومستقبله السياسي ويرغب معاليه في أن يعيد توكيد قراره بأن حكومته لا يمكنها أن تقبل الادعاء الجديد من مؤتمر الخريجين بأنه يمثل السودان أو يتكلم باسم البلاد أجمع . ان كون مؤتمر الخريجين في الوقت الحاضر هو الهيئة المنظمة الوحيدة من المتعلمين السودانيين لا يعطيه احتكاراً في التمثيل أو في الشورى أو في الرأي الحكيم ، وبهذه المناسبة يستنكر معاليه ادعاء المؤتمر الغير قائم على أساس بأن جميع أعماله كانت دائماً موضع تأييد من جميع الطبقات في السودان .

إن حكومة السودان لا يمكنها أن تقبل الدعوى القائلة بأن الشعب السوداني غير مرتبط باتفاقية الحكم الثنائي او بالمعاهدة الانجليزية المصرية كما انه لا يمكنها أن تقبل ما جـــاء ضمناً في خطابكم من ان حوادث هذه الحرب أو اتجاهات فكرية جديدة

نشأ منها تعديل أتوماتيكية الاتفاقية او المعاهدة وبهذه المناسبة فان الحكومة لا تنوي أن تعدل موقفها في مؤتمر الخريجين المشروح في خطاب السير انجل جيلان بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٣٨ .

انه ليس من الصحيح أن يقال ان حكومة السودان لم تحصر في وقت استشارتها مع السودانيين في أي هيئة معينة او اي جماعة واحدة من الأفراد وانها تنوي ان تستمر في استشارة السودانيين المتعلمين وغير المتعلمين افراداً وجماعة على أوسع نطاق تراه بقصد الوصول الى ادراك تام لحاجات ورغبات جميع الطبقات التي — كما يعلم معاليه جيداً — قد قدمت مساعدة خالصة قيمة في المال والرجال والمجهود في الدفاع عن السودان ومواصلة الحرب .

لا داعي لأن يخشى مؤتمر الخريجين بأن البلاد يرفض الحكومة لمذكرته لقيت جزاء فان الحكومة لا تخلط بين مسلك مؤتمر الخريجين ومسلك البلاد وليس في نيتها ان تسمح بتأخير او تعجيل سابق لأوانه لأي اجراء من الاجراءات العديدة التي تسير فيها لترقية البلاد سياسياً او اجتماعياً او اقتصادياً كنتيجة لمسلك مؤتمر الخريجين ويلفت معاليه نظركم الى الفقرتين الرابعة والخامسة من خطابي بتاريخ ٢٩ ابريل .

المستر بني وبين رئيس المؤتمر من ان اتجاهات الحكومة ورغباتها لا تتعارض مع آمال المؤتمر في تقدم السودان ومستقبله وقد نوه عن ذلك في هذه الأحاديث بما يلي :

استشارة السودانيين عندما يعاد النظر في المعاهدة الانجليزية المصرية وزيادة نصيب السودانيين من المسئولية في ادارة شئون بلادهم العامة وذلك بالسعي لايجاد هيئة تمثيلية استشارية سودانية وبزيادة وظائف السودانيين ذات المسئولية في الحكومة .

ولما كان من أماني المؤتمر تحقيق الأمـــاني التي وردت في مذكرته فأنه ليعبر باغتباط عن شعوره الحسن أن يرى من مجموع المحادثات والرسائل التي تلتها — وان لم يخل من أوجه خلاف في الرأي — ان الحكومة مهتمة بأن تحقق بعض رغباتنا ولذا فاننا سننتظر باهتمام ما سيزامل نيات الحكومة الحسنة من خطوات عملية في تنفيذ السياسة التي أكدت اتجاهها نحوها .

على ان المؤتمر وقد عبرتم عن رغبة الحكومة الصادقة في استمرار الاتصال العام بينه وبينها يرجو أن يؤدي هذا الاتصال الى تفاهم تام في جميع مطالبه كما يرجو أن تتاح له الفرصة في الوقت المناسب وقبل البت في التفاصيل لإبداء رأيه في المسائل الهامة التي علمنا من المحادثات انها الآن موضع النظر .

وفي الختام نأمل أن تساعد الخطى العملية المقبلة من جانب الحكومة والمؤتمر على تعزيز روح تفاهم صحيح يقوم على ادراك سليم لنوايا الحكومة ورغبات السودانيين .

أم درمان في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٣ .

المخلص

اسماعيل الازهري

رئيس مؤتمر الخريجين العام

الملحق الرابع

١

صاحب الدولة رئيس حكومة صاحب الجلالة البريطانية .

صاحب الدولة رئيس حكومة صاحب الجلالة ملك مصر .

يتشرف مؤتمر الخريجين العـــام بالسودان – وهو الهيئة الوحيدة التي تمثل الرأي العام المستنير في السودان وتلتقي عندها وجهات النظر القومية المختلفة في البلاد ويضع الشعب السوداني بأسره ثقته التامة فيه – هذا المؤتمر يشرفه قياماً بواجبه نحو وطنه أن يتقدم بهذه المذكرة معبراً عن أمانينا القومية ومطالبنا الوطنية في هذه الآونة الدقيقة التي تم فيها النصر النهائي وأطل على الدنيا فيه فجر يوم جديد تتطلع فيه شعوب الارض كبيرها وصغيرها الى حل مشاكلها القائمة والمرتقبة ووضع نظام عالمي عادل يكفل للانسانية حقوقها وللأقطار حرياتها وللأفراد ما يرجونه من سعادة ورفاهية في ظل سلام دائم مستقر باذن الله .

والسودان الذي قام بنصيب غير ضئيل وحمل من العبء فوق ما يستطيع لكي يقف الى جانب المجاهدين في سبيل قضية العدالة والديموقراطية ولكي يبلغ بهذا الصراع العالمي الجبار الى نهايته السارة المرتجاة والتي تحققت بأسرع مما كان في الحسبان ،

بانهيار آخر معاقل الطغيان في الجزر اليابانية — كل هذا مما حمل كبار رجالات الديمقراطية وأقطاب الامبراطورية البريطانية على الاعتراف بما أداه السودان من صادق الخدمـــات وجليل التضحيات وذكرها بالثناء والتقدير وأشار اليها صاحب المعالي الحاكم العام بالنيابة في رسالته الى الشعب السوداني في يوم النصر التي نقتطف منها ما بعده :

« ان السودان ليستطيع أن ينظر بعين الاعجاب الى الدور الذي قام به في هذه الحرب فقد ظل طيلة الحرب يعمل بروح الشجاعة والنظام والطاعة التي ناشد السير استيوارت سايمز في عام ١٩٤٠ العمل بها ولم يقف في الطريق المؤدية الى النصر وفي سنة ١٩٤٠ وقفت قواتـــه وقفة باسلة الى جانب رفيقاتها البريطانية والهندية في طريق العدو النازي ثم سارت معها قدماً لتشاركها الانتصارات المجيدة التي أحرزتها في الحبشة وشمال افريقيا وكانت على الدوام تتوج رأس السودان بالفخار بإقدامها وحسن نظامها . وفي أرض الوطن ساعد السودان في حراسة حدود المواصلات الافريقية وهي مهمة حيوية وقدم الى القوات الحربية التي استخدمت أراضيه معونة غير منقطعة كما قدم أهاليه كثيراً من التبرعات السخية للمجهود الحربي وتحملوا بجلد ما يتبع الحرب من قيد ونقص لا مندوحة عنها وظل مزارعوه يعملون بمثابرة وإخلاص وقد أذعن تجاره بولاء لما طلب اليهم وتحمل موظفوه دون شكوى أو تذمر أعباء ثقيلة جديدة كما ان تنسيق

السودان — ان هذا السجل ليدعو الى الفخر فلنذكره بقلوب ملؤها الغبطة والسرور في هذه الأيام أيام الفرح والابتهاج » .

هذا بعض ما قام به السودان من مجهود حربي في سبيل نصرة الديموقراطية والحق ، فمن حق أبنائه بعد ذلك أن يتطلعوا الى مطالبهم التي ستلاقي من دولتيكما ما هي أهله من القبول والتقدير ولهم أن يأملوا من حكومتيكما في أن تتقبلاها بما تستأهله من روح العدل والانصاف .

١ — ظل السودان قرابة نصف قرن تحت ظل الحكم الثنائي الحاضر ولم يكن يدور بخلد أحد أن يكون هذا النظام مصيراً دائماً للبلاد ولن يكون كذلك في نظر السودانيين في يوم من الأيام ونحن مع اعترافنا بما أداه هذا النظام من خدمات في تنظيم الادارة واستتباب الأمن والعدل . الا أن تقدم البلاد في مناحي الاقتصاد والثقافة والاجتماع كان وما يزال يسير بخطى وئيدة لا تتناسب بحال من الأحوال مع حاجيات البلاد الحقيقية وطموح أبنائها واستعدادهم للنهوض ويتضح ذلك اذا ما قارنا ما حدث في شمال الوادي (مصر) مع ما حـــدث في جنوبه (السودان) مع ان القطرين هبتان من هبات النيل فبينما نجد في شطره الأسفل اليسر والرخاء نجد في شطره الأعلى البؤس والشقاء وبينما نجد هناك العلم والهداية نجد هنا الجهل والتأخر وحتى

في حالة بدائية لا يمكن تصور وجودها في القرن العشرين وكذلك الحال في كثير من أصقاعه الغربية والشرقية مما أدى الى اختلاف أنظمة الحكم والتشريع والثقافة في أجزائه المختلفة فكأن التقدم اليسير الذي نعمنا به قد أوجد هوة سحيقة بين أجزاء البلد الواحد وكانت النهضة جزئية عرجاء — كان كل هذا من أثر الحكم الثنائي الذي دام وقتاً يكفي لرفع مستوى السودان ونظمه في سلك الاجزاء الراقية في بلاد العالم.

٢ — ولقد أدت تلك الحالة الى شعور عام شمل البلاد من أقصاها الى أقصاها بوجب الاسراع بوضع حد لهذه السياسة وتغيير هذا الوضع الشاذ الوقتي بالوضع الطبيعي الذي يحقق للبلاد تقدماً مطرداً يتناسب مع استعداد أهلها وحاجاتها الحقيقية وقد تكون نتيجة لذلك الشعور الجامح الطاغي مؤتمر الخريجين العام سنة ١٩٣٨ وأخذ منذ انشائه في دراسة الاحوال وتعرف رغبات السودانيين ثم تقدم بمذكرة في إبريل سنة ١٩٤٢ معبراً فيها عن أماني البلاد ومطالبها ونرفق مع هذا نصها مع ما تبودل بشأنها من المكاتبات مع حكومة السودان (الملحق الثالث).

٣ — ولما كان أول وأهم بنود المذكرة السالفة الذكر هو بند تقرير مصير السودان فقد أخذ المؤتمر في دوراته المتعاقبة طيلة

النهائي لمصير السودان بالصورة التي تحقق للبلاد أمانيها وتكفل حقوقها ثم أقرت هيئة المؤتمر العام في ابريل سنة ١٩٤٥ القرار الآتي :

« قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري » واننا عندما نطالب بقيام حكومة سودانية ديمقراطية ندرك أن الحكم الثنائي ينقسم الى قسمين اداري وفني : أما الاداري ففي الامكان تسييره بحسن تدبير العمدة والشيخ والناظر والمأمور والمفتش السوداني والوزير السوداني . أما الفني الذي يحتاج الى كفاءة عملية لا تتوفر في السودان اليوم بدرجة كافية فيمكن التغلب عليه بالاستعانة بمستشارين وخبراء من الانجليز والمصريين نستعين بهم بقدر ما تدعو الحاجة اليه في شئون التعليم والمالية والقضاء والزراعة وباقي المرافق العامة الاخرى حيث لا تتوفر كفاءات سودانية والى أن يتم ذلك بايفاد البعوث من أبناء السودان ليتم تعليمهم في انجلترا ومصر وباقي البلاد الأوربية والأمريكية المختلفة ونحن اذ نقول هذا لنتمثل في ذهننا حالة البلاد التي تقف في مستوانا أو تقرب منه كالحبشة واليمن والعراق ومثيلاتها التي تهدف في هدفنا وتسير في الطريق الذي ننوي انتهاجه .

إن اتجاهنا نحو فكرة الاتحاد أولاً ثم تخصيص مصر بالذات

المشترك واتحاد المصالح وهناك الدين واللغة وهناك الدم والثقافة وهناك النيل تلك الوشيجة الحيوية الكبرى التي كما تربط ضفتيه تؤكد وحدة واديه وبذلك يكفل اتصالنا بمصر عدالة توزيع مياه النهر العظيم وتضمن تنسيق اقتصاديات البلدين ومما لا شك فيه ان استقرار الرخاء والطمأنينة الاقتصادية ستكون سنداً وعوناً للامبراطورية البريطانية العظيمة أكثر من كل وقت مضى.

وفوق هذا وذاك فاننا نحس بأن عصر الدوليات الصغيرة قد زال وإنها لتعجز عن الصمود في الخضم العالمي وحدة منفردة فلا بد أن تتكتل الأمم الضعيفة في جماعات واتحادات لتواجه نظام العالم الجديد لتكون عاملاً أخطر في هيئة الدنيا التي ولدت يوم النصر وكان اتجاهنا نحو سائر البلاد العربية والاسلامية التي تربطنا بها روابط مقدسة تتضمن التجانس والقوة المطلوبتين للاتحاد المنشود.

فلتحقيق حاجات السودان الاقتصادية والثقافية والاجتماعية نرى أن يرتبط السودان بمصر في اتحاد تحت التاج المصري في الوقت الذي تتولى ادارته الداخلية حكومته السودانية لحماً ودماً — بهذا وحده يستطيع السودان أن يستفيد مادياً وأدبياً

وشرقه وغربه .

٤ — يا صاحبي الدولة : ان هذا الحل لقضية السودان يساعد على الاستقرار والاستثمار والنهوض بينما تظل اقتصادياته مرتبطة بالامبراطورية العظيمة وان شعورنا ليزداد على مر الأيام تأكداً ورسوخاً بأننا من غير معونة بريطانيا لن نكون قادرين القدرة الكاملة على مواجهة الظروف المقبلة أو النهوض ببلادنا لتحتل الموضع اللائق بها في المجموعة العالمية الجديدة ، كما أن روح المودة والثقة يجب أن تسود تلك العلاقات مع الامبراطورية دائماً كما هي الحال الآن .

٥ — يا صاحبي الدولة : نحن لا ندس لنظام الحكم الثنائي القائم ولا نعمل بطرق ثورية ، فقد زال عهد الارهاب بزوال المحور . ولكنا نطلب حقاً طبيعياً لنا يقتضيه حقنا في الحياة لنعيش أحراراً في بلادنا بنظام نشعر بأنه يتمشى مع مصلحتنا ورغبتنا ويحقق أهدافنا وأمانينا القومية . ذلك النظام هو :

« قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري » يحدونا لتقديم هذه المذكرة احساسنا العميق لعدالة هذه المطالب وبصلاحية هذا الوقت لتحقيقها ووضعها موضع التنفيذ ويشجعنا على ذلك الأفكار التي تسود العالم الآن

حكومة العمال في بريطانيا ذلك لأن مبادىء العمال التي أعجب بها العالم أجمع لتساير روح هذه المطالب وتساعد على تحقيقها .

٦ – يا صاحبي الدولة : نتقدم بهـــذه المطالب لحاكمين ديمقراطيين بأساليب ديمقراطية ، ونطلبه باسم مؤتمر الخريجين العام الهيئة التي حازت ثقة البلاد جميعاً وتمثل الطبقة المستنيرة وتنضوي تحت لوائها الاحزاب المختلفة التي تعمل اليوم في البلاد ، نطلبه باسم بلدنا العزيز (السودان) الذي ساهم في حرب الديمقراطية ضد الفاشية بدماء أبنائـــه وبموارده الاقتصادية وتأييده الأدبي .

ولا ننسى ولا بد أن يذكر التاريخ صمود قـــوة الدفاع السودانية أمام قوات المحور في صفوف الحلفاء فقد تبع ذلك الصمود اندحار المحور في كرن والحبشة والعلمين وفي ايطاليا ثم برلين وأخيراً في بلاد الشمس المشرقة اليابان .

٧ – يا صاحبي الدولة : لما كان السودانيون هم أصحاب الشأن الأولى في تقرير مصيرهم فاننا لنتقدم الآن بهذه المطالب راجين وملحين في الطلب أن تصدر على الفور الحكومتان البريطانية والمصرية تصريحاً يتضمن الموافقة على رغباتنا هذه والاسراع في العمل على وضعها موضع التنفيذ .

يطلب مؤتمر الخريجين العام بالسودان :

« قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري » .

والله وحده ولي التوفيق . آمين . . .

المخلص : **اسماعيل الازهري**

رئيس مؤتمر الخريجين العام بالسودان

أم درمان ، في ١٩٤٥/٨/٢٣

٢

رئيس مؤتمر الخريجين العام .

سيدي العزيز ، إلحاقاً بخطابي المؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٤٥ [١] ، لقد كلفني صاحب المعالي الحاكم العام بالنيابة بأن أخبركم بأن حكومة السودان — كما أوضح ذلك في عدة مناسبات — لا تعترف بحق لمؤتمر الخريجين العام في أن يقدم مطالب باسم الشعب السوداني كما زعم ذلك في الوثيقة المرفقة بخطابكم المؤرخ ١٩٤٥/٨/٥ . ثانياً — وكما أبلغتم من قبل خطاب

---

١ — الخطاب الذي يفيد باستلام المذكرة .

في الواقع للطبقة المتعلمة . ثالثاً — لا يبدو من الدلائل الحالية انكم ولجنتكم وقد أرسلتم هذه الوثيقة الى صاحب المعـــالي الحاكم العام بالنيابة تتمتعون بثقة أكثر من قسم واحد من أقسام مؤتمر الخريجين نفسه ولهذه الاسباب لا تنتوي حكومة السودان أن ترسل المذكرة الى رئيس وزارتي بريطانيا العظمى ومصر وقد كلفت أيضاً بأن أخبركم بأن وجهات نظر أهالي السودان عن مستقبل بلادهم ستقدم بواسطة حكومة السودان للحكومتين الشريكتين بالطريقة الاعتيادية وفي وقت مناسب بعد التأكد منها بالطرق الصحيحة .

الامضاء : **ج. و. روبرتسون**

السكرتير الاداري لحكومة السودان

٣

صاحب المعالي حاكم السودان العام .

يا صاحب المعالي ، تسلمت خطابكم المؤرخ ١٩٤٥/٩/١ الذي تقولون فيه انكم لا تنوون رفع مذكرة مؤتمر الخريجين العام الى جهات الاختصاص ، ولقد اعتمدتم في تصرفكم هذا على أسباب رأيتم انها تبرر هذا المسلك وبذلك قد حلتم دون ابداء رغبات

أيديهم آمال مستقبله استماعاً خليقاً بالذين أخذوا على عاتقهم احتمال شرف الوصاية على اننا لم ندرك الحكمة التي ألجأت حكومة السودان لتحول دون رفع هذه المطالب التي لا يبدو أنه سيقع من جراء رفعها حيف أو اخلال بالمسؤولية على حكومة السودان بل على العكس من ذلك كانت هذه المسئولية نفسها خليقة أن تفرض على حكومة السودان رفع هذه المطالب المقدمة لا بل تفرض عليها أن تتولى هي من نفسها القيام بتقديمها وان لم يفعل السودانيون لأنها ولا بد عالمة بكل ما يساور السودانيين في هذه الآونة الدقيقة من الاهتمام بأمر مستقبلهم ولا بد محيطة احاطة تامة بما توصلوا اليه في هذا الشأن ألا وهو «قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري» .

يبدو لنا غريباً أن تقول حكومة السودان انها لا تنوي رفع مذكرة مؤتمر الخريجين لأنها هي لا تعترف بأن المؤتمر يملك حق تمثيل السودانيين ومن غير مؤتمر الخريجين يملك هذا الحق .

ثم ترجع بنا حكومة السودان الى خطاب من مدير الخرطوم بتاريخ ١٩٤٥/٥/٦ اعتمد فيه على اشاعات وصلته عن الانتخابات الأخيرة التي تمت في ديسمبر الماضي اعتمد عليها في الزعم بأن لجنة المؤتمر الحالية وهيئته لا تمثلان الخريجين متجاهلة ردنا الذي سبق أن أرسلناه إليه بتاريخ ١٩٤٥/٤/٣ .

الى أغلبية مسئولة في هيئة منتخبة تتجاهل رأي الأغلبيـــة فتصف القرار الصادر من هيئة المـــؤتمر الستينية التي تكونت نتيجة لانتخابات حرة اشتركت فيها جميع الأحزاب بأنه رأي حزب واحد وهي تعلم أنه قرار مؤتمر الخريجين العام .

أما الزعم بأن المؤتمر لا يملك على الكلام باسم السودان فهو زعم غريب ان دل على شيء فهو يدل على ان حكومة السودان مصممة على ألا يسمع للسودان رأي . وإلا فأين هي الهيئة التي ترى حكومة السودان انها أولى من المؤتمر بامتلاك هذا الحق ؟

المؤتمر الهيئة الوطنية الشعبية الوحيدة في البلاد . المؤتمر الذي يتكون من النخبة المثقفة الواعية المبثوثة في البلاد جميعها . المؤتمر الذي يسير وفقاً للنظم الديمقراطية الصحيحة . المؤتمر الذي التفت حوله قلوب السودانيين جميعاً حتى الذين لم تشملهم عضويته موافقين راضين .

إن مؤتمر الخريجين ليرى أنه صاحب الحق الأول في التقدم بمطالب السودان لأنه أدرى من غيره بالمطالب التي تعود بالرفاهية الحقيقية على أهليه ولأنه يتمتع بالعطف الشامل والثقة المطلقة من جميع الطوائف والطبقات، هو في موضع القداسة من الشعب السوداني على اطلاقه .

التي تعين تعييناً للتعبير رغبات شعب من الشعوب لا تأتي عادة برأي صحيح نزيه يعبر عن أماني البلاد الصادقة ومطالب أبنائها الحقة التي تجيش بقلوبهم وتختلط بدمائهم ذلك أمر طبيعي لما يخضع له هؤلاء المعينون الرسميون من التأثر بما تفرضه عليهم مراكزهم وبما لها من طقوس واعتبارات . ويتضح لمعاليكم أيضاً ان حكومة السودان نفسها ليس من حقها ولا في مقدورها أن تعبر عن أماني البلاد في رغباتها الحقيقية لأن التعيين يشملها هي أيضاً ، فالمؤتمر الهيئة الشعبية يا صاحب المعالي عندما يتحدث باسم السودان لا يستمد أهليته في ذلك الحديث من حكومة السودان وانما يستمدها من مشاعر الشعب السوداني وتأييده وثقته وذلك هو العمل الطبيعي والأهلية الحقة اللتان يؤكدهما رضاء السودانيين عن أعمال المؤتمر وتصرفاته رضاء لا يشوبه نفوذ أو رهبة بل هو استجابة لرغبة مخلصة يمليها حب صادق وإيمان عميق وثقة أكيدة . علم الشعب السوداني ذلك فجعل المؤتمر قبلته الوحيدة لتعبر عن وجهة نظره واتخذ منه كعبة يحج اليها كل عام من تؤهله مؤهلاته لانتخاب هيئة ولجنة تتحدث باسمه وتعمل من أجله ولم يكتف الشعب السوداني بذلك بل أقام للمؤتمر في كل مدنه وفي الكثير من قراه لجاناً فرعية ، هي عيونه يرى بها الداء وأيديه يضع بها الدواء .

هذا المؤتمر — مؤتمر الخريجين العام — قال كلمة السودان ،

في شؤون البلاد وغرضهم كافة في وضع يحقق للسودان أمنه
ورفاهيته . ذلك الوضع هو :

« قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري » .

ان مؤتمر الخريجين الذي تقدم منذ سنة ١٩٤٢ مطالباً بحقوق السودان السياسية بعد أن أبل أبناؤه بلاءاً حسناً معترفاً به لنصرة الديمقراطية لهو الهيئة الوحيدة في البلاد التي أخذت على عاتقها درس المسائل السياسية المتعلقة بمستقبل البلاد منذ ذلك التاريخ واننا لم نسمع جميعاً بأن هناك أية هيئة أخرى ادعت انها تمثل السودان أو قامت تعمل كهيئة منفصلة عن المؤتمر بل جميع الاحزاب التي تمارس السياسة اليوم تعمل تحت لواء المؤتمر فهي أجزاؤه التي يعتز بها والتي تتكون منها مجموعته .

وقد تقدم المؤتمر بمذكرته تلك باسم السودان معبراً فيها عن رغبات الشعب السوداني الحقيقية وهو في مسلكه هذا انما يباشر حقاً طبيعياً يؤكده تأييد السودانيين أجمع لما تقدم به بشأن تقرير المصير الذي رفعه في مذكرته تلك المذكرة التي أوضحت كلمة البلاد جمعاء .

كل هذا يا معالي الحاكم لنؤكد لكم حقنا الطبيعي عندما

لقد أشرتم معاليكم لخطاب مدير الخرطوم الذي يدعي فيه عدم شرعية انتخاب لجني المؤتمر الحاليتين وقد أثارت هـــذه الاشارة دهشة واستغراباً إذ ليس من حق مدير الخرطوم ولا في سلطته أن يتدخل في انتخاب مؤتمر الخريجين العام ، وإنما ذلك من حق أعضاء المؤتمر وحدهم كما جاء ذلك في قوانينه ولوائحه .
ونحن ننتهز هذه الفرصة فنرفع لمعاليكم استنكاراً للطريقة التي سلكها معنا مدير الخرطوم بدخوله في مكاتبات انتهى بقفلهـــا دون اقناعنا بمنطق أو برهان ولا شك أن معاليكم توافقون معنا في ان هذه الطريقة تتنافى مع أبسط قواعد الديمقراطية ونحن ما زلنا عند وجهـــة نظرنا التي أبديناها لسعادته وهي شرعية انتخابات لجنتي المؤتمر الحاليتين ولكي نزيدكم ايضاحا وتأكيداً لصحة ذلك نقول أنه لم يتقدم لنـــا عضو من أعضاء المؤتمر يطعن في الانتخابات التي لو لم تكن شرعية لبادر الأعضاء بتقديم الطعون بالطرق المنصوص عنها في لوائح المؤتمر . وهـا هي نسخة من المكاتبات التي دارت بيننا وبين سعادة مـــدير الخرطوم مرفقة مع هذا لتطلعوا عليها لتتأكدوا من انها كانت جارية في جو يتنافى مع الروح الديمقراطية التي كنا نأمل أن تعمل بها حكومة السودان وفي عاصمة البلاد .

أما قولكم بأن قرار المؤتمر هـــو رأي حزب واحد من

بأقوى الأسباب الى أعرق الحكومات ديمقراطية فمثل هذا
الزعم يا صاحب المعالي لا يتمشى مع المبادىء الديمقراطية التي
تعمل بها وتحترمها جميع شعوب العالم الآخذة بالمذهب الديمقراطي
وفي مقدمتها بريطانيا – ليس ذلك القرار برأي حزب واحد بل
هو رأي الهيئة المنتخبة انتخاباً دستورياً حراً ، الهيئة الستينية
لمؤتمر الخريجين العام ، ان المؤتمر طريق قانوني يعبر عن الرأي
الذي تدين به البلاد فهو وان قدرت النظم الانتخابية أن يكون
في لجنته حزب واحد كما هو الحال في أغلب الهيئات البريطانية
الانتخابية الا ان لجانه التنفيذية لا تصدر في قراراتها عن رأي
فئة دون أخرى بل واجبها الذي نتوخاه هو أن تلتمس الرأي
الذي يعبر عن مصلحة البلاد العادلة فاذا توصلت الى رأي أو
قرار تقدمت به لهيئة المؤتمر للمداولة فيه والمصادقة عليه فاذا
نال تأييداً أقدمت على تنفيذه على أنه قرار للمؤتمر لا لجنته وان
لم يكن كذلك لانهارت كل القواعد الأساسية للنظم التي تسير
عليها الديمقراطية .

وهذا يا معالي الحاكم العام ما فعلته لجنة المؤتمر بكل أمانة
واخلاص لنصل الى رأي في مصير السودان فقد استعرضت
مبادىء الأحزاب المؤتمرة جميعها وبعد الدرس والتمحيص
وتقريب وجهات النظر رأت اللجنة التنفيذية ان الوضع الذي
يحقق الجوهر من مبادىء الأحزاب المختلفة هو قيام حكومة
سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري ،

أصبح قرار مؤتمر الخريجين العام عن مصير السودان .

ومن هنا يتضح لكم يا صاحب المعالي ان هذا القرار ليس برأي حزب واحد وانما هو قرار المؤتمر الذي تعمل فيـــه كل الأحزاب وتتمثل فيه كل وجهات النظر المختلفة وفوق ذلك يا صاحب المعالي فان جميع الاحزاب في السودان وهي حزب الأشقاء والاتحاديين والأمة والأحرار الاتحاديين والقوميـــين والأحرار قد اتفقت جميعها وتقدمت في ١٩٤٥/١٠/٣ بوثيقة الى مؤتمر الخريجين بعد أن تداولت طويلاً بأمل الوصول الى وضع سياسي للسودان تتقارب فيه وجهات النظر المختلفة فتوصلت الى المطالب الآتية رفعتها الأحزاب للمؤتمر ليعمل على تحقيقها وهي :

١ — قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا .

٢ — طلب تعيين لجنة مشتركة نصفها من ممثلي الحكومـــة الثنائية والنصف الآخر من ممثلي الطبقة المستنيرة من السودانيين على أن يتولى المؤتمر تعيين الممثلين السودانيـــين لوضع مشروع لتولي السودانيين مقاليد الحكم في البلاد في أقصر أمد ممكن بشرط أن تعطي الحكومة لهذه اللجنة كل التسهيلات اللازمة لإداء مهمتها وان تلتزم بتنفيذ توصياتها .

تتمشى مع الأسس الديمقراطية الصحيحة وتعديل القوانين الخاصة القائمة المقيدة لهذه الحريات .

وها هي صورة الوثيقة التي وصلت للجنة المؤتمر موقعاً عليها من ممثلي الأحزاب مرفقة مع هذا .

من هذا يبدو لمعاليكم جلياً ان ما وصلت اليه الأحزاب مجتمعة جاء متمشياً في جوهره مع القرار الذي سبق أن تقدم به مؤتمر الخريجين العام في مذكرته للحكومتين المختصتين بل جاء مؤيداً ومدعماً فأثبت ان المؤتمر قد كان في قراره متوخياً الرأي الذي انعقد عليه الاجماع أخيراً فالكل يطلبون « قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة » ويطلبون أن تكون « في اتحاد مع مصر » وتحالف مع (بريطانيا العظمى) . غير ان الأحزاب سكتت عن تعيين نوع الاتحاد . أما المؤتمر فبعد تقليب جميع وجهات النظر رأى أن يكون الاتحاد مع مصر « تحت التاج المصري » .

يا صاحب المعالي ، ان مؤتمر الخريجين العام عندما أرسل مذكرته لصاحبي الدولة رئيس حكومة بريطانيا العظمى ورئيس حكومة مصر بواسطتكم لم يكن ينتظر من حكومة السودان ان تبدي رأياً في ارسال المذكرة أو تدلي بأسباب تحول

لدولتي الحكم الثنائي التي تقوم بالوكالة عنها وما كنا لنحسب ان هذا التوكيل يعطل الحق الطبيعي حتى للفرد الواحد في القرن العشرين بالحيلولة دون إسماع صوته الى من يريد .

ان مؤتمر الخريجين يا صاحب المعالي قد تقدم بالرأي السوداني الصحيح الذي لم يتأثر بالتعيين او السلطان وانما أملته المشاعر الصادقة والفهم الصحيح لرغبات الشعب السوداني فليس لحكومة السودان ان تعمل على فوات الفرصة السانحة في هذا الظرف العالمي الدقيق الذي تدرس فيه مصاير الشعوب وأوضاعها في مؤتمرات تهدف الى قرار سلم دائم تحت ظل المساواة والعدل والإخاء .

وان مؤتمر الخريجين الذي كان في مقدوره أن يعمل على رفع مذكرته مباشرة لدولتي الحكم الثنائي والذي رأى تمشياً مع ما درج عليه من اعتبار حكومة السودان وسيطاً بينه وبين الدولتين لكبير الأمل في أن تراجع الحكومة موقفها من مذكرته وأن تعمل على رفعها الى جهات الاختصاص .

والله وحده ولي التوفيق .

المخلص : **اسماعيل الأزهري**

رئيس مؤتمر الخريجين العام

مؤتمر الخريجين العام

الدورة الخامسة

التقرير السنوي ١٣٦١ — ١٩٤٢

أ — تقديم : تقصد اللجنة من تدوين هذا التقرير السنوي تقديم خلاصة وافية عن أعمال العام المنصرم الى أعضاء المؤتمر خاصة والى الرأي العام في البلاد فالمؤتمر في ذاته هيئة أخذت على عاتقها النهوض بشتى مناحي الاصلاح الاجتماعي والعمل لسد العوز أينما وجدت لذلك من سبيل ، مستعيناً على ذلك بما تأتى له من تكاتف القوى وتضافر الجهود. ثم هو حسب دستوره وتقاليده يقوم على أسس ومبادىء ديمقراطية من حق جميع أعضائه وأنصاره ، بل من حق الجماعة التي وقف جهوده على خدمتها أن يطلعوا مرة في العام على الأقل على ميزان حساب ختامي لأعماله ليتسنى لهم أن يلقوا نظرة فاحصة على الماضي فيتلمسوا فيه أسباب الخطأ ومواطن الضعف ليفيدوا منها خبرة التجاريب العملية التي هي عدتهم للمستقبل .

ولقد درج المؤتمر في الأعوام الماضية على تلاوة التقرير السنوي في الاجتماع العام على ان اللجنة رأت أن تتقدم في هذه

أعمال مؤسستهم هذه ما تستحقه من العناية التي هي من أوجب واجباتهم . وثمة اعتبار آخر ذلك ان هذا الكتاب سيهيىء لأعمال المؤتمر ما هي جديرة به من البقاء .

الباب الأول

ب — المركز العام :

١ — انتخبت الهيئة القائمة يوم الاثنين ١١ من ذي الحجة سنة ١٣٦٠ الموافق ١٩٤١/١٢/٢٩ ، وعقدت اول اجتماعاتها في اليوم التالي لحلف اليمين وانتخاب اللجنة طبقاً للمادة (٥) من الدستور ، ثم عقدت اللجنة اجتماعها الأول لانتخاب مكتب المؤتمر فأسفرت الانتخابات الثلاثة عن حضرات الأعضاء المذكورين فيما بعد .

٢ — **الجلسات** : بلغ مجموع جلسات اللجنة ٨٢ ، لم يتكامل النصاب القانوني لعقدها في جلستين كما كان مجموع جلسات الهيئة ١٥ جلسة يقابل ذلك ٥١ جلسة للجنة و ١١ جلسة للهيئة في العام الماضي .

٣ — **تنظيم العمل** : كان أول ما اتجهت إليه أنظار اللجنة

الى تلك الاهداف ، ولقد أعدت لتنفيذ هذه السياسة تقديرات ميزانية المؤتمر المنصوص عنها في المادة (١) من الملحق المالي الأول من اللائحة ، ثم رسمت على ضوء تلك التقديرات برنامجها (كلاهما في الملحق الأول) (أ) .

ولا تحاول اللجنة أن تنفي الحقيقة التي تقول ان الميزانية كانت وليدة الحدس والتخمين وان أرقام المصروفات وضعت على اساس الايراد الذي يجنى من رسوم العضوية . وقد قدرت العضوية بألفين الأمر الذي لا يصح الارتكان عليه كاعتماد ثابت لكن اللجنة مع تقديرها لهذه الاعتبارات كانت قد اقتنعت من تجاريب السنين الماضية انه لكي يجد البرنامج سبيلا الى التنفيذ يجب أن يقترن بل يرتكز على اعتمادات مالية يمكن الصرف منها على الوسائل المختلفة التي تكفل تحقيقه ، وكانت مقتنعة من جهة أخرى ان التجاريب اللازمة لأن تكسب تقديرات الميزانية الاستقرار والثبات تحتاج الى هذه الخطى الأولية التقديرية . لذلك أخذت اللجنة على عاتقها المسئوليات التي ترافق دائما كل خطوة أولى لم تتهيأ لها عناصر التجاريب السابقة اعتماداً على عون الله وتكاتف رجال المؤتمر .

والبرنامج كما يظهر يتكون من أربع شعب أسندت سكرتارية كل شعبة منها الى عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية له كامل الحرية في اختيار معاونيه .

شهري بالتعاون مع اللجان الفرعية ولجان الاختصاص تنويراً لأعضاء المؤتمر فكان تقليداً مفيداً .

٤ – مكتب المؤتمر :

أ – سكرتارية اللجان الفرعية :

ثم التفتت اللجنة الى أعمال المؤتمر في الأقاليم ولاحظت ان كمية الأعمال المتعاقبة في المركز العام من شأنها أن تحول دون ما تستحقه تلك الجهات من الاهتمام والعناية ، لذلك قررت إنشاء سكرتارية خاصة للجان الفرعية تحت اشراف السكرتير العام يديرها أحد أعضاء الهيئة وجعلت من اختصاصها الأولى تكوين اللجان الفرعية والاستفادة جهد الطاقة من جهود تلك اللجان ونشاطها واحكام الصلة بينها وبين المركز العام حتى تكون صدى قوياً لكل ما يدور فيـــه وحتى تستطيع – مع أداء مهمتها الأولى وهي تسجيل العضوية – مـــوافاة المركز العام بتقارير شهرية عن أعمالها لدرجها في تقرير المؤتمر الشهري .

ولقد أثبت هذا المكتب فائدته بنشاط حركة المؤتمر في الأقاليم ، وكان لذلك أثر ظاهر في أبواب البرنامج .

ب – ولما أن بدا واضحاً نشاط حركة المؤتمر عملت اللجنة

ج - تأثيث المكتب :

لقد بدت الحاجة لتزويد مكتب السكرتير العام بالخرط والرسومات البيانية التي تعطي فكرة عن نشاط المؤتمر فعملت اللجنة في هذا الصدد على ادخال قـــدر محدود ولو انه لا يفي بالحاجة لكنه يصح أن يكون نواة صالحة . وبالمكتب الآن خريطة تبين مواقع اللجان الفرعية في السودان ومـــواضع مؤسسات المـــؤتمر التعليمية ورسم بياني للعضوية منذ تاريخ تأسيس المؤتمر — ولقد استلزم الأمر شراء خزانة حديدية — لحفظ وثائق المؤتمر .

ومما يجب الاشارة اليه في هذا الموضع انه قد كان للمؤتمر كاتب خاص يتقاضى مكافأة مالية بسيطة ويعمل جزءاً من اليوم لكنه استقال منذ شهر مارس فنهض بأعماله متطوعاً سكرتير اللجان الفرعية ، ولقد زادت بمرور الأيام كمية الأعمال اليومية حتى بلغ متوسط الخطابات الواردة والصادرة في الشهر ١٨٥ فرأت اللجنة ان مثل هذا العمل يربو على حـــدود التطوع فخصصت مكافأة شهرية لهذا العضو لا تخرج عن حدود الميزانية السنوية ولكن اللجنة تسجل تقديرها لحضرة العضو المحترم اذا آثر الاستمرار في العمل معتذراً عن الأجر .

لقد نهض الخريجون نهضة مباركة فأثبتوا حسن الاستعداد للتضامن الاجتماعي في خدمة البلاد ونشطوا في المناطق المختلفة للتعاون ملتفين حول المؤتمر فجاءت اللجان الفرعية تترى متزايدة الى المركز العام حتى بلغت ٤٦ يقابلها في الدورة الماضية ١١ لجنة .

ولقيت هذه اللجان من سياسة المركز العام ورغبته الأكيدة في بذل أقصى الجهود لخدمة أغراض المؤتمر والعناية بربطه بالأقاليم عن طريق اللجان الفرعية تجاوباً تاماً للنهوض بأعباء العمل المشترك في جو مشبع بحسن التفاهم والثقة والصفاء .

وتوحيداً لمنهاج العمل في دوائر المؤتمر بعث المركز العام الى اللجان الفرعية بصورة من البرنامج والميزانيات وطلب اليها أن تنسج في اعمالها على ذلك المنوال وفي حدود الاعتمادات التي يقرها المركز العام .

فترتب على ذلك كله ما هو طبيعي في كل حركة تنتظم الجماعات. وتكاثرت اعمال اللجان وتداخلت مناطق اختصاصها فرأت اللجنة ان الحاجة تدعو الى عقد مؤتمر من ممثلي هذه اللجان للبحث والتشاور في بعض المسائل التي ظهر من سير العمل انها تحتاج الى تنظيم فانتهزت فرصة عطلة عيد الفطر

العام لحضور هذا الاجتماع مندوبو عشرين لجنة كما أرسلت بقية اللجان التي لم تمكنها طبيعة الزمان والمكان من ايفاد مندوب بوجهة نظرها كتابة عن النقاط التي يتكون منها جدول الاجتماع .

وفي الوقت المحدد جلس ممثلو هذه اللجان مع أعضاء اللجنة التنفيذية وبعد أن انتهى المجلس الى التوصيات المذكورة بالملحق (ب) ، وبعد أن استمع رجال الأقاليم الى بيان ألقاه الرئيس عن تفصيلات الموقف بازاء مذكرة المؤتمر وافقوا على السياسة التي انتهت اليها اللجنة .

وانه ليسر اللجنة أن تسجل هنا ان هذا الاجتماع قد أكد لأعضاء المؤتمر في المركز العام ظنهم الحسن عن ذلك النشاط الذي كانت تسجله من قبل رسائل لجان الأقاليم ونأمل أن تتحقق في المستقبل النتائج البعيدة الأثر التي ترمي اليها فكرة الاجتماع .

٦ – يوم التعليم :

أول مـــا اتجهت اليه جهود اللجنة تنظيم أعمال يوم التعليم خصوصاً وان الفترة بين الانتخاب وعيد الهجرة ضيقة لا تسمح

في الجهات التي لا توجد بها لجان طالبة منهم الاحتفال بعيد الهجرة ويوم التعليم في غرة المحرم وإرجاء الاكتتاب والطواف الى ان تصلهم تعليمات خاصة مفصلة .

ثم اتصل رئيس المؤتمر بالدوائر الرسمية وانتهى الى رسم الخطة ووضع التفصيلات التي تكفل القيام باعمال يوم التعليم في حدود قانون جمع الاموال الخيرية سنة ١٩٤١ ومن ثم بعث المركز العام الى جميع الاقاليم بالنماذج التي أقرها لهذا الغرض . وانه لمن دواعي الغبطة أن نسجل لرجال الادارة في العاصمة والاقاليم صادق معونتهم ليوم التعليم مما كان له أثر حميد في نجاح المشروع هذا العام .

٧ - يوم التعليم بالعاصمة والاقاليم :

أ — لقد نهض باعباء هذه المهمة في العاصمة نفس الرجال الذين نهضوا بها في عام ١٣٦٠ فقابلهم الشعب بالروح الفياض الذي قابلهم به في ذلك العام وبحماس لم تضعفه الأيام واكتتب السوداني بسخاء الغريزة وعاطفة العقيدة وتسامي الاحساس والشعور حتى بلغ الغاية وانتهى الى كرام النزلاء فتأسوا بالوطنيين وشاركوا الشعب في تمجيد هذا العيد الوطني ولقد

ثم اتجهت اللجنة الى اقامة السوق الخيرية وهدتها التجاريب الى توحيد الجهود واقامة سوق مشتركة للعاصمة في نادي أم درمان ولم يكن نجاح لجنة السوق يقل عن نجاح الطواف .

ب ــ أما في الأقاليم فقد تعاونت اللجان الفرعية والأندية وذوي المكانة والفضل من وجهاء البلاد وكرام النزلاء على العمل لجمع التبرعات واقامة الاسواق الخيرية في بعض الجهات (مدني وعطبرة) فجاءوا بما برهن على رغبتهم الاكيدة وعاطفتهم القوية وتدفقت التبرعات الى اللجنة من الاقاليم نخص بالذكر منها مدينة الفاشر التي بلغ مجموع تبرعها ١٠٤٠ جنيهاً وهو مبلغ تنطق أرقامه بشكر اربابه .

٨ - ميزانية يوم التعليم :

كان مما واجه اللجنة في أول جلساتها بعض الطلبات للاعانة من مال التعليم وبعد الدرس انتهت الى وجوب ايقاف النظر في أي طلب فردي الى أن ترسم سياسة عامـــة للصرف من أول مبادئها النظر الى البلاد كلها كوحدة وتقدير ما تمس اليه الحاجة ثم ضم هذه الاعمال الانشائية جملة في برنامج واحد على ضوء ايرادات يوم التعليم ولذلك كان التريث وتأجيل النظر في الامر

(د) وتعترف اللجنة ان ميزانية يوم التعليم معرضة للكثير من النقد والملاحظات الوجيهة لكنها ملاحظات مما لا يمكن تجنبها في مشروع أي ميزانية تقوم لأول مرّة دون تجاريب وتبنى على التبرعات التي يستحيل معها تقدير الايرادات مما يكاد يقرب من الحقيقة ولذلك نلاحظ ان اللجنة التزمت المبالغة الشديدة في الحيطة في جانب الايرادات وانه لما يسر المؤتمرين أن يلاحظوا انه قد كان من شأن هذه التقديرات تنظيم أبواب الصرف وتسهيل العمل . وانها جاءت في مجموعها وافيـــة بالحاجات الحقيقية خصوصاً في مشروعات المدارس الوسطى ولا يقلل من قيمة هذه التقديرات تقلبات الظروف التي أسفرت عن ان ما خصص لانشاء هذه المدارس أقل مما تستوجبه الحالة الراهنة .

وبهذه المناسبة تذكر اللجنة انها كانت تقابل دائماً بمسألة ذات أهمية كبرى وانها لما لم توفق الى ايجاد الحل المناسب رغم ما قامت به من مباحثات عهدت في أخريات العام بهذه المسألة الى لجنة خاصة لدراستها وتقرير سياسة بشأنها وتلك المسألة هي اعادة النظر في قانون مال يوم التعليم لتحديد التزامات المؤتمر ازاء المنشآت المحلية لان كثيراً منها من النوع الذي لا يستطيع الاكتفاء بنفسه بل من النوع الآخر الذي يحتاج في استمراره الى إيراد ثابت ومتزايد على مر السنين في حين ان ايراد يوم التعليم

لا تجدي فتيلاً في عالم الاقتصاد والارقام وفي شئون الهيئات على الخصوص . وكان اتجاه اللجنة اخيراً في هذه المسألة تعيين لجنة مستديمة لادارة مال التعليم ونرجو أن يوفق المؤتمر في دورته القادمة في بحث هذه المسألة والوصول الى حل مرضي .

الباب الثــــاني

ج - شعبة الشئون الثقافية :

المؤسسات العلمية :

١ — مدارس وسطى : قرر المؤتمر في ميزانية يوم التعليم انشاء اربع مدارس وسطى في الشمال والغرب والشرق والوسط وكان أول ما أقدمت عليه اللجنة هو السعي للحصول على تصديق مبدئي من سعادة مدير المعارف ويسرها ان قد وفقت في مسعاها .

وقد بعثت بهذا التصديق الى اللجان الفرعية المختصة وطلبت اليها ان تجعل أولى مهماتها تأسيس لجان ادارية للاشراف على هذه المدارس من أعيان البلد لتتولى هذه اللجان مهمة الحصول على

فقد اجتازت اللجنة بصددها مراحل مختلفة انتهت الى تقرير قرية القولد مقراً لها ولداخليتها اما المدرسة الرابعة التي قررت لشرق السودان فمع ان اللجنة لم تصل فيها الى قرار حاسم الا ان مدينة كسلا كانت موضع النظر الاخير ولكن الى نهاية الدورة لم يتيسر للجنة البت النهائي بشأنها .

ويسر اللجنة ان تسجل ان اللجان الادارية في كل من أم درمان والابيض ومنطقة دنقلا تعمل الآن حثيثاً لانجاز مهمتها وتأمل ان تفتتح هذه المدارس أبوابها في أول العام الجديد .

ونذكر بهذه المناسبة ان المؤتمر قرر في العام الماضي انشاء مدرستين وسطاوين احداهما في بورتسودان والثانية في عطبرة واعتمد المبالغ المطلوبة لكل منها ولقد واصل رجال اللجنة الفرعية في بورتسودان جهودهم الموفقة وستفتح المدرسة أبوابها باذن الله في أول العام الجديد أما مدرسة عطبرة فقد اجتازت أدواراً مختلفة حالت دون الاستمرار في العمل مما استدعى المركز العام للتدخل بشتى الطرق وأخيراً انتهى الى ايفاد مبعوث خاص لهذا الغرض والقرائن الآن كثيرة على ان مشروع هذه المدرسة سائر حثيثاً نحو التنفيذ وقد تفتح أبوابها ان شاء الله مع رصيفاتها . وبذلك يكون عدد المدارس الاهلية الوسطى التي

المشروعات وما قدمته من تسهيلات كما نشكر لرجال الادارة في هذه المناطق وأعضاء لجان المدارس ما بذلوه من جهد وأوفوه من عناية .

٢ – مدارس أولية :

انشاء المدارس الأولية مسألة تكتنفها صعوبات جمة سبقت الاشارة اليها فيما تعلق بمسألة اعادة النظر في قانون مال التعليم . ولقد دفعت هذه الاسباب اللجان الفرعية المختلفة الى التريث في طلب انشاء مدارس أولية ولهذا فان اللجنة لم توفق في غضون هذا العام الى العمل للمساعدة في انشاء أكثر من مدرستين احداهما في المريبيعة من اعمال مركز الحصاحيصا والثانية قرية معتوق من أعمال مركز الدويم .

٣ – معاهد علمية :

وهي مؤسسات اقليمية تسير على منهاج القسم الابتدائي بالمعهد العلمي ويقوم على التدريس فيها خريجو المعهد وتؤهل الطلبة لدخول القسم الثانوي بمعهد أم درمان فهي والحالة هذه بالنسبة للدراسات الاسلامية بمثابة المدارس الوسطى بالنسبة للتعليم المدني ويبدو ان الطلب اليها كثير ولكن يقابلها من

تم فتح آخر في قرية الكرو بمركز مروى فتكون جملة المعاهد التي انشئت ثلاثة بما في ذلك معهد سنجه الذي افتتح في العام الماضي .

٤ – مدارس القرآن :

ان الاقبال كبير على هذا النوع من المؤسسات التعليمية كما ان المؤتمر قرر تشجيعها حسب نص قانون مال التعليم لانها تعمل على نشر القرآن وتعاليم الاسلام في القرى البعيدة كما تعمل على محاربة الأمية ريثما تستطيع البلاد اقامة المؤسسات الكبرى . وبناء على ذلك تقدم المؤتمر بالمساعدة لانشاء ١٤ مدرسة قرآن في المدن والقرى الآتية :

دلقو ، سنار ، الرصيرص ، كسلا (السواقي) ، الكنوز ، فحل ، دفع الله ، قيسان أم روابة ، سنجه ، الكرو ، سواكن ، ربك ، ابو ضلوع .

٥ – مدارس ليلية :

وكان من بين الاعمال التي طلب المؤتمر الى لجانه الفرعية العناية بها انشاء المدارس الليلية لمحاربة الأمية بين البالغين ومع

٦ – تدريب مدرسين :

تم الاتفاق بين مصلحة المعارف والمؤتمر على تدريب مدرسين بالقسم العالي ليقوموا بالتدريس في المدارس الاهلية على ان يقوم المؤتمر بالمساهمة في نفقات تعليمهم طيلة مدة الدراسة بالاشتراك مع مصلحة المعارف وقد التحق من الطلبة بالمدارس العليا ثلاثة لتحقيق هذا الغرض وقد خصص الاعتماد الكافي لسني التدريس الثلاث من مال التعليم . وبهذه المناسبة نذكر ان المؤتمر قد دعى للاشتراك مع رجال مصلحة المعارف والمدارس الاهلية القائمة لتنظيم التعاون بين مصلحة المعارف والتعليم الاهلي فيما يتعلق بمستقبل المدرسين وتدريبهم واعانة المدارس وقد انعقد هذا الاجتماع في شهر اكتوبر سنة ١٩٤٢ .

٧ – اعانات المدارس القائمة :

هذا هو الباب الذي يسهل فيه على المؤتمر اداء مهمته على خير منوال ذلك لان المدارس التي تنطبق عليها شروط مال التعليم وتدخل في هذا القسم ليست بمدارس خاصة بل مدارس هيئات محلية تعاونية لخدمة المصلحة العامة ومسؤولية المؤتمر تنحصر في